جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

التغير الاجتماعي وأثره على آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية

(دراسة ميدانية على عينة من الأسر في مدينة الجلفة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع التربية

إعداد الطالبتين:

سهيلة شهرزاد بوطالب

مسكه بلاخيط

إشراف الأستاذ:

خيرة لكحل

السنة الجامعية:2016 /2017

شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل في تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة لكحل خيرة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة وكانت مشرفة رائعة والتي كانت عونا لنا في إتمام بحثنا هذا.

الاهداء

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة والى خالتي التي تعتبر امي الثانية وإلى صديقاتي دربي (مسكه، فاطمة الزهراء، سميرة).

اهداء الى اخواني واخواتي وأبنائهم ، وأحبائي والى اغلي ما أملك ابني أختي (انس) والى كل من ساهم معي في انجاز عملي من قريب اوبعيد ولكل من تمنى لي النجاح .

سهيلة شهرزاد

اهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل

دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة

بحكمة وصبر إلى والدي العزيز

اهداء الى اخواتي واخواتي وكل اصدقائي والى صديقات دربي سميلة ,حليمة .فاطنة اهداء

الى بنات عمتي اهداء كل من ساهم من قريب او بعيد ولو بكلمة .

مسكه.

محتويات الفصل:

تمهيد:

1. **أسباب اختيار الموضوع**
2. **أهمية الموضوع**
3. **أهداف الموضوع**
4. **الإشكالية**
5. **الفرضيات**
6. **تحديد المفاهيم**
7. **صعوبات الدراسة**
8. **دراسات سابقة**
9. **ملخص الفصل.**

1. مفهوم التغير الاجتماعي

1.1. التقديم

1.2. عوامل التغير الاجتماعي وأسبابه

1.2.1. العوامل الطبيعية البيئية

1.2.2. العامل الديموغرافي

1.2.3. العوامل التكنولوجية

1.2.4. العوامل الايدولوجية

1.2.5. العوامل الثقافية

1.2.6 العوامل الاقتصادية

1.2.7. الحروب والفتوحات والثورات

1.2.8. ظهور القادة والمفكرين

1.2.9. العامل الاجتماعي

1.3. مراحل التغير الاجتماعي

1.4. خصائص التغير الاجتماعي

1.5. أنواع التغير الاجتماعي

1.6. أشكال التغير الاجتماعي

1.7. مظاهر التغير الاجتماعي

2. نظريات التغير الاجتماعي

2.1. نظرية ابن خلدون: (1332-1406)

2.2. نظرية أوجست كونت (1798-1857)

2.3. نظرية دور كايم

2.4. نظرية كارل ماركس (1818-1883)

2.5. نظرية تالكوت بارسونز

2.6. نظرية ولبرت مور

تمهيد

1. مفهوم الضبط الاجتماعي

1.1. تعريف الضبط الاجتماعي

1.2 أنواع الضبط الاجتماعي

1.3. أهداف الضبط الاجتماعي

2. أساليب الضبط الاجتماعي

3. نظريات الضبط الاجتماعي

أ) نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross)

ب) نظرية الضوابط التلقائية لسمنر

4. نظرية المعاصرة

4.1. نظرية جيروفيتش

خلاصة الفصل

تمهيد

1. مفهوم الأسرة

1.1. تعريف الأسرة

1.2. التكوين الاجتماعي للأسرة

1.3. خصائص الأسرة

1.4. أنواع الأسرة

1.4.1. على أساس الحجم

1.4.2. على أساس السلطة

2. الأسرة في المجتمع الريفي

2.1. نمطها

2.2. وظائفها

2.2.1. الوظيفة الاقتصادية

2.2.2. وظيفة منح المكانة

2.2.3. وظيفة الحماية

2.2.4. الوظيفة التعليمية

2.2.5. الوظيفة الترفيهية

2.2.6. الوظيفة الجنسية

2.2.7. وظيفة التكاثر والإنجاب

2.2.8. الوظيفة الأخلاقية والثقافية

2.2.9. الوظيفة التربوية

2.3. علاقات الأسرة الداخلية و الخارجية

2.3.1. العلاقات الداخلية

2.3.2. العلاقات الخارجية

2.4. مكانة المرأة

3. الأسرة في المجتمع المتحضر

3.1. نمطها

3.2. وظائفها

3.2.1. الوظيفة الاقتصادية

3.2.2. الوظيفة التعليمية

3.2.3. الوظيفة العاطفية

3.2.4. الوظيفة البديعة

3.3. علاقات الأسرة الداخلية والخارجية

3.3.1. علاقاتها الداخلية

3.3.2. العلاقات الخارجية

أولا : من حيث البناء

ثانيا : من حيث الوظيفة

3.4. مكانة المرأة

3.5.التنشئة الأسرية

3.5.1. مفهوم التنشئة الأسرية

3.5.2. أهمية التنشئة الاجتماعية الأسرية

3.5.3. أهداف التنشئة الاجتماعية الأسرية

4. الأسرة الجزائرية

4.1. الأسرة الجزائرية قديما

4.2. الأسرة الجزائرية حديثا

4.3. المرأة في الأسرة الجزائرية

4.4. الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

خلاصة الفصل

محتويات الفصل الأول الأسس المنهجية للدراسة

1. مجالات الدراسة الميدانية

1.1. المجال المكاني

1.2. المجال الزماني

1.3. المجال البشري

2. العينة

3. أداة أو تقنية جمع المعلومات

4. المنهج

5. أساليب تحليل البيانات والنتائج

محتويات الفصل الثاني: عرض النتائج وتحليلها

1. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الأول

1.1. تحليل نتائج الفرض الأول

1.2. مناقشة الفرض الأول

2. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثاني

2.1. تحليل نتائج الفرض الثاني

2.2. مناقشة الفرض الثاني

3. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثالث

3.1. تحليل نتائج الفرض الثالث

3.2. مناقشة الفرض الثالث

4. الاستنتاج العام

مقدمة:

تحظى الأسرة كموضوع للبحث بالاهتمام في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالانثروبولوجيا، علم الاجتماع، علم النفس، الديمغرافيا، وينظر عادة إلى الأسرة بصفتها جماعة اجتماعية ونظام اجتماعي، فهي جماعة لأنها تتشكل من أفراد تربطهم علاقات اجتماعية، وهي نظام اجتماعي، أي مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الارتباط بين الذكور، والإناث في الزواج والعلاقات الأسرية وإنجاب وتربية الأطفال، والعمل على ضبط سلوكهم وتقويمه ليتناسب مع ضوابط المجتمع الموجودين فيه، فالضبط يعمل على تأهيل الأفراد المجتمع للقيام بأدوارهم وتحقيق أهدافهم وفق المعايير السائدة والمنظمة لحركة الأفراد ضمن دائرة الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والدين والأخلاق والتنشئة الاجتماعية والقانون، لذا فإننا نجد المجتمعات البشرية ومنذ تشكلها قد سعت إلى تكوين نظام اجتماعي، والذي ينطوي تحته أفراد المجتمع المشكلين له، وذلك من أجل ترسيخ مبادئ البناء الاجتماعي مثل التوحد والتكامل والتضامن والاستمرارية، وذلك من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الأفراد والمجتمع ككل،والحد من التنافر والتعارض بين أفراد المجتمع ومكافحة الانحراف الاجتماعي، وتعتبر الأسرة هي أحد المؤسسات التي يطبق فيها الضبط الاجتماعي مختلف آلياته ووسائله، ونلاحظ عبر تتبع تاريخ الأسرة مختلف التغيرات التي طرأت عليها ومست مختلف جوانبها بما فيها الضبط الاجتماعي، ففي القديم تميزت الأسرة بضوابط صارمة تسير مختلف شؤونها، والآن تتميز كل ضوابط الأسرة الجزائرية بمرونة وتساهل.

ولقد مرت الأسرة بمختلف ضوابطها بعدة تحولات من الماضي إلى الحاضر وهذا ما نريد البحث عنه في بحثنا هذا حيث قمنا بتقسيم بحثنا إلى:

فصل تمهيدي: احتوى على أهم الأسباب التي دفعتنا إلى القيام بهذا البحث ثم تطرقنا إلى الإشكالية المراد دراستها ختمنها بتساؤل رئيسي، وتتدرج عنه أسئلة فرعية، وبعد ذلك قمنا بصياغة الفرضيات، مع تحديد الأهداف المراد تحقيقه من خلال هذا البحث، ثم تبين أهمية موضوعنا مع تطرق إلى الصعوبات التي واجهناها، وأخيرا تناولنا الدراسات السابقة.

ثم قمنا بتقسيم البحث إلى بابين: **الباب الأول** الذي احتوى على ثلاث فصول تم تحديدها وفق مقتضيات بحثنا فالفصل الأول يتناول التغير الاجتماعي، والفصل الثاني يتناول الضبط الاجتماعي والفصل الثالث تناول الأسرة.

أما **الباب الثاني:** احتوى على الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل التحقق من صحة الفروض، قسم إلى فصلين الفصل الأول تناولنا فيه أهم الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، احتوت على مجالات الدراسة مع تبيان مجتمع البحث والعينة إضافة إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة وأداة جمع البيانات، والفصل الثاني احتوى على عرض وتحليل النتائج الخاصة بكل فرض ومناقشة الفروض والخروج باستنتاج عام، ثم الخاتمة كانت ملخص حول الدراسة ثم قائمة المراجع والملاحق.

تمهيد

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من أي دراسة علمية لابد من وجود أسس منهجية معتمدة، إذ يتم من خلالها تحديد الإطار التمهيدي الذي يتم فيه طرح الإشكالية المراد دراستها، لتنتهي في هذا الإطار بوضع فرضيات البحث وهي عبارة عن إجابات مؤقتة للتساؤلات المطروحة في الإشكالية نتأكد من صحته أو عدم مصحتها من خلال الدراسة الميدانية، كما يتضمن هذا الفصل شرح طائفة من المفاهيم التي تمكن من التحكم في مختلف جوانب الموضوع بالإضافة إلى ذكر أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وكذا الأهداف المرجو تحقيقها، كم يشتمل على الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة في جوانبها التمهيدي والنظري والميداني.

1.أسباب اختيار الموضوع:

عند اختيار أي موضوع للبحث تكون له أسباب تدفع الباحث لاختياره من بين مختلف المواضيع، فلابد أن يكون الباحث متأكد من اختياره ليستطيع مواصلة هذا البحث و الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

1.1.الأسباب لذاتية: لابد من وجود أسباب ذاتية تعكس اهتمامات الباحث وميوله، ومن الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- اهتمامنا بالمواضيع الاجتماعية بصفة عامة، وموضوع الأسرة بصفة خاصة لأنه من أكثر المواضيع التي تلقيناها خلال مشوارنا الدراسي.

2.1.الأسباب الموضوعية:

- ✓ إبراز دور الأسرة في ترسيخ مختلف القيم والعادات الاجتماعية فهي اللبنة الأولى في المجتمع وأساسه.
- ✓ إبراز أثار التغير في المجتمع عامة وفي الأسرة خاصة.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة إلي ما يلي:

- ✓ التطرق إلى ظاهرة التغير الاجتماعي.
- ✓ التطرق إلى آليات الضبط الاجتماعي.
- ✓ التطرق إلى الأسرة والى خروج المرأة للعمل ومدي تأثيره على الأسرة.

3. أهداف الدراسة: فأهداف دراستنا الأساسية متمثلة في:

- ✓ معرفة مدى تأثير التغير على الأسرة الجزائرية.
- ✓ التعرف على رأي المجتمع في تغيرات الحاصلة في بناء الأسرة وكذلك في الأدوار الاجتماعية.
- ✓ خروج المرأة للعمل له دور في التقليل من هيمنة الذكورية.
- ✓ معرفة رأي المجتمع في خروج المرأة للعمل.
- ✓ معرفة أثر زيادة المستوى التعليمي للمرأة على الأسرة.

4. الإشكالية:

ليست الأسرة أساس وجود المجتمع بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى التي يتلقى فيها الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، إنها وبإجماع الآراء هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية صقل وتعديل سلوكات الأفراد.

وقد عرفها **أحمد زكي بدوي** "بأنها الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة".

والأسرة الجزائرية كباقي الأسر العربية إسلامية في تكوينها، سواء كانت عربية أو أمازيغية، فالمجتمع الجزائري أقر بعض القيم والتقاليد التي تميزها عن باقي المجتمعات الأخرى، والأسرة الجزائرية الحاضرة مرت بعدة تغيرات في تكوينها من الماضي إلى الحاضر فقد تميزت قديما بنوع من التضامن والتماسك والتكافل العفوي بين أفرادها وتسمى بالأسرة

"الأبوية" لخضوعها لرعاية الأب وسلطته في تسيير شؤونها واتخاذ قراراتها ويتشارك جميع أفرادها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والذي كان يقتصر على الزراعة في الغالب لذلك كان أغلب مساكنهم في الريف بدل المدينة، وتميزت العلاقة بين الأزواج بسيطرة في أغلبه، وكذا أوجدت الأسرة ضوابط وتقاليد اجتماعية تنظمها يصعب على أفراد تخطيها، فقد كانت تحتوي على جيلين أو ثلاثة وذلك لأنها تجمع في أغلب بين الآباء والأبناء والأقارب في مسكن واحد، ومع ظهور موجة التحضر والتغير ظهر نوع أسري جديد يتسم بصغر حجمه وتنوع نشاطاته الاقتصادية وفي الأغلب اعتماده على الدخل الشهري كمدخول، وزيادة الوعي بأهمية التعليم، ففي البداية يقتصر على الذكور فقط, ولكن مع زيادة وعي المجتمع بضرورة التعليم أصبح الإناث كذلك يحصلون على التعليم ويصلون لدرجات عالية منه، وحتى أن المرأة دخلت عالم الشغل وباتت تنافس الرجل فيه، وكذا ترتب عن هذا الوعي تحول في أساليب المعاملة، فالعلاقة أصبحت تتميز بالحوار والمرونة وتبادل الآراء بين أفراد الأسرة، ومن هذا المنطلق في بحثنا نطرح التساؤل التالي:

ما أثر التغير الاجتماعي على آليات الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية ؟

ويندرج على هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل خروج المرأة للعمل أدى إلى التقليل من الهيمنة الذكورية ؟
- هل زيادة المستوى التعليمي يؤدي إلى الابتعاد عن الأسلوب التسلطي ؟
- هل ظهور الأسرة النواة أدى إلى الاستقلالية في تربية الأبناء ؟

5. الفرضيات:

-الفرضية العامة:

أثر التغير الاجتماعي على آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

-الفرضيات الجزئية:

- خروج المرأة للعمل أدى إلى التقليل من الهيمنة الذكورية.
- زيادة المستوى التعليمي يؤدي إلى الابتعاد عن الأسلوب التسلطي.
- ظهور الأسرة النواة أدى إلى الاستقلالية في تربية الأبناء.

6. تحديد المفاهيم:

حيث تمكن أي باحث من أن يدرس أي ظاهرة من الظواهر ينبغي عليه أن يدرك المعاني والمفاهيم المرتبطة بموضوع بحثه من أجل الإلمام بالجوانب المحيطة به، سنتطرق الآن إلى المفاهيم المستعملة في هذه الدراسة وما ترمي إليه:

4.1. التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي يعني أساسا تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة.[1]

"التغير الاجتماعي يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين تطرأ عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن".[2]

-**التعريف الإجرائي:** يشير التغير الاجتماعي إلى كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي بما يتضمنه هذا البناء من ظواهر وعلاقات اجتماعية وكافة الأشياء الأخرى المرتبطة به دون أن يكون له اتجاه محدد يميز عما كان وعما سيكون.

4.2. الضبط الاجتماعي: يعرف الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة لسلوك الفرد من خلال مجموعة من القواعد الدينية والقانونية والقواعد

[1] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 299.

[2] عدلي علي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1947، ص 03.

المتوارثة الأخرى من عادات وتقاليد وأعراف سائدة في المجتمع والتي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا.[1]

-**التعريف الإجرائي:** يشير مصطلح الضبط الاجتماعي إلى الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة للوصول إلى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو حكومة أو فئة اجتماعية.

4.3. الأسرة:

لغة: مشتقة من الأسر ويعني القيد، والأسرة هي الدرع الحصينة، والأسرة عشيرة الرجل وأهله ومنه اشتقت كلمة الأسرة.[2]

اصطلاحا: لعله من الصعب إيجاد تعريف موحد للأسرة لأنه يختلف باختلاف أنماط الأسرة في المجتمعات وعبر الأزمان لذا سنأخذ مجموعة من التعاريف: يعرفها أوجست كونت بأنها هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة الأولى التي تبدأ منها في التطور وهي أول وسيط طبيعي اجتمعي تنشأ فيها لفرد ونلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه انه الاجتماعي.[3]

-**التعريف الإجرائي للأسرة:** يقصد بها جماعة من الأشخاص اتحدوا برباط الزواج أو التبني يسكنون بيت واحد يتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية الخاصة لكل منهم كالزوج والزوجة، الابن، البنت، ويكونون في ظل ثقافة مشتركة يحافظون عليها.

الأسرة النواة: "هي التي تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين ويقيم الجميع معا".[4]

-**تعريف الإجرائي:** هي التي تضم الأب والأم والأبناء الغير متزوجين فقط دون أن يعيش معهم أي شخص من الأقارب.

---

[1] إبراهيم دسوقي، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2000، ص 24.

[2] ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، لبنان، ص 60.

[3] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 32.

[4] صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم لنشر وتوزيع، الجزائر، ص 67.

-**الأسلوب التسلطي:** هو الأسلوب الذي ينطوي على ممارسات الآباء الذين يستخدمون هذا الأسلوب في التنشئة الاجتماعية، وهم لا يؤمنون بالأخذ والعطاء مع الأبناء ويفرضون نوعا من الطاعة دونما مراعاة لفرديتهم.[1]

-**الهيمنة الذكورية:** هي خاصية كونية متجذرة في لاوعي الأفراد، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ورغم أنها تعلن عن نفسها كمعطى طبيعي، فهي تبقى في الأصل بناء الاجتماعي-تاريخي-ثقافي، تنتجه وتعيد إنتاجه مجموعة من المؤسسات الاجتماعية.

-**التعريف الإجرائي:** وهي أخذ الذكور لزمام الأمور والقرارات في مختلف بناءات المجتمع، وتمتعهم بالاستقلالية في تسيير شؤون الأنظمة الاجتماعية المتواجدين فيها.

-**خروج المرأة للعمل:** هو نزول المرأة أو الأم لميدان الشغل جنبا إلى جنب مع الرجل، وقد ارتفعت معدلات مشاركة في الكثير من الميادين العامة، سواء برغبتها أو بضغط من الظروف الاقتصادية أو السياسية.

-**المستوى التعليمي:** هو مجموع الخبرات المكتسبة للأفراد خلال كل المواقف التعليمية واليومية التي عايشوها أثناء تعلمهم ومازالوا يعيشونها في ضوء تلك الخبرات سوف تساعدهم تشكيل النسق القيمي لهم ولي أبنائهم مستقبلا.

7. صعوبات الدراسة: عند القيام بأي بحث فلابد أن نجد بعض الصعوبات التي تعرقل سير بحثنا ومن الصعوبات التي واجهناها:

- ✓ زخم المعلومات وغزارتها سواء بالنسبة للتغير أو للأسرة فهما من المواضيع الأساسية في علم الاجتماع، فقد وجدنا صعوبة في تقليص وتحديد المعلومات التي تخدم دراستنا.

[1] معن خليل عمر، **تنشئة الاجتماعية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 151.

8. الدراسات السابقة

8.1. الدراسة الأول:

من إعداد لكحل خيرة تحت عنوان أثر التغير الاجتماعي على أساليب التنشئة الاجتماعية للأسرة بمنطقة الجلفة، دراسة ميدانية لبعض الأسر بمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة سنة 2009/2008.

- **التساؤلات الدراسة:**

- هل ظهور الأسرة النواة أدى إلى إتباع أسلوب جديد في تنشئة الوالدين لأبنائهم في الأسرة الجزائرية ؟
- هل ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين أدى إلى إتباع الأسلوب الأمثل في التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية ؟
- هل لخروج الأم للعمل خارج البيت أثر على أسلوب التنشئة الاجتماعية لأبناء في الأسرة الجزائرية؟

8.2. الدراسة الثانية:

من إعداد عبد العزيز فكرة تحت عنوان أساليب الضبط في المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية، دراسة ميدانية بمتوسطة مولود فرعون بولاية خنشلة.

- **التساؤولات الدراسة:**

- ما مدى فاعلية الضبط الاجتماعي؟
- هل يمكن ترسيخ القيم الاجتماعية بشكل مطلق أم العكس؟
- كلما كان التكامل إيجابي وانسجام حقيقي بين الطاقم الإداري والتربوي كلما تحقق الانضباط المنشود والعكس.
- دور الضبط وتجسيده يعد محوريا لتغير الامتثال عند التلاميذ.
- الاهتمام بالنواحي الإنسانية.
- العلاقات التفاعلية بين المدير والفريق الإداري والتربوي مؤشر على فاعلية الضبط.

- **إجراءات الدراسة:** أجريت الدراسة بمتوسطة مولود فرعون بولاية خنشلة.

- **عينة الدراسة:** تمثلت عينة الدراسة في 108 تلميذ موزعين على حسب مستويات **التعليم المتوسط:** الرابعة متوسط 28، الثالثة متوسط 22، الثانية متوسط 36، الأولى متوسط 32.

- **أداة الدراسة:** الاستمارة.

- **المنهج المستخدم:** الوصفي التحليلي.

- **أهم النتائج:** كلما كان تكامل بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية كلما تحقق الانضباط.

- يعد الاهتمام بالنواحي الإنسانية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية محورا أساسيا في تحقيق امتثال.

- تعد القيم من أقوى عوامل التنظيم الاجتماعي وضبط العلاقات اجتماعية ولا يقل هذا الدور أهمية عن دور القواعد القانونية.

- **الفرضيات:**

- ظهور الأسر النواة أدى إلى إتباع أسلوب جديد في تنشئة الوالدين لأبنائهم في الأسرة الجزائرية.

- ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين أدى إلى إتباع الأسلوب الأمثل في التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية.

- خروج الأم للعمل خارج البيت أثر على أسلوب التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية.

- **إجراءات الدراسة:**

دراسة ميدانية لبعض الأسر بمدينة الجلفة.

- **العينة:** تمثلت عينة الدراسة في 100 فردا عينة قصدية.

- **أداة الدراسة:** الاستمارة.

- **المنهج المستخدم:** الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

-استقلالية السكن"أسرة نووية" تتيح حرية أكبر في تطبيع الآباء لأبنائهم اجتماعيا.

-تغير اتجاه التنشئة الاجتماعية من الأسلوب التسلطي إلى الأسلوب الديمقراطي.

-زيادة المستوى التعليمي للبنات سمح لهن باقتحام كل مجالات العمل بدون استثناء وحتى أمهات المتزوجات هن يزاولن العمل.

8.3. الدراسة الثالثة:

- من إعداد نايف فرحان الرشيدي تحت عنوان فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية سنة 1435/2010.

- **التساؤلات الدراسة:**

- ما هو دور رؤساء مراكز الإمارة في إرساء قواعد الضبط الاجتماعي بمنطقة حائل ؟
- ما الأساليب التي يستخدمها رؤساء مراكز الإمارة في الضبط الاجتماعي بمنطقة حائل ؟
- ما نوع الضبط الذي يستخدمه رؤساء مراكز الإمارة في منطقة حائل؟
- ما المعوقات التي تحد من فاعلية رؤساء مراكز الإمارة في الضبط الاجتماعي بمنطقة حائل؟

الفروض:

يلعب رؤساء مراكز الأمارة دور كبير في تثبيت قواعد الضبط الاجتماعي.

- إن الأساليب التي يستخدمها رؤساء المراكز تعمل على زيادة فاعلية الضبط بمنطقة حائل.
- إن تعدد أنواع الضبط يساعد رؤساء المراكز الإمارة في إرساء قواعده.
- إن عدم الامتثال للقواعد والقوانين يجعل رؤساء المراكز يوجهون صعوبة في تثبيت الضبط الاجتماعي بمنطقة حائل.

- **إجراءات الدراسة:**

أجريت الدراسة بمراكز الإمارة بمنطقة حائل

- **مجتمع البحث:** يتكون المجتمع من رؤساء مراكز الإمارة وبعض معرفي القرى بمنطقة حائل.
- **العينة:** تمثلت عينة الدراسة في 108 فردا عينة قصدية.
- **أداة الدراسة:** استبيان.
- **المنهج المستخدم:** المنهج الوصفي.

- **النتائج:** إن أهم أساليب التي يستخدمها رؤساء المراكز في الضبط الاجتماعي تمثلت في تسليم المطلوبين للسلطة الرسمية والمحاكم الشرعية والعمل على استرجاع الحقوق والاستعداد للقيام بالحق إرضاء الخصوم، والاهتمام بالقيم والمبادئ.

ملخص الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى إشكالية الموضوع، والتساؤلات المتمحورة حول هو ثم تم صياغة الفرضيات أو الإجابات الأولية للتساؤلات، وقمنا كذلك بتحديد بعض المفاهيم الواردة في الدراسة، وشرحها، وبعدها تطرقنا إلى أهمية الدراسة وأهدافها، وأخيرا بينا الصعوبات التي واجهتن الدراسة هذا الموضوع.

تمهيد:

الضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية وعرفه الإنسان منذ القدم واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح به عن طريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه، ولذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع.

1. مفهوم الضبط الاجتماعي

1.1. تعريف الضبط الاجتماعي

ليس من السهولة الوقوف على مفهوم الضبط وتحديده ومرده لصعوبة الاتفاق حول المفهوم وطبيعة موضوع الضبط ذاته ونطاق مجالاته فهو على سبيل المثال يعد مجالا مشتركا في العديد من فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الجنائي والقانوني والإعلامي ودراسات الثقافة، بل إن شكلي الضبط الرسمي وغير رسمي يتوزعان ما بين تلك العلوم والفروع.

-فعلى سبيل المثال يندرج الضبط الرسمي تحت علم الاجتماع الجنائي والقانوني والتنظيمي، وغير الرسمي تحت الانحراف ودراسات الثقافة فتحديد مفهوم الضبط في لغة المجتمع ومراحله التطورية لأن معناه في اللغة الانجليزية يختلف عنه في اللغات الأوربية، ففي الانجليزية يعني النفوذ أو القوة أو التسلط أو السلطة أو المقدرة الفذة على نقيض معناه في اللغات الأوربية التي تشير إلى الإشراف والمراقبة والنقيض والمتابعة.

-وقد تعدد آراء ووجهات نظر علماء الاجتماع حول تحديد مفهوما لضبط، فمنهم من يرى انه مرادف للتنظيم الاجتماعي (organi zation social) على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى القيود والأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي.

-ومن بين هؤلاء العلماء نجد "روس" "Ross" الذي يعتبر أول من عالج موضوع الضبط بشكل مستقل فقد عرفه بأنه[1] السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع وعرفه "ماكيفر" "Maciver" 1961: بأنه وظيفة للحفاظ على بناء الاجتماعي من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعادات وتقاليده وقيمه ومعاييره.[2]

---

[1] مصلح الصالح، **الضبط الاجتماعي**، ط 1، الوراق لنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 07.

[2] جابر، 1984، ص 67.

تعريف جورفيتش الذي ربط الضبط الاجتماعي ربطا وثيقا بالثقافة، حيث يرى أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع.

مما سبق يتضح أن الضبط الاجتماعي في معناه العام عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها المجتمع بكافة مؤسساته لمراقبة سلوك أفراده بهدف التأكد من أنهم يتصرفون وفقا للمعايير أو النظم التي رسمت لهم.[1]

1.2. أنواع الضبط الاجتماعي:

ليشتمل الضبط الاجتماعي على أنواع متعددة ومختلفة التصنيفات ولذلك سنقوم بعرض أهم الأنواع له:

أ) الضبط الاجتماعي الرسمي: وهو الذي يضعه المجتمع للغرض السيطرة الهادفة على الأفراد الذين ينتمون إليه، ويكون عن طريق القواعد المقننة والتشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية ويتم بطريقة مقصودة حيث تقوم به جهات معينة تقوم بمهمة التأكد من أن الناس يلتزمون بمجموعة محددة من المعايير السلوكية خاصة القانون كالشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون عن طريق الأساليب الردعية مثل التوقيف أو الغرامة أو الحبس لأولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع.[2]

ب) الضبط الاجتماعي الغير رسمي: يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية والعادات والتقاليد والعرف والرأي العام، والأسرة، المدرسة، جماعات الرفاق، جماعات العمل، ووسائل الإعلام هي الجهات التي تتولى عملية الضبط الاجتماعي بطريقة غير رسمية، ورغم أن وظيفة هذه الجهات الرئيسية ليست الضبط الاجتماعي إلا أنها تلعب دورا هاما فيه.

---

[1] ماكيفر، **المجتمع**، ترجمة أحمد عيسى، بدون طبعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961، ص 273.

[2] الخشاب مصطفى، **علم الاجتماع ومدارسه**، ط 5، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 26.

ج) **الضبط الاجتماعي الايجابي:** يتمثل هذا النوع من الضبط الاجتماعي في مجموعة الطرق والأساليب الايجابية كالمدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي والتي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعيا.[1]

د) **الضبط الاجتماعي السلبي:** يتمثل هذا النوع من الضبط الاجتماعي في: ما تتخذه الجماعة من وسائل وأساليب سلبية كإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزئية، والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع مع ملاحظة أن الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا.[2]

ر) **الضبط الاجتماعي الشعوري:** يعتبر الضبط الشعوري عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، في هذا النوع ينضبط الفرد إرضاء للمجتمع، ورغبة في الحصول على الثناء والمدح، وخوفا من الجزاء والعقاب، واحتراما للعادات وتقاليد وأعراف وقوانين، وهذا النوع من الضبط يحتاج إلى مؤسسات رسمية ترف على تطبيقه كالأسرة، المدرسة، الجماعات الرفاق.[3]

ز) **الضبط اللاشعوري:** الضبط اللاشعوري يسمى بالضبط الداخلي وهو تلقائي وتدريجي من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم ترسخت تدريجيا في النفس البشرية فأصبحت قواعد ثابتة وجزء لا يتجزأ من شخصية الفرد وهذا النوع من الضبط هو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفا من سلطته أو قانون معين، ومثل هذا النوع من الضبط تحكمه عوامل مختلفة كالدين والعادات والتقليد والأعراف والقيم وقواعد السلوك في الأسرة وقواعد التعامل داخل المجتمع، ولكن يأتي

---

[1] الرشدان عبد الله، **علم الاجتماع التربية**، ط 1، دار الشروق، عمان، 1999، ص 269.

[2] الرشدان عبد الله، نفس المرجع.

[3] الجابري خالد فرج، **دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي**، بدون طبعة، بيت الحكمة، الرياض، ص 52.

الدين كذروة السنام لهذه العوامل، رغم أن العديد من هذه العوامل يدخل في دارة الدين لأن العادات والأعراف والقيم تعد مصدرا من مصادر التشريع للدين الإسلامي.[1]

1.3. أهداف الضبط الاجتماعي:

1. العمل على تحقيق الامتثال للمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك، وهنا نركز على عنصر الامتثال لا الخضوع عن طريق القهر الإلزام لأن متى اهتدى ممارس الضبط لتحقيق الامتثال أصبح الفرد بمقتضاه مقنعا وبالتالي يصبح الفرد عنصر نافع للمجتمع.
2. المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من اجل دوام بقائها ومتانتها.
3. دعم وتعزيز أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطته ونفوذه اجتماعيا أي الفئة الحاكمة وهذا يعني أن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط سوء أكانت رسمية قسرية إلزامية قانونية أو غير رسمية بهدف دعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم وهنا يتحقق الضبط بشكل قسري وناجح.
4. احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.
5. إرقاء السلوك الاجتماعي بشكل يصبح يتماشى وينسجم مع جميع القرارات التي تسود المجتمع بالغا هدف الالتزام والانضباط.
6. مع التجاوزات والفروقات الفردية ومعاقبة معتر فيها عن طريق آليات الضبط التي تتحرك وفق الانحراف السلوكي الصادر عن صاحبه مثل الشرطة والمحاكم والمعايير العرفية وسخط الناس إلى غير ذلك من الآيات لا تتصور بالضرورة أن تنجح هذه الآلية في نفع

[1] الجابري خالد فرج، نفس المرجع، ص.

الفرد وعقابه إذ تبينت استجابة الفرد لتلك الآليات الموجهة لها ونحوه وقد يتجاوب وينسجم لذلك.[1]

2. أساليب الضبط الاجتماعي:

يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبرهم على الخضوع للمعايير الاجتماعية، وفيها يلي عرضا تفصيليا لأهم أساليب الضبط الاجتماعي وذلك على النحو الآتي:

أ) الدين: يعتبر الدين من أهم وأقوى الأساليب الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره وقد اهتم به كثير من علماء، فيؤكد دوركايم على أن المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياء الدنسة، ويعرف الدين بأنه: (نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، ووظيفته المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها) ومن هنا يتضح أن دوركايم قد أكد في نظرية الجوانب المجتمعية على الدين تأكيد واضحا، فوظيفة الدين هي التأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق تضامن المجتمع.[2]

ب) القانون: يؤكد دوركايم أن القانون هو: "وسيلة الضبط الاجتماعي" والعقاب هو"الميكانيزم" الرئيسي الذي يستهدف الفرد وإخضاعه، فالخوف من العقاب هو الذي يدفع الأفراد لإنجاز واجباتهم وأداء وظائفهم، والعقاب هو الذي يحكم البشرية، وهو الذي يحميها أيضا وعليه يعتبر القانون الركيزة الأساسية للمجتمعات الحديثة المستندة لمبدأ سيادة القانون

[1] عبد العزيز فكرة، **أساليب الضبط في المؤسسة التربوية بين قواعد القانونية والقيم الاجتماعية**، رسالة جامعية، جامعة باتنة، 2009-2010.

[2] دور كايم إميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، (ترجمة محمود قاسم)، ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص.

في المجتمع، فالقانون في تلك المجتمعات هو العنصر الأساسي لبناء الإنسان الحديث الذي يعي واجباته تجاه الدولة بكافة أفرادها ومؤسساته.[1]

ج) العادات والتقاليد: أحيانا ما يفرق علماء الاجتماع بين العادة والتقليد على اعتبار أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص وتستمد العادات الاجتماعية قوتها كآلية للضبط الاجتماعي بما يستخدمه من جزاءات اجتماعية تلك الجزاءات التي قد تأخذ الشكل الايجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة في حين أن التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل، والتقاليد الاجتماعية تستمد قوتها كآلية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية للفرد الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها وتعد الشعائر والطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد لأنها تتضمن إجراءات تتم ممارستها بشكل منتظم أحيانا في أوقات وأماكن معينة مثال ذلك الشعائر والطقوس المرتبطة بالتقاليد الدينية، ولذلك تعتبر التقاليد أداة تنظيمية للضبط الاجتماعي لأنها تحقق نوعا من التألق بين أفراد الجماعة، ولأنها تعمل على استقرار الجماعة والمجتمع وحفظ النظام الاجتماعي.[2]

د) العرف: يشتمل العرف على المعتقدات التي تسري بين الناس وخاصة العامة منهم، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم، ويستند الغرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة ومبادئها وقيمها وعقائدها...والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة ويقابل هذا الخروج من الجماعة برد فعل يتناسب مع قوة المعتقدات التي تم الخروج عليها وبصفة عامة فإن العرف من أهم مصادر التشريع، ويتم اللجوء إليه إذا لم

[1] دور كايم إميل، مرجع سابق، ص 311.

[2] قدى سيف الدين، **الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، مكتبة الأسد، حلب، ص 151.

يوجد في التشريع قاعدة لمسالة ما، فهو أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي والتنظيم الإنساني وأقواها لأنه يعتبر صلب العادات الاجتماعية السائدة في المجتمعات.[1]

ذ) التربية: تشتمل التربية بمفهومها الواسع على حياة الفرد من الطفولة وحتى سن الرشد، وللتربية أنواع كثيرة منها التربية الرسمية كتربية المدارس، والغير رسمية كتربية الأسرة لأبنائها أو التربية التي يكتسبها الفرد خلال اختلاطه بجماعات الرفاق والعمل للأسرة دورا أساسيا في عملية الضبط الاجتماعي حيث تتم فيها أولى مراحل التفاعل الاجتماعي، ويلتقط النشيء أبجديات القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم، ففي محيط الأسرة يتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب، وبين السلوك الحسن والسلوك السيئ، والمعايير التي تفرق بين دور الذكر والأنثى، وتقبل سلطة الأبوين، حيث يصاب الأطفال بالحرج أو بتأنيب الضمير إذا قاموا بانتهاك هذه المعايير الاجتماعية.[2]

بالإضافة إلى أن المدرسة تكمل دور الأسرة في التنشئة، حيث يتفاعل التلاميذ اجتماعيا، وتضع الأسس للسلوك الصحيح وطريقة الملبس والمأكل...وغيرها من الأشياء التي يتوقعها المجتمع ويتم بلوغ هذا المستوى عن طريق بعض الجزاءات مثل إعطاء الدرجات على الانجازات الصحيح أو العقوبات المدرسية المختلفة كالطرد من الصف لفترة وجيزة أو غير ذلك مما يقضي به النظام المدرسي على الظاهر والمستتر، وبعد ذلك يأتي دور مجموعة الرفاق التي يتحرك فيها الفرد لما لها من أهمية خاصة في تكوين آرائه ووجدانه، وفي هذا الصدد كما أن الرغبة في كسب ود الأصدقاء والقبول لديهم هي في حد ذاتها مصدرها هام للضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الخوف من عدم القبول أو السخرية التي قد تأتي من مجموعة الأصدقاء قد يكون له اثر ضخم على سلوك الفرد وتصرفاته فهذه الضغوط هي التي تساهم في تشكيل الانصياع لمعايير وأنماط المجتمع الأكبر، مثل تقبل

---

[1] نايف فرحان بن حزيم الرشيدي، **فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، سنة 2010، الرياض، ص.

[2] الجيلاني فادية عمر، **علم الاجتماع التربوي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص من 179 إلى 281.

الأدوار التقليدية التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، بيد أن الانسجام والانصياع لمجموعة الرفاق.[1]

كما أن لمحيط العمل تأثيره في عملية الضبط الاجتماعي حيث أن الضغوط القوية في بيئة العمل يمارسها زملاء المهنة من اجل الانصياع للمعايير المرتبطة بالعمل وإذا ما تم تصنيف الشخص باعتباره مصدرا للمشاكل أو غير متعاون فإنه قد يجد نفسه محروما من فرص الترقي أو منقولا إلى نوع متعب من العمل أو حتى مفصولا بالمرة.

ز) وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام مصدرا أساسي للمعلومات والأفكار ويمكنها أن تمارس تأثيرات ضخمة على اتجاهات وآراء وسلوكيات الناس ووسائل الإعلام تمارس الضبط الاجتماعي من خلال آليات التعامل مع المجتمع في إطار المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وهذه تساعد على السلوك الانصياعي بشكل عام، مثل تقبل الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلانية، بالطريقة التي تنقل بها وسائل الإعلام أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينتهكون قيم المجتمع، وبالطريقة التي توحي بها للناس كيف يفكرون، فإنها بذلك تمثل أداة توجيه هامة في المجتمع حيث عن طريقها تمارس عملية الضبط الاجتماعي فعليا.[2]

---

[1] المسلم، أسامة خالد، **القوة التفسيرية للنظريات الاجتماعية لعمليات الضبط الاجتماعي في النظام التعليمي الأمريكي**، رابطة التربية الحديثة، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، ص 207.

[2] أحمد محمد زيدان، **علم الاجتماع الاتصال والإعلام**، ب.ط، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 175.

3. نظريات الضبط الاجتماعي:

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضبط الاجتماعي، وما ينطوي عليه وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتبعا لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي.

أ) نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross): تقوم هذه النظرية على أساس طبيعة الخبرة للإنسان إذ يعتقد "روس Ross" أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي، حيث تشكل هذه الغرائز من وجهة نظر "روس" "Ross" نظاما اجتماعيا للإنسان يقول على تبادل العلاقات بين الأفراد المجتمع بشكل ودي.

كما أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية على أفرادها، وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها وتزداد تلك الضوابط كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته وتباينت جماعاته، أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي:

1-زياد حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

2-ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.

3-ظهور جماعات متباينة في المجتمع الواحد.[1]

ب) نظرية الضوابط التلقائية لسمنر:

اهتم سمنر في كتابه الطرائق الشعبية بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق ببلورة الأنماط التقليدية وفي ذلك يقول أن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح للأجيال المتعاقبة أما عن السنن الاجتماعية يرى أنها تتضمن الحكم

[1] جابر سامية محمد، **القانون والضوابط الاجتماعية**، ب.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 67.

الذي يوصل إلى خير الاجتماعي ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها وهو لا يرتبط بأية سلطة ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند "سمنر" تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي تعرض نفسها في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية إذا أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي وهي ليست من خلق الإدارة الإنسانية وللأعراف أهمية بالغة عند سمنر لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين.

النظام عبارة عن فكرة وبناء ويفرق "سمنر" بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة في القوانين ويرى أنه من المستحيل وضع حد فاصل بين الأعراف والقوانين وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث تعتبر الجزاءات القانونية أكثر عقلانية تنظيميا من الجزاءات العرفية.[1]

4. نظرية المعاصرة:

4.1. نظرية جيروفيتش: يرى جروفيتش أنه يجب أن تقوم بدراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة وهو يرى أن دارس الضبط الاجتماعي يجب عليه قبل أن يحاول التوصل إلى نظرية معينة في هذا الميدان أن يتبع مجموعة شروط، نوجزها فيما يلي:

-**الشرط الأول:** استبعاد ذلك الزعم الذي يرى أن الضبط الاجتماعي هو نتيجة لتطور المجتمع أو تقدمه.

-**الشرط الثاني:** يتمثل في تخليص مشكلة الضبط الاجتماعي من كل ما يربطها بفكرة النظام والتقدم.

-**الشرط الثالث:** يتمثل في التأكيد على أنه يوجد بصورة حقيقية بين المجتمع والأفراد، وأنه على المجتمع والأفراد أن يلتقوا على المستوى نفسه من العمق لأن كليهما يتسم بسمات الآخر.

[1] عبد العزيز فكرة، **أساليب الضبط في المؤسسة التربوية**، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 33.

-**الشرط الرابع:** إدراك أن كل نمط من أنماط الاجتماعات الشاملة هو عبارة عن عالم صغير يتألف من الجماعات وأن كل جماعة خاصة هي أيضا عالم صغير يشتمل على الزمر الاجتماعية.

-**الشرط الأخير:** بالتحليل السوسيولوجي للضبط الاجتماعي نرى أن القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطا وظيفيا بالحياة الاجتماعية ولا يمكن النظر إليها إلا في الأنماط الاجتماعية التي تعمل فيها.[1]

وفي ختام هذا التحليل النقدي يميز جرفيتش بين صور الضبط وأنواعه وهيئاته وكذلك الدين والمعرفة والتربية والفن والأخلاق، وأنواعا للضبط الاجتماعي وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من الأنواع الضبط وهي:

1. الضبط الاجتماعي المنظم الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيا أو ديمقراطيا.
2. الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية والرموز (كالطقوس والتقاليد والعادات المستحدثة والرموز المتحددة).
3. الضبط الاجتماعي التلقائي وهو يتم من خلال القيم والأفكار والمثل.
4. الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية من خلال الجمعية المباشرة والخلق والتجديد.

[1] عبد العزيز فكرة، نفس المرجع، ص 37.

الخلاصة:

إن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع، وتكوين نظام اجتماعي يعمل على حفظ سلامة الأفراد والمجتمع كله.

وقد طبقت المجتمعات أساليب ووسائل لضبط سلوكات وأفعال ونظام وبنية المجتمع وهي عبارة عن جملة من الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية.

تمهيد:

تعتبر الأسرة النظام الإنساني الأول الذي يعمل على استمرار النوع البشري والمحافظة عليه وهي أهم مؤسسة اجتماعية في حياة الأفراد كما تعد البيئة الأولى التي يكتسب فيها الفرد القيم التي تصبح جزءا من شخصيته واتجاهه، ومن هذا المنطلق تعتبر الأسرة من المواضيع الممتعة جدا للدراسة والمتجددة دائما باعتبارها مؤثرة ومتأثرة بكل مؤسسات المجتمع، وكما هو معروف تعتبر الأسرة الوحدة البنائية للمجتمع بحيث أن المجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأسر، لذا فالتغير الذي يطرأ على المجتمع سينعكس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، رغم أن شكل الأسرة لم يتغير كثيرا عبر الأزمان إلا أن التغير كان أكثر على مستوى وظائفها لذا قمنا بترتيب هذا الفصل الاجتماعي إضافة إلى خصائصها وأنواعها بتصنيفين مختلفين، أما في النقطة الثانية تطرقنا للأسرة قبل التغير الاجتماعي أي في المجتمع الريفي، وهذا لا يعني أن المجتمع كان متوقف لكن وبعد التطور التكنولوجي وديمقراطية التعليم أحدثت هذه العوامل وغيرها تغير سريع يمكن ملاحظته بسهولة وسيكون ذلك على مستوى أربعة نقاط لا نمطها، ثم وظائفها، علاقتها الداخلية والخارجية، ومكانة المرأة فيها، وذلك وفق نموذج التغير من المجتمع الريفي الزراعي إلى المجتمع المتحضر الصناعي، وفي النقطة الثالثة تم تناول الأسرة بعد التغير أي في المجتمع الحضري بنفس النقاط المذكورة سابقا لأنها هي ما يهمنا في هذه الدراسة وتليها لفتة حول موضع الأسرة الجزائرية قديما وحديثا ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية.

1. مفهوم الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيرا في الأفراد والجماعات فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشا عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية وهي التي تقوم بتنظيم سلوك الأفراد بما يتلائم مع الأدوار الاجتماعية المحددة وفقا للنمط الحضاري العام[1]، ويمكن تعريفها كالتالي:

1.1. تعريف الأسرة:

لغة: من الأسر ويعني القيد، والأسرة هي الدرع الحصينة، والأسرة عشيرة الرجل وأهله ومنه اشتقت كلمة الأسرة.[2]

أما اصطلاحا: لعله من الصعب إيجاد تعريف موحد للأسرة لأنه يختلف باختلاف أنماط الأسرة في المجتمعات وعبر الأزمان لذا سنأخذ مجموعة من التعاريف: يعرفها أوجست كونت " بأنها هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها في التطور وهي أول وسيط طبيعي اجتماعي تنشا فيها لفرد ونلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه انه الاجتماعي".[3]

كما تعرف أنها جماعة من الأشخاص اتحدوا برباط الزواج أو التبني يسكنون بيت واحد يتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية الخاصة لكل منهم كالزوج والزوجة، الابن، الأخت، ويكونون في ظل ثقافة مشتركة يحافظون عليها.[4]

---

[1] جورج شهلا وآخرون، **الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية**، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1972، ص ص 314، 318.

[2] ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، لبنان، ص 60.

[3] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص 32.

[4] عبد القادر نوح فاروق، **الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الانحراف**، دار الشروق العربي، الرياض، السعودية، 1989، ص 117.

ومن الناحية السوسيولوجية فهي جماعة اجتماعية تربط بين أفرادها روابط الدم والزواج ويعيشون معيشة اجتماعية واقتصادية واحدة، مما يترتب عليه حقوق وواجبات بين أفرادها كرعاية الأطفال وتربيتهم.[1]

وهناك من يعرف الأسرة كوسيط لعملية التنشئة الاجتماعية فيعرفها كالتالي" هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها وفي هذه البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب القيام به، والأعمال التي قام بها تلقى المديح، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم والاستهزاء وبذلك تعده للحياة بصفة عامة".[2]

وتعرفها سناء الخولي "هي جماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الغير متزوجين والذين يقيمون في مسكن واحد وفي نفس الوقت تطلق على الأسر المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث الغير متزوجين والمتزوجين مع وأولادهم وزوجاتهم وأبنائهم ومن الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة... الخ وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة"[3]، ويعرفها عبد الهادي الجوهري " الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى عن احدهما عن الأخر وهما الرجل والمرأة والاتحاد الدائم المستقر بين هاذين الكائنين هو الأسرة "[4]، وهناك من يعرفها بأنها الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء المرتبطة برباط الدم والأهداف

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 26.

[2] عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 78.

[3] سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص 40.

[4] عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 238.

المشتركة وهي تتأثر بالنظام الاجتماعي الشامل للمجتمع وتؤثر فيه عن طريق تفاعلها معه في قيامها بوظيفتها[1]، ويمكن أن يكون التعريف الأتي أكثر شمولا " الأسرة هي جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، الدم، التبني، و هذه الجماعات تعيش في دار واحدة وتربط بين أعضائها صلات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة وتشكل الأسرة وحدة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها.[2]

1.2. التكوين الاجتماعي للأسرة:

1.2.1. الآباء:" هما الأب وألام اللذان يعتبران العمود الرئيسي لبنيان الأسرة بحيث إذا زال احدهما تتفكك الأسرة أو على الأقل تتعرض للاهتزاز والتصدع النفسي والاجتماعي ويعتبران مركز العطاء للأسرة وتوجيه نمط التنشئة الاجتماعية فيها وتوليها ماديا ومعنويا كما أنهما مصدرا للسلطة والتحكم في البيت ومصدرا لتعديل السلوك ".

1.2.2. الأبناء:" المكون الرئيسي للأسرة من الجنسين، ويتحكم في عددها الثقافة والمستوى الاقتصادي للأسرة.

1.2.3. الجد والجدة: يحضر هذا المكون أكثر في الأسر الممتدة أين يكون لهما دور في إدارة الأسرة، ويغيب هذا المكون في الأسرة النووية".[3]

[1] منير المرسي سرحان، **في اجتماعيات التربية**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص 179.

[2] حسان هشام، **مدخل إلى علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، مطبعة النقطة، الجزائر، 2008، ص 107.

[3] عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والسلوك والانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، مرجع سابق، ص 79.

1.3. خصائص الأسرة:

1- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا ولا يخلو منها أي مجتمع وهي موجودة في كل المراحل التي مرت بها المجتمعات الإنسانية ويكاد يكون كل إنسان أو كان بالفعل عضوا في أسرة ما.

2- تقوم الأسرة على مصطلحات وأوضاع يقرها المجتمع، فهي ليست عملا فرديا بل من عمل المجتمع وثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية.

3- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها.

4- الأسرة بوصفها نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها.

5- الأسرة وحدة إحصائية، أي بمكن أن تتخذ أساسا لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إليها من الإحصاءات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي.

6- الأسرة هي الوسيط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية.[1]

7- أبسط أشكال المجتمع الإنساني.

8- توجد في كل المجتمعات والأزمنة.

9- هي نظام يؤمن وسائل المعيشة لأفراده.[2]

---

[1] مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص 45، 46، 47، 48.

[2] عدنان إبراهيم احمد، محمد مهدي الشافعي، مرجع سابق، ص 188.

1.4. أنواع الأسرة:

هناك عدة أسس متبعة في تصنيف للأسرة سنختار منها تصنيف على أساس الحجم وتصنيف على أساس الطبيعة السلطة فيها، أولا على أساس الحجم لدينا:

1.4.1. على أساس الحجم:

أ/الأسرة الممتدة: هي الأسرة التي تضم في كيان واحد أكثر من أسرة وتضم أجيال تضم الأجداد وأبنائهم الغير متزوجين وأبنائهم المتزوجين أو بناتهم وكذلك أحفادهم أو هي أسرة مركبة من أسرتين نوويتين أو أكثر بصرف النظر أن كانت تنتمي إلى نفس الجيل أو إلى جيلين مختلفين.[1]

وتعرف أيضا " هي تجمع لبعض الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا، إطار الأسرة الكبيرة تضم بذلك أجيالا مختلفة ".[2]

وقد تتكون من عدة اسر نووية تربط بينهما علاقة أعمام وأبناء العم ويكون القاسم المشترك للعائلة الممتدة السكن[3]، وقد تأخذ شكل أخر وهي الزوج والمتزوج أكثر من زوجة أو ما يعرف بالأسرة المركبة التي تعتبر احد أنواع الأسرة الممتدة وتكون كركبة من أسرتين نوويتين وتعتبر الأسرة الممتدة أسرة قرابية الذي ينصب التأكيد الأساس فيها على روابط الدم بين الآباء والأبناء وبين الإخوة والأخوات أكثر مما ينصب على العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة، ومعنى هذا أن علاقات القرابة الدموية تعلو على علاقة زوجين.

---

[1] محمد مخلوف، **نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة إحصائية وتحليل نظري**، سلسلة الوصل، العدد 01، ج 01، 2005 / 2006، ص 75.

[2] رؤوف عزة هبة، **المرأة والعمل السياسي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص 195.

[3] فريديريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية الأكاديمية**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1993، ص 153.

ب/ الأسرة المتسعة: وهي الأسرة زواجية يعيش فيها قريب غير متزوج لأحد الزوجين مثل الأخ أو الأخت أو ابن العم والخال أي يعيش فيها أفراد آخرون بمفردهم بدون أسرهم.[1]

ج/ الأسرة النواة: وهي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهم المباشرين[2] والمستقلين معيشيا واقتصاديا ومكانيا عن الأسرة الممتدة ويتمثل هذا الاستقلال في مصادر الدخل والإنفاق وفي جميع أوجه الحياة المعيشية من مأكل ومشرب ويكون هذا الاستقلال في وجود والدي الزوج أي وهم على قيد الحياة[3]، وتعتبر الوحدة الأساسية وقد تكون أسرة مستقلة أو جزءا من أسرة اكبر يمر الفرد خلال حياته بنوعين من الأسرة النواة:

- **أسرة التوجيه:** الأسرة التي يولد فيها الفرد والمكونة من الإخوة والأخوات والوالدين.
- **أسرة الإنجاب:** فحين يتزوج الفرد يترك أسرته ويشكل بالتالي لنفسه أسرة نووية أخرى تتكون من زوجته وأطفاله، ومن أهم مميزات الأسرة النواة ما يلي: هي أكثر الأنواع انتشارا في العالم، وظيفتها الأساسية جنسية إنجابية، لا يزيد عمرها عن قرن من الزمن، تعيش تحت سقف واحد في بيت الزوج أو الزوجة، تطبيق نظام أحادية الزوج أو الزوجة.[4]

د/ الأسرة المركبة: هذا النوع من الأسر يرتبط بنظام تعدد الزوجات الذي يوجد في المجتمعات الإسلامية، ويتألف هذا النوع من الرجل وزوجاته وأولاده منهن وما هي في الواقع إلا مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معها لتؤلف وحدة قرابية[5]، وتعرف أيضا أنها نموذج اسري لتعدد الزوجات أو الأزواج حيث تتحد أسرتان نوويتان عن طريق الزوج المشترك بالنسبة للزوجات، كما يشتركون في الأب وألام بالنسبة للأبناء.[6]

---

[1] فريديريك معتوق، مرجع سابق، ص 76.

[2] سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، مرجع سابق، ص 65.

[3] زايد احمد وآخرون، **الأسرة والطفولة**، ط 01، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، ص 296.

[4] عبد العزيز خواجة، **مبادئ في التنشئة الاجتماعية**، دار العرب للنشر، الجزائر، 2005، ص 12.

[5] عبد القادر قصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 54.

[6] نبيل الشاملوطي، **الدين والبناء العائلي**، دار الشروق للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 122.

ويعتبر الزوج الذي تكون له زوجتان عضوا في أسرتين نوويتين، ويتميز أعضائها بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري مما يترتب عليه أن تعلو المصلحة الفردية على مصالح الأسرة ككل.

د/ الأسرة المتحولة: هي الأسرة التي طرا التبدل على ملامحها ولكنه لم يصبح شاملا فإذا أصاب التحول عنصرها الاقتصادي واستمرت في الاسترشاد بالقيم الموروثة تقليديا والمحافظة على مختلف عاداتها واعتبرت متحولة وقد يطرأ التبدل على عنصرها الإيديولوجي وتبني قيما معاصرة ومفهومات جديدة ورؤى محددة للكون والعلاقات ولكنها تقسيم على أساس صاحب السلطة في الأسرة وهي كالتالي:

1.4.2. على أساس السلطة:

أ/ الأسرة الأبوية: وتكون فيها السلطة للأب دون أن يشاركه فيها أي احد من أفراد العائلة وهي صورة لتنظيم اسري يعتبر الأب فيها رئيسا ومركز القوة وسلطته ذات طبيعة مطلقة ونهائية وعادة ما ينظر إلى هذه الأسرة على أنها أسرة قرابية ممتدة (تنتظم في حدود القرابة الدموية) يكون الأب فيها اكبر أعضائها.[1]

ب/ الأسرة الأمومية: وتكون فيها السلطة للام هي التي تتخذ القرارات من دون العائلة وهي صورة من التنظيم الأسري تعتبر فيه الأم الرئيس الرسمي والقوة المسيطرة والأسرة الأمومية من الناحية النظرية أسرة قرابية (تنظيم في حدود قرابة الدم) أمومية النسب والإقامة، وعادة ما تكون امرأة كبيرة في السن كالجدة مثلا، وهناك خلاف بين علماء الانثروربولوجيا حول ما إذا كانت هناك في الواقع مجتمعات يقوم تنظيمها العائلي على النسق الأسري الأمومية هناك اسر

[1] زهير حطب، **السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية**، مجلة الفكر العربي، العدد 19 فيفري، بيروت، 1981، ص 189.

تعرف أمومية النسب أي التي ينسب فيها الأبناء عند ولادتهم إلى أمهاتهم من حيث نسبة الأسماء.[1]

ج/ الأسرة البنيوية: تكون فيها السلطة لأحد الأبناء وعادة ما يكون الابن الأكبر في الأسرة بحيث يتحكم في أبويه.[2]

د/ الأسرة الديمقراطية: وهي منح مكانة متساوية لجميع أفراد الأسرة من حيث الحرية والمساواة النسبية، وحق إبداء الرأي ومناقشة حرة واستقلال الشخصية والمكانة المتساوية بين الأطفال دون تفرقة[3]، خاصة بين الزوج والزوجة وهذا النموذج يتزايد انتشاره في المجتمعات المتقدمة، لا يكون لأي من الزوجين سلطة خاصة أو امتياز لا يتمتع به الأخر ويفضل بعض الدارسين أن يسمو هذا النموذج بأسرة المساواة، هناك أيضا تقسيم أخر لأنواع الأسر وهي الأسرة ذات التركيب البسيط، الأسرة المركبة ذات البناء العمودي، الأسرة المركبة ذات البناء الأفقي، الأسرة المركبة ببناء مزدوج عمودي وافقي.[4]

2. الأسرة في المجتمع الريفي:

2.1. نمطها: كانت الأسرة قبل التغير تسمى الأسرة الأبوية أو الأسرة التقليدية أو ما يعرف بالأسرة الممتدة وكان حجمها كبير جدا فهي تتكون من ثلاثة أو أربعة أجيال وكانت تسمى بالأسرة الممتدة أو المركبة بحيث أن أفرادها في اغلب الأحيان يزيدون عن 15 عضوا وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

---

[1] زهير حطب، مرجع سابق، ص 181.

[2] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 67.

[3] عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة المتغير**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1999، ص 192.

[4] Boutefnouchet(M) **, La famille Algéienneévolktion et caratéristiques récentes ,**société nationale d'édition et de diffusion , deuxiéme , Alger , 1982 , p 148.

أولا: أنها تسمح للأقارب بالإقامة معها في بيت واحد، وتمارس عادة تعدد الزوجات ولأنها لا تستعمل برامج التخطيط الأسري أي لا تستعمل برامج وطرق ووسائل منع الحمل، وأيضا راجع للزواج المبكر لكل من الذكر والأنثى.[1]

2.2. وظائفها: كانت الأسرة قبل التغير تقوم بوظائف كثيرة جدا بعضها ما زالت وبعضها زالت مع زوال الأسرة الممتدة نذكر أهمها:

2.2.1. الوظيفة الاقتصادية: كانت الأسرة فيما مضى تمثل وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها فأفرادها يعملون في الأرض أو الحقل أو مكان العمل، وهم يستهلكون معظم ما ينتجونه ونتج عن ذلك انه لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر[2]، فكان الإنتاج الاقتصادي والاستهلاك جماعيا وذلك تحت رعاية وإشراف الأب الذي يتمتع بشخصية كرزماتية وسلطة أحادية وإليه يعود النسب وهو دعامة الأسرة ووحدتها واستقرارها.[3]

2.2.2. وظيفة منح المكانة: كان الأعضاء يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.[4]

كان الفرد في العائلة ليس له أي قوة بمعزل عن انتمائه للأسرة فوجود الفرد يتحدد من خلال إطار الأسرة الممتدة التي ينتمي إليها، ويكتسب القيم الجماعية من خلال التنشئة الاجتماعية فلا يفكر في نفسه ومصلحته إلا بعد أن يتضح نصب عينه مصلحة وخدمة الأسرة الكبيرة فيقدمها على مصلحته الشخصية فالفرد يعمل من أجل الأسرة ويتزوج كذلك من أجل الأسرة وينجب كذلك من أجلها.[5]

---

[1] إحسان محمد حسن، **علم اجتماع العائلة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 255.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 51.

[3] مسعود كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 210.

[4] سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 73.

[5] محمد عاطف غيث، **دراسات في التغير القروي**، دار الشروق للنشر، الإسكندرية، ص 225.

وبالتالي فالأسرة بالنسبة له عبارة عن مجتمع صغير فهي التي تمنح له المكانة التي يستحقها، فهي لتي تحدد له وظائفه وأدواره داخل نطاقها، إضافة إلى إحساسه بالانتماء القوي لأسرته والتضامن الجماعي فلا يحس بوجوده ومكانته إلا من خلالها.[1]

2.2.3. وظيفة الحماية: كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها فالأب لا يمنح لأبنائه الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.[2]

2.2.4. الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم أبنائها ولا نعني بذلك أنها كانت تعلمهم القراءة والكتابة، بل تعلمهم ضروريات الحياة والحرفة أو الصنعة أو الزراعة و التربية البدنية و الشؤون العائلية...الخ.[3]

2.2.5. الوظيفة الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية حكرا على الأسرة أو عدة أسر و ليس هناك مراكز خارجية كالمدرسة، والنادي، والملاهي,....الخ.[4]

وهناك وظائف مازالت منوطة بها الأسرة ولم تتخلى عنها أي أنها مشتركة بين الأسرتين وهي كالتالي:

2.2.6. الوظيفة الجنسية: تعد الأسرة أصح النظام للتناسل يضمن نمو المجتمع واستمراره كما تضمن تنظيم السلوك الجنسي بطريقة مشروطة اجتماعيا ضمن إطار ثقافة المجتمع.[5]

2.2.7. وظيفة التكاثر والإنجاب: من أهم وظائف الأسرة هي إنجاب الأطفال و التكاثر وإمداد المجتمع بالأعضاء الجدد ليحلو محل الآباء ليغطوا حاجة المجتمع إلى أفراد يدافعون عن

---

[1] بلهادي وافية، **التصورات الاجتماعية للقيم لدى المرأة الريفية**، دراسة سوسيولوجية لمجتمع ريفي متغير، دراسة ميدانية بمنطقة حلوية البليدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، 2006/2005، ص 94، غير منشورة.

[2] سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، مرجع سابق، ص 58.

[3] سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص 73.

[4] سناء الخولي، **الأسرة الحياة العائلية**، مرجع سابق، ص 58.

[5] عدنان إبراهيم أحمد، **عدنان مهدي الشافعي**، مرجع سابق، ص 189.

الوطن ويعملون في مختلف النواحي الإنتاجية وذلك كله من أجل دوام النوع البشري ودوام البقاء المجتمع ليستمر وجوده.[1]

2.2.8. الوظيفة الأخلاقية والثقافية: من أهم وظائفها نشر العقائد الدينية واستمرارها والمكان الأول لتعليم اللغة القومية و المؤسسة التي تكون الطفل وتعمل لتكامل بعضه تربطه هو وبقية أفراد مجتمعه ثقافة واحدة وعادات وتقاليد والآداب المختلفة وهناك من ويطلق عليها الوظيفة الاجتماعية.[2]

2.2.9. الوظيفة التربوية: وهي قد تندرج ضمنها كل أنواع الوظائف الأخرى و لكن نركز هنا على الرعاية الجسمية وخاصة في الأشهر الأولى عن طريق التنشئة الاجتماعية وهي عملية إكساب الفرد شخصية في المجتمع لمساعدته على تنمية سلوكه الاجتماعي الذي يضمن له القدرة على استجابات الآخرين.[3]

وبملاحظة كل هذه الوظائف الأسرية يرى العلماء أنها كانت تواجه متطلبات المعيشة والضبط الاجتماعي في وقت واحد ولعل هذه الوظائف هي التي جعلت الباحثين يصفون الأسرة القديمة بأنها وحدة اجتماعية مكتفية بذاتها، وأيا كانت درجة انجاز هذه الوظائف فان الأسرة كانت تشارك عن طريقها بفعالية في حياة الجماعة الكبرى.

2.3. علاقات الأسرة الداخلية و الخارجية:

2.3.1: العلاقات الداخلية: ونقصد بها العلاقات الأسرية أي العلاقات بين الزوج والزوجة وبينهم وبين أبنائهم العلاقات الأسرية قبل التغير كانت ضعيفة، إذا كان الزوج نادرا ما يكون علاقات حميمية مع زوجته وكان نادرا ما يمكث في البيت أما العلاقات الأبوية كانت ضعيفة وهامشية نتيجة العلاقات السلطوية بين الأب والأبناء وبين الأم والبنات بحيث الأبناء في هذه

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 46.

[2] عدنان إبراهيم احمد، عدنان مهدي الشافعي، مرجع سابق، ص 191.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 46.

الحالة يتقبلون كل ما يصدر عن أبائهم بطاعة كاملة على أنها مسلمات لا تحتمل المراجعة، ويتم قبول ذلك بحكم الأبوة وكبر السن ووفرة ونضج التجارب وأكثر من ذلك لان حقوق الآباء على الأبناء تقتضي هذا الموقف، ولكن رغم ذلك كانت الأسرة متضامنة ومتماسكة نظرا لتشابه ظروفها وأفكارها ومعتقداتها[1]، وكانت الأسرة تفضل الذكر على الأنثى حيث يستقبل ميلاد الذكور بفرح أكثر من البنت لكونه يحافظ على اسم الأسرة وممتلكاتها ويمثل مصدرا اقتصاديا يرى فيه الأب رفيقا في العمل ووصيا على أمه وإخوته بعد موته[2]، رغم تشابه الوضع الاجتماعي بينهما، والسلطة يرثها الابن الأكبر الذكر طبعا، وهذه المميزات الأسرية تكثر خاصة في المجتمعات الرعوية إضافة إلى وجود تقسيم عمل واضح بين الرجل والمرأة والأبناء، والعلاقة بين الإخوة تتميز هذه العلاقة في العائلة التقليدية بالاحترام المتبادل و الحياء وتستوجب أن يحترم من كان أصغر سنا أخاه الأكبر ومكانة الكبير تحظى بالهيبة و العلاقة في النهاية علاقة خضوع.[3]

2.3.2. العلاقات الخارجية: والتي تمثلها علاقات بين الأسرة والمحيط الخارجي وفي اغلبها كانت علاقات قرابية لان المجتمع يقوم على التمايز والانغلاق العرقي، فقد كانت قوية جدا ومتماسكة أذا كان الزوج يفضل أمه على زوجته أو من المفروض أن يفعل ذلك وكانت تفضل أمها على زوجها، وهذه العلاقات قوية تعود لعدة عوامل السماح للأقرب بالسكن معهم في بيت واحد، إضافة إلى ممارسة الأسرة للأعمال نفسها مشاركتهم نفس الخبرة والتجارب[4]، إضافة إلى تمتعهم بنفس المستويات الثقافية والعلمية، وكل الأسر التي تربطها العلاقات القرابية الدموية تكن

[1] إحسان محمد حسن، **علم اجتماع العائلة**، مرجع سابق، ص 25.

[2]Bourdieu (Pierre) . Sociologie de algeria , Paris :P.U.F,1987 ;p15

[3]Buotefnouchet (M), La famille algerienevollution et caracteristiquesrecentes ; opcit ;p60

[4] نفس المرجع، ص 258.

بجانب بعضها البعض في نفس المكان، ويكبر هذه الجماعات الأسرية أو الجماعات القرابية رجل كبير السن ذو احترام يحل المشاكل بين الأسر والجماعات القرابية المختلفة.[1]

وقد كان النشاط الاقتصادي من أهم المقومات التي قام عليها ذلك النسق القرابي الممتد والمتسع للعلاقات القرابية، بحيث كان التضامن الاجتماعي كبير جدا بينها وكثرة الزيارات سواء للتعاون أو الترفيه لأنها لم تكن هناك أماكن ترفيهية، وتحدد العلاقات في جانب الأب وفي جانب الأم والالتزامات حيث ينسب الأطفال إلى أبائهم فان الأعمام يأتون مباشرة بعد الآباء في المرتبة في حماية الأطفال وممارسة سلطة التنشئة الاجتماعية وأبناء الأعمام بعد الإخوة، وهذا ناتج عن تكثيف الشعور بالانتماء للبدنية الأبوية، أما فيما يتعلق بأقارب الأم فما عدا الجد والجدة اللذان يحتلان مركزا خاصا لتقدمهما في السن، يعاملون بنفس المشاعر العاطفية التي يعمل بها أهل الأب دون أن يكون لهم نفس الحقوق و الالتزامات والتي تفرضها القرابة بالنسبة لأهل الأب[2]، والقرابة في هذه المجتمعات القبلية تمارس تأثيرا ضبطيا ضخما في مختلف الميادين باعتباره أعضاء هذا الصنف من المجتمعات لا يفضلون حياتهم الخاصة وحياة أبنائهم عن حياة أقاربهم الأمر الذي يبيح لهم حق التدخل في شؤونهم والإشراف على قضاياهم وقضايا أسرهم وخير دليل على ذلك هو أن الطفل يتلقى توجيهه التربوي ليس من أبويه فحسب بل من أقارب والديه على مستوى الثواب والعقاب والإرضاء العاطفي والتعلم الفكري.[3]

2.4. مكانة المرأة:

تمنح الأسرة الجزائرية المرأة إدارة شؤون المنزل وإنجاب الأطفال وتربيتهم وفي كل الأحوال كانت المرأة في فترة ما قبل التغير مكانة متدنية لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى المكانة الاجتماعية التي يحتلها الرجل، حرمانها من التعليم حيث كان من حق الرجل فقط جهلها بأبسط

[1] محمد عبد محجوب، **أنثروبوجيا الزواج والأسرة والقرابة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 255.

[2] محمد عبد محجوب، نفس المرجع، ص ص 286، 287.

[3] معن خليل العمر، **علم اجتماع الأسرة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص 149.

الأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية مع عدم احتلالها لمراكز العمل الوظيفي والإنتاجي والمهني بسبب كونها حبيسة البيت[1]، حيث كانت المرأة أمام اختبار واحد ليس له بديل فقد كان الزواج والأعمال المنزلية الإنجاب مرتبطين كمجموعة متجانسة وليس أمامها سوى الزواج أو البقاء بدون زواج، وهذا لا يعني أنها كانت سلبية وغير فعالي بحيث كانت المرأة قادرة على إنتاج الكثير من السلع التي تستخدمها الأسرة إضافة إلى هذه الوظيفة الاقتصادية هناك وظيفة اجتماعية باعتبارها شريكة لزوجها في عمله فما يعود عليه من آجر أو من مكانة اجتماعية ستعكس مكانتها هي بالضرورة فزوجة مالك الأرض ليست كزوجة العامل في الأرض[2]، وكذلك كانت ترتفع مكانتها كلما أنجبت الذكور.

3. الأسرة في المجتمع المتحضر:

إن تغير الأسرة يتم نتيجة تداخل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية والوسيطة كالعوامل التالية (الجغرافية، السكانية، البيولوجية، الإيديولوجية، الاقتصادية، التكنولوجي) ولكل عامل من العوامل السابقة الذكر تأثير واضح على تغيير الأسرة تعيش إطارا ثقافيا، تتفاعل معه تفاعلا متنوعا، فان التغير في أحد أجزاء هذا الإطار سوف يؤدي إلى تغيرات عديدة في الأسرة ، ولا شك أن الجانب العلمي من أكثر الجوانب الثقافة دينامية، وهو المسؤول عن العديد من التغيرات أو مظاهر النمو والتقدم في ميدان التكنولوجيا وللتكنولوجيا من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا على تغير الأسرة ولكن ليس بطريقة مباشرة إنما تغيرها بطريقة وسيطية أو غير مباشرة وانتشار التصنيع وزيادة الخصائص الحضرية، إضافة إلى الانفجار السكاني والوضعية الاجتماعية، نوع السكن، والهيكل الأسري، وتحرير المرأة ... الخ و اتحاد كل هذه العوامل أدى إلى تغيرات عديدة على مستوى الأسرة ونذكر منها:

[1] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع العائلة**، مرجع سابق، ص 259.

[2] سناء الخولي، **الأسرة الحياة العائلية**، مرجع سابق، ص 97.

3.1. نمطها: عندما نقول تغير نمط الأسرة فنحن لا نلغي ولا نقول أن الأسرة الممتدة والمتسعة قد زالت ولم تعد موجودة ولكن كنتيجة للتغير الاجتماعي أدى إلى ظهور نمط جديد من الأسر لم يكن موجود قبل التغير إلا وهو الأسرة النواة لأن الأسرة النووية تتلائم مع المجتمع الصناعي أكثر من الأسرة الممتدة، وذلك ناتج عن استقلالية الأبناء في السكن أثناء الزواج وهذا الأمر لم يكن مسموح به قبل التغير أو في المجتمع الريفي إضافة إلى صغر حجمها الذي هو راجع إلى انتشار وسائل منع الحمل التي تستخدم لتنظيم النسل، إضافة إلى زيادة المستوى التعليمي الذي ساهم في نشر الوعي نحو تنظيم النسل والحد من الإنجاب بشكل عشوائي بحيث يرى **تالكوت بارسونز** عالم الاجتماع الأمريكي أن من أهم المظاهر المرافقة للتغير هو ظهور نمط الأسرة النواة، الناتج عن انفصال الأسرة عن الأرض وعن موردها الاقتصادي السابق وهذا الفصل جعلها تفقد منطق نظامها الأسري والاجتماعي العادي[1]، وفي هذا الصدد يرى العلماء أن الأسرة في المغرب العربي تعرضت للتطورات والتغيرات وعليه ظهري ثلاث أشكال: الأسرة المحافظة التي نجدها خاصة في القرى ووجودها بقلة في المدن، وشكل الأسرة المتحولة الداعية إلى الجمع بين الأفكار المحافظة والعصرنة، والأسرة المتطورة الذي يميل إلى الحياة الأوروبية من حيث اللغة والثقافة والعادات والتقاليد.

3.2. وظائفها: يرى كثير من العلماء أن الأسرة فقدت الكثير من وظائفها التي كانت منوطة بها قبل التغير وقال سوركن أن الأسرة لن تتجاوز في المستقبل مكان للعلاقة الجنسية، ولكن بقيت الأسرة تحتفظ ببعض الوظائف التي سبق وأن ذكرناها كالوظيفة الجنسية والوظيفة الأخلاقية الثقافية ووظيفة الإنجاب والتكاثر،...الخ لكنها فقدت بعض الوظائف والتي يرى الكثير من العلماء أنها وظائف ثانوية التي لم تعد الأسرة مسؤولة عنها بل خرجت عن نطاقها وأعطيت إلى مؤسسات متخصصة تديرها الدولة أو لقطاعين المختلط والخاص ونذكر أهمها:

[1]Buotefnouchet (M) , La famille algerienevollution et caracteristiquesrecentes ; opcit ;p38.

3.2.1. الوظيفة الاقتصادية: تحولت الأسرة بعد التغير من وحدة اقتصادية إلى وحدة اقتصادية مستهلكة وهذا راجع إلى توجه الأب إلى المصنع وتخليه عن العمل في الأرض إضافة إلى انتشار التجارة والصناعة والهجرة من الريف إلى المدينة، وأصبحت تعتمد اعتمادا كليا على السوق الخارجية في المواد الاستهلاكية، وفي كل مطالبها المادية[1]، وبالتالي تخلت عن وظيفتها الاقتصادية.

3.2.2. الوظيفة التعليمية: نتيجة لانتشار المدرسة تخلت الأسرة على الكثير من دورها التعليمي وتنازلت عنه للمدرسة بحيث أصبحت وظيفتها اقل مما كانت عليه لأنها وجدت من يقاسمها الدور كانت الأسرة هي التي تحدد مستقبل الفرد وما يجب أن يعمل في المستقبل ولكن اليوم أصبحت تجهل ما هو مستقبل ابنها وتركت مهمة صناعة ابنها للمدرسة، حتى في وظيفة التنشئة الاجتماعية أصبحت تتقاسمها مع بعض المؤسسات الأخرى مثل (دور الحضانة، والمربية)، ولكنها في المقابل اكتسبت بعض الوظائف أو أنها كانت موجودة ولكنها ليست بنفس الدرجة التي هي موجودة بها اليوم.

3.2.3. الوظيفة العاطفية: ونعني بها التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء الناتج عن السكن في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة، بعكس الحال في الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية حيث يتم التفاعل بين حلقة كبيرة من الأقارب المتجاورين.[2]

3.2.4. الوظيفة البديعة: ونقصد بالوظيفة البديعة للأسرة هو قيامها بتكوين الذوق الجمالي وتنمية الحس البديعي لدى الطفل.[3]

---

[1] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع العائلة**، مرجع سابق، ص 266.

[2] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع العائلة**، نفس المرجع، ص 62.

[3] صالح الدين شروخ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الكثير من العلماء يرى أن الأسرة تراجعت قيمتها لفقدها بعض وظائفها مثل سوركن ولكن النظرية البنائية الوظيفة ترى غير ذلك وعلى رأسهم **تالكوت بارسونز**، لم يفسر التغيرات الحديثة في أنماط الأسرة على أنها انهيار وتفكك، بل على العكس من ذلك تماما نجد أن بارسونز كان واضحا عندما أكد أن (عملية التمايز) تؤدي إلى تزايد المؤسسات والهيئات والوحدات التي تقوم بوظائف محددة، ومعنى هذا أن الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وحدة واحدة (الأسرة) أصبحت تضطلع بها وحدات عديدة متخصصة، بينما تقتصر الوحدة الأصلية على وظائف محددة، ويشير بارسونز إلى أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر والوحدة التي تفقد بعض أو كل وظائفها، وتصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى (عندما تكون وظيفتان مستغرقتان في نفس البناء ثم يحدث أن يقوم بأدائها بناءان مختلفان، فإنهما تؤديان بدقة وعناية أكثر وبدرجة اكبر من الحرية، وإذن فتحرر الأسرة من الأعمال العديدة التي كانت تقوم بها في الماضي يجعلها قادرة على أداء الأعمال المتبقية لها بطريقة أكثر نجاحا، كما تصبح في مركز يسمح لها بتلبية الاحتياجات العاطفية والشخصية لكل البالغين والأطفال) ويؤكد بارسونز أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل ولكن هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء عديد من وظائفه المختلفة.[1]

3.3. علاقات الأسرة الداخلية والخارجية:

3.3.1. علاقاتها الداخلية: أصبحت العلاقات الداخلية أكثر حميمية مع تراجع دور الأب السلطوي، ولا نقصد بذلك أنه لم يعد هو رب العائلة ولكن تمتع أفراد العائلة بالحريات الفردية فأصبح لكل فرد كيانه الذاتي، ولكل حق التصرف بحرية وهو المسؤول عن تصرفاته فلم تعد

[1] سناء الخولي، **الأسرة الحياة العائلية**، مرجع سابق، ص 59.

المسؤولية جمعية وللابن الحق أن يختار ما يناسبه من الأعمال فلم يعد خاضعا ذلك الخضوع الكلي لرب الأسرة أو مقيد بتوجيه طائفي أو مهني.[1]

وذلك راجع إلى زيادة المستوى التعليمي لم يعد الفرد ذائب في الجماعة وأصبحت هناك مساواة بين الذكر والأنثى في التعليم وأصبح الأب يمنح مكانة للبنت كما هي عند الابن، وتغير العلاقة الزوجية بعد أن كانت علاقة تسلط فأصبح يشارك زوجته في اتخاذ القرارات وليس هذا فحسب بل أن مفهوم العلاقة بين الزوج والزوجة بالنسبة للبيت والعمل فيه فقد تطور فقد قبل الرجل على الأقل فكرة مساعدة المرأة في بعض الأعمال المنزلية مما لا يتنافى مع رجولته وساعد المرآة على حمل أعباء المنزل[2]، ولم يعد الرجل يفضل أمه على زوجته بل على لعكس أصبح يهتم بأسرته الخاصة وأبنائه أكثر من أي شي أخر، وهذا ما يعرف بنمط الأسرة الديمقراطية الذي سبق تعريفه في أنواع الأسر الذي غالبا يكون مرافق لنمط الأسرة النواة، ولذلك فإن علاقات الآباء مع الأبناء خاصة انتقلت من العلاقة الرسمية التي تقوم على التمايز في المكانة والوضع داخل الأسرة وكذلك الأدوار المحددة بوضوح إلى علاقات من نوع جديد لا تتسم بالرسمية كما أنها شديدة التنوع وتتماشى مع أوضاع الأسرة الجديدة، وأصبح لكل فرد الحق في رسم سياسته الخاصة وأن يختار أسلوبه في الحياة والتفكير في العمل، فالعائلة الممتدة لم يعد بوسعها تامين كل حاجيات أفرادها.

3.3.2. العلاقات الخارجية: زادت الصلات المتبادلة بين الفرد والعالم الخارجي أي خرج المجتمع من الانغلاق العرقي وزادت تبعا كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج لأن الحواجز القديمة للعائلة أو الأسرة والتقليدية الأبوية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أي اتجاه.[3]

---

[1] إحسان محمد حسن، **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 32.

[2] فاخر عقل، **التربية قديمها وحديثها**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1975، ص 413.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 62.

ولكن ليست بالعمق الذي كانت عليه قبل التغير رغم كثرة العلاقات على كافة الأصعدة إلا أنها لم تحمل ذلك الطابع التضامني الكبير الذي يعكس وحدة المجتمع المتجانسة، وهذه العلاقات مع الجيران والأصدقاء لم تعد تأخذ ذلك الطابع الشكلي بل أخذت طابع انتقالي لان التفاعل والتزاور بين الأسر خاصة العائلية منها أصبح يتم على أساس سمات مشتركة أو خصائص تجمعها ولا تكون لها علاقة مع أسرة أخرى تكون لها نفس مسافة القرابة الدموية لأن العلاقات والروابط العائلية تفقد في هذه الحالة طابعها الإلزامي كضرورة صلة الأرحام.

ويرى البعض أن أهم ما يميز هذه العلاقات هو النزعة الفردية فصفة التعاون التي تحضى بها الحياة الريفية تحولت وحلت محلها الأنانية وضعف هذه العلاقات يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي الذي يرجع بصورة اكبر إلى الاختلافات التي تنشا نتيجة لوجود تمايز بين أفراد المجتمع من حيث المستوى التعليمي والمادي وظهور النزعة المادية وتقييم الناس على أساسها.[1]

هذا على مستوى العلاقات بين الأسرة والأسر في المناطق أخرى وهو نتاج للتنقل الاجتماعي أما عن العلاقات القرابية فقد تراجعت ولم تعد تأخذ ذلك الدور الكبير وذلك راجع إلى استقلال الأسرة النواة والهجرة عن مكان سكن العائلة الكبرى بحيث أصبحت العائلات تتواجد حيثما يكون حجم التمدرس مرتفعا والتحاق الإناث بالمدرسة وأصبحت الأسرة تتقاسم مهام التربية مع المؤسسات الأخرى، واختلاف النشاط الاقتصادي أصبح الكل يزاول نشاط مختلف لم تعد خدمة الأرض هي المهنة الوحيدة، وكما سبق وأن ذكرنا أن نتيجة لاستقلال الأسرة النواة أصبحت الزيارات قليلة جدا حتى أصبح بعضها في المناسبات فقط وذلك راجع عن عدم السماح للأقارب للإقامة معهم مما يترتب عنه عدم تدخلهم في الحياة الخاصة وخاصة في التنشئة الاجتماعية كما كان عليه العهد في الأسرة الممتدة، وأصبحت مكان أهل الأب هي نفسها

[1] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 38.

مكانة أهل الأم لم يعد لها الحق في التدخل في شؤون الأسر الأخرى وفقدوا تلك المكانة المعتادة.

وفي الأخير يمكن القول كمقارنة موجزة بين الأسرة الممتدة التي تميز المجتمع الريفي والأسرة النواة التي تميز المجتمع الحضري، وهي الشكل السائد في المدينة إلى حد كبير ويزداد عدد أفراد الأسرة في الريف عنه في المدينة الراجع إلى ارتفاع نسبة المواليد، هذا من ناحية البناء والحجم في الأسرتين أم العلاقات الداخلية والخارجية فنجد أو الفردية ضعيفة الأسرة الريفية، لأن شخصية الفرد تذوب في شخصية الأسرة نتيجة للضغوط القوية على الأفراد وضعف الاتصال الخارجي مما أدى إلى التماسك بين أفراد الأسرة الريفية الأمر الذي يصعب عملية التغير الاجتماعي فيها، وتبدوا أهم الاختلافات فيما يلي:

أولا من حيث البناء:

1-الأسرة الريفية ممتدة في اغلب الأحيان بينما الأسرة الحضرية فعلى العكس من ذلك.

2- تتميز العلاقات الداخلية في الأسرة الحضرية بالديمقراطية والمساواة والحرية والفردية أكثر من الأسرة الريفية.

3- الأسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي، ومكتفية ذاتيا، بعكس الأسرة الحضرية.

ثانيا من حيث الوظيفة:

1-متوفر الأسرة الريفية اغلب احتياجاتها ذاتيا، في حين أن الأسرة الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية.

2-اختلاف الأسلوب بين الأسرتين في التنشئة الاجتماعية تبعا لاختلاف درجة التعليم والمفاهيم والقيم وما إلى ذلك.[1]

3.4. مكانة المرأة:

[1] سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص 75.

لعل دور الرجل ومكانته الاجتماعية لم يثر ذلك الجدل الذي أثاره دور المرأة لأنه لم يتغير دوره بشكل كبير على عكس دور المرأة الذي تغير كثيرا عما كان عليه في القديم إلى أن درجة التغيير تختلف من مجتمع إلى أخر ومن طبقة إلى أخرى ومن امرأة إلى ولكن الملاحظ أن نسبة لبنات الملتحقات بالمدارس أصبح يطابق نسبة الرجال وليس هذا فقط ففي زمن معين كان يكفي من تعليم البنات ما يحل مشكلة القراءة والكتابة ولكن اليوم أصبحت تكمل تعليمها العالي وحتى ما بعد التدرج وصولا إلى الدكتوراه هذا وان دل يدل على التغيير الكبير الذي طرا في المجتمع نحو نثره للأنثى أو المرأة إضافة نسبة النساء العاملات في زيادة مستمرة سواء متزوجات أو غير متزوجات وقد أثر عمل المرأة على وضعها النسبي في المجتمع حيث أعطاها غطاء من الاستقلال والحرية لم تكن تتمتع بها من قبل الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة كالتعليم والأنشطة الرياضية وتزايد حقها في أن تتزوج أو تبقى بدون زواج والحصول على الطلاق ومنافسة الذكور في أشياء عديدة مثل التدخين وقيادة السيارة[1]، وترى بان ذلك أي تعلمها وشهادتها تحصنها ضد الفقر والاعتماد على الرجل في كل حياتها فالراتب الذي تتقاضاه يضمن لها استقلاليتها الاقتصادية في حياتها المستقبلية ولا تهدد بكل حادثة أو مصيبة تصيب العائلة فهي تلبي حاجاتها دون سؤال أحد.

وهذا كله ناتج عن انتشار الوعي الثقافي بين البنات والمجتمعات بتعليمهن أسوة بالأولاد ولتغير مكانتها أثر كبير جدلا على محيطها الأسري خاصة بوصفها كمعلمة ومربية في المنزل.[2]

[1] سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص 75.

[2] سميرة السقا، **تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر**، سلسلة الوصل، العدد 02، الجزء الأول، 2005-2006، ص 181.

ومن خلال هذا المخطط يمكن توضيح كيفية تحول الأسرة من ممتدة إلى نواة وتغير مكانة المرأة في المجتمع:

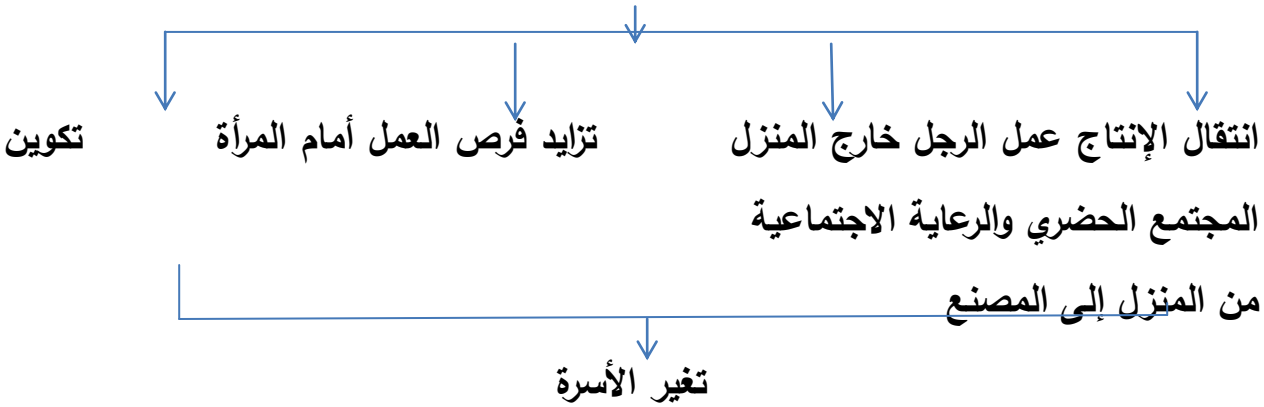

الشكل 01: المخطط الذي يوضح كيفية تحول الأسرة من ممتدة إلى نواة وتغير مكانة المرأة في المجتمع

3.5. التنشئة الأسرية:

3.5.1. مفهوم التنشئة الأسرية: التنشئة الأسرية هي جزء لا يتجزأ من التنشئة الاجتماعية، وهي تهيئة الفرد على أداء الوظائف المطلوبة بالمهارات و الكفاءات التي تجعله قادرا على خدمة الأسرة والمجتمع اكتساب الآراء والمعتقدات والقيم التي توجه سلوكه وتفاعلاته بما ينسجم مع توجهات وأهداف المجتمع.[1]

فقد عرفت التنشئة الاجتماعية الأسرية بأنها طريقة صقل خبرات ومهارات وقيم الفرد في مجال يمكنه من إحراز التكيف الاجتماعي والحضاري للوسط الذي يعيش فيه.على وهناك من عرف التنشئة الأسرية على أنها ضرب من ضروب التعلم والتربية الاجتماعية تؤديه الأسرة

[1] إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع العائلة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 233.

بطريقة تمكن الفرد من إحراز القبول الاجتماعي من الآخرين وتمكنه من اكتساب الخبرة وتجارب جديدة تجعله ممثلا حقيقا للكل الاجتماعي.

ويمكن استنباط عملية التنشئة الاجتماعية من خلال تعريف الأسرة التالي والمبني وظيفة التنشئة وهي: البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها وفي هده البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب القيام به والأعمال التي إذا قام بها تلقى الدم والاستهزاء وبدلك تعده للحياة بصفة عامة.

3.5.2. أهمية التنشئة الاجتماعية الأسرية:

الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يحتضن الطفل ويتعامل معه، فالأسرة هي تكسب الطفل المعايير العامة التي تمليها أنماط الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتكسبه المعايير الخاصة بالأسرة التي تمليها هي عليه.

وتظهر أيضا أهمية الأسرة من كونها المحدد الحقيقي لتوجهات الفرد الفكرية واتجاهاته، فتتكون لدى الطفل عقلية التمييز بين الجائز وغير الجائز.

وقد أكد كبار الأطباء النفسانيين والعلماء المختصين الدين ضعوا نظريات التربية أن خيال البنت أو الابن في العام الثالث يبدأ بتقمص سلوك الآباء والأمهات ويحتفظ الأبناء بالنمادج السلوكية التي يلاحظونها عن آبائهم ونفسيتهم ثم تغدو تلقائيا في حياتهم الاجتماعية.

وبكلمة جامعة أن أهمية الأسرة تكمن في كونها الوحدة الاجتماعية البنائية للمجتمع والمحافظة عليه، وركن ركين من أركانه إلي يقوم عليها، ودلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها ونقل تطلعات وتوقعات وأهداف المجتمع إلى أبنائها.[1]

[1] عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والسلوك ألانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 81.

3.5.3. أهداف التنشئة الاجتماعية الأسرية:

- ✓ تعليم الطفل كيف يتصرف بطريقة إنسانية.
- ✓ تلقين الأفراد القيم والمعايير وأهداف الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها.
- ✓ تعليم الأفراد الاجتماعية ومواقفها المدعمة.
- ✓ إشباع حاجات الأفراد البيولوجية والاجتماعية.
- ✓ دمج الأفراد بالحياة الاجتماعية مكن خلال إكسابه المعايير والقيم والنظم الأساسية وأدواره الاجتماعية.
- ✓ إكساب الفرد شخصية في المجتمع.[1]

4. الأسرة الجزائرية:

4.1. الأسرة الجزائرية قديما:

إن الأسرة الجزائرية باعتبارها عائلة متسعة تضم العديد من الأسر في بيت واحد، فهي أسرة كبيرة تتشكل من عدد الأفراد واسعة، يعيش في أحضانها عدة أسر زواجية تحت سقف واحد، إذ يتولى تسيير شؤونهم ولي أمر هو رب العائلة الذي يكون في غالب الأحيان ممثلا في شخصية الأب أو الابن الأكبر فشكل الأسرة الجزائرية الذي يشمل الأب وأبنائه المتزوجين.[2]

كما عاش المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاستعمار في وسط عشائري قبلي يعتمدون على عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية[3]، وللأسرة الجزائرية في تلك الحقبة عدة مميزات تميز نمط حياتها نذكر منها أنها أسرة متسلطة، مركزية ومبنية على وحدة المصالح

---

[1] معن خليل العمر، **التنشئة الاجتماعية**، الإصدار الأول، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 148.

[2] Todd Emmanuel **. I enfance du monde . structures . familiales et développement** . le seuil . Paris . 1984 .P14.

[3] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 72.

الاقتصادية وعلى التضامن والتكامل[1]، والزواج فيها عبارة عن زواج داخلي، بحيث تعرف بنظامها الأبوي الصارم الذي مارس فيه رب العائلة سلطة مطلقة على جميع أفراد الأسرة الذي يتوجب عليهم الخضوع له[2]، ولقد كان التماسك الداخل سمة أساسية من سمات الأسر الجزائرية ويبرز رضى كل فرد من خلال قيامه بما أوكل إليه من مهام وأعمال أو اندفاع في سبيل الآخرين من أبناءها كتعبير عن الرابط القوي الذي يوجد بينهم، فكل عنصر يشعر انه عنصر ضروري لحياة الأسرة وانتظامها واستمرارها.

فكان الإنتاج الاقتصادي والاستهلاك جماعيا فهو قائم على الملكية المشتركة وكل الاستهلاك جماعي[3]، تحت رعاية الأب الذي يتمتع بسلطة أحادية ويعود إليه النسب وهو دعامة الأسرة ووحدتها واستقرارها.[4]

كما كان الفرد ليس له أي قوة في معزل غن انتمائه للأسرة فوجود الفرد يتحدد من خلال إطار الأسرة التي ينتمي إليها، فهو لا يفكر في نفسه ومصلحته إلا بعد أن يضع نصب عينه مصلحة وخدمة الأسرة الكبيرة فيقدمها على مصلحته الشخصية فالفرد يعمل من أجل الأسرة ويتزوج كل من أجلها وينجب من أجلها.[5]

---

[1] BoudhibaAbdelwaheb . a la recherche des normes perdus . maison paresienne de 1 er édition .Tunis 1973.P173.

[2] رسام أمل، **نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة في العلم العربي في الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اليونسكو، 1984، ص 262.

[3] ChouletClaudi ne . la terre des fréres et l'argent stratégie familiale et production agricole en .Algerie depuis 1962.OPU . Alger .1987.tome I.p204.

[4] مسعود كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 21.

[5] محمد عاطف غيث، **دراسات في التغير القروي**، دار الشروق العربي، الإسكندرية، مصر، ص 255.

وبالتالي فالأسرة بالنسبة إليه عبارة عن مجتمع صغير فهي التي تحدد له وظائفه وأدواره داخل نطاقها، إضافة إلى إحساسه بالانتماء القوي لأسرته والتضامن الجماعي في المناسبات الاجتماعية المختلفة.[1]

3.2. الأسرة الجزائرية حديثا:

بعد انتهاء الثورة التحريرية و نيل الجزائر استقلالها واصلت الأسرة الجزائرية أداء أدوارها كخلية قاعدية في المجتمع وهي تواجه مخلفات الحرب، فوجدت نفسها أمام وضعية جديدة نتيجة لعدة تغيرات منها الانفجار السكاني، الوضعية الاجتماعية، نوع السكن، الهيكل الأسري، تحرير المرأة... الخ، ونتيجة لهذه التحولات ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية الحديثة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن العائلة الأم وهذا ما انعكس على تغيير المكانة ودور المرأة في الأسرة.[2]

كما ظهر العمل المأجور كنمط اقتصادي جديد والتعليم المعمم كقاعدة ثقافية جديدة والتمييز الاجتماعي من خلال انتشار قوة اجتماعية متميزة[3]، فنتيجة لهذه التطورات الحديثة التي مست المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر والاستقلال مباشرة فان الشكل الأسري الممتد بدا في التغيير.

وانتقال الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط النووي لم يكن واضحا وذلك يكن ليتطور بشكل سريع إلا بعد نزوح الأسرة إلى الوسط الحضري، هذا وانفصلت الأسرة عن الأرض وموردها الاقتصادي السابق وهذا الانفصال جعلها تفقد من منطق نظامها الأسري والاجتماعي العادي وذلك ناتج عن عدة عوامل من بينها:

-تراجع ايديولوجية العائلة الأبوية.

---

[1] بلهادي وافية، مرجع سابق، ص 94.

[2] عائشة بورقدة، **العائلة الجزائرية وتنظيم النسل**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، الجزائر، دراسة غير منشورة، ص 76.

[3] Boutefnouchrt(M).opcit P23.

-حرب التحرير الوطني التي أثرت بشكل عميق في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري ككل.

-انهيار الزراعة وهي أول حرفة وأهمها بالنسبة للمجتمع التقليدي والتي كانت تعمل على استمرارية وبقاء العائلة الكبيرة وقيام عائلات زواجية بديلة، متقلة مكانيا لأنها لم تعد مرتبطة بالأرض فقلصت دوائرها القرابية أما ثقافيا فأصبحت العائلات تتواجد حيثما يكون حجم التمدرس مرتفعا والتحاق الإناث بالمدرسة، وأصبحت الأسرة تقتسم مهام التربية مع مؤسسات أخرى.

اقتصاديا: اعتماد الأسرة الجديدة على الأجر واقتصاد السوق ووجود تقنيات حديثة في الإنتاج ومستوى اجتماعي وثقافي مرتفع.

اختيار الشريك: لم يعد الزواج في العائلة الحديثة تحت وصاية الأسرة بل أصبحت رابطة الزواج تقوم على الإرادة الحرة لطرف الأسرة من الزوج والزوجة بالرغم من الحرية الشخصية في الاختيار إلى أن الفرد يبقى يحتاج دائما لمن يساعده على ذلك فمن الناحية الاستشارية قد عوض الأهل بأصدقاء العمل.[1]

4.3. المرأة في الأسرة الجزائرية:

تمنح الأسرة الجزائرية المرأة إدارة شؤون المنزل وإنجاب الأطفال وتربيتهم باعتبارها سيدة المنزل كما تعطى مكانة أعلى للذكور لأنهم يحافظون على اسم العائلة أما الأنثى تترك منزل العائلة عند الزواج، وتزيد مكانتها في الأسرة كلما أنجبت الكثير من الذكور والإناث في الأسرة الجزائرية قديما على الأقل مكانتهن أدنى من مكانة الذكور حيث يستقبل ميلاد الذكر بفرح أكثر من البنت لكونه يحافظ على اسم الأسرة وممتلكاتها ويمثل مصدرا اقتصاديا ويرى الأب فيه رفيقا للعمل ووصيا على أمه وإخوته بعد موته[2]، أما البنت فهي شرف الأسرة وخليفة الأم والبنت

[1] Boutefnouchrt(M).opcit P38.
[2]Bordieu Pierre , Sociologie de l' Algerieoptic P15.

بمجرد أن تصبح امرأة تتزوج وتغادر البيت والأسرة، كما تعد حركات المرأة محسوبة ولا يسمح لها بالتنقل خارج البيت إلا بإذن أبيها أو أخيها أو زوجها فهي تعيش تحت وصايتهم، وتتخذ العائلة المرأة كمحور أساسي تدور حوله قضايا الشرف والمهر وعليه تعتمد التفريق بين الجنسين.

4.4. الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي:

نتيجة لتغيرات الاجتماعية العميقة والمستمرة التي حدثت في المجتمع الجزائري فان هذه التغيرات لها تأثيرها الواضح في بناء الأسرة الجزائرية ووظائفها وغيرت من الصورة العامة للأسرة الجزائرية، ويمكن أن نحصر أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الأسرة الجزائرية فيما يلي:

-إن الأسرة الجزائرية تغيرت نتيجة لخروج المرأة للعمل وحصولها على الفرص المادية للرجل في تعليم وهو من أهم أثار التغير الاجتماعي المباشرة على الأسرة كما أن مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال طرديا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص، وليس معنى هذا أن الزوجة غير العاملة لازالت تابعة للرجل وتماثل الزوجة في الأسرة الممتدة التقليدية، إن التغير الاجتماعي العام في المجتمع وتأثير وسائل الاتصال وزيادة الخصائص الحضرية وانتشار التعليم وتناقص حجم الأسرة أدى إلى تغير ملحوظ في دور الزوجة وفي مركزها في الأسرة إلى درجة أنها تشارك ببطيء في مسؤولية رعاية الأسرة وتخطيط مستقبلها وان كانت هذه المشاركة مختلفة من منظور سرعة التغير بالقياس إلى ما هو واقع في الأسر التي حظيت فيها الزوجة على درجة عالية من التعليم.[1]

-تغير حجم الأسرة الصغيرة نسبيا من أهم الدعائم التي تقوم عليها أسر اليوم، والأسرة الجزائرية حاليا لها خصائص الأسرة النواة التي تحدث عنها علماء الاجتماع ومن بين العوامل التي أدت

[1] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم اجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص ص 30، 31.

إلى تناقص حجم الأسرة في الوقت الحاضر ذلك الاتجاه نحو التحكم في إنجاب الأطفال على الرغم من وجود عدد كبير منهم بالفعل، وهذا دليل على أن هناك إقناع عام بضرورة تحديد حجم الأسرة ما يميل الاعتقاد بأنها الدعاوي التي كانت ذات قوة يوما ما ومؤكدة مجافاة مثل هذا الأسلوب للدين أو لأية اعتبارات أخرى تتعلق بالعصبية أو بالحاجة إلى عدد كبير من الأطفال للإعانة في الأعمال الإنتاجية أو الزراعية التي تهتم بها الأسرة لم تعد لها فاعلية في تحديد اتجاهات الأسر، فالأسرة الجزائرية المعاصرة بدأت تحس بمسؤوليتها المباشرة عن تعليم أطفالها ورعايتهم الصحية وتهيئة أفضل الظروف لهم ليستطيعوا الاشتراك في العمل الاقتصادي من واقع الخبرة والمؤهل الأعلى، وهذا لن يأتي إلا إذا حدثت موازنة مخططة بين دخل الأسرة ومستواها الاقتصادي بوجه عام، الأمر الذي يعتبر مؤشرا واقعيا لمدى قدرتها على مواجهة أعباء التربية، وقد تبين من حيث النظرية والواقع انه كلما ارتفع دخل الأسرة قلت رغبتها في إنجاب عدد كبير من الأطفال، وكلما انخفض دخلها اقتنعت بالمساوئ التي تترتب على كثرة الإنجاب في الوقت الذي لديها أطفال كثيرون بالفعل.

-إن مجرد التوعية مهما تعددت أساليبها لتنظيم الأسرة لن تؤدي إلى النتائج التي يتصورها الذين يأخذون بهذا المنهج ذلك لأن تنظيم الأسرة بالفعل وخاصة من حيث تحديد عدد الأطفال يرتبط ارتباطا واضحا بزيادة المستوى الثقافي وتغير المناخ الاجتماعي وارتفاع المستوى الاقتصادي، ويعتقد البعض أن التغير الاجتماعي والتكنولوجي قد فرض على الأسرة مصيرا لا مفرا منه وهو الانحلال التدريجي حيث ينهار نمطها التقليدي الممتد وتتحول إلى أسرة " نواة " وفي خضم المجتمع الحضري الصناعي المعقد تنعزل فيدب التفكك والتصدع في بنائها حيث لا يبقى هناك مبررا لوجودها غير أنها لا زالت بوضعها الحالي ونظامها أفضل مكان لممارسة العلاقات الجنسية[1]، وعلى الرغم من التصميمات التي أدخلت على هذا الاتجاه إلى أن الأسرة ستظل من

[1] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم اجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص ص 30، 31.

وجهة نظر العلمية الغربية " نواة منعزلة " وقد يصدق هذا الوصف على الأسرة في المجتمعات الغربية المتقدمة، لكن إذا نظرنا إلى الأسرة الجزائرية في عمومها نجد أنها تتحول بالفعل[1] إلى أسرة نواة بنائيا وتفقد كثيرا من وظائفها بانتقالها إلى المؤسسات و منظمات أخرى في المجتمع، لكنها ولظروف عديدة لم تتحول إلى أسرة منعزلة، وليس هناك دليل واحد يمكن أن يؤكد اتجاهها إلى هذا النمط، أما إذا كان المقصود بالعزلة هنا عزلة عن النسق القرابي الكبير فقد بدأ بالفعل أن العلاقات الأسرة العربية تضييق وخاصة في المدينة لتشمل على الأقل علاقات ممكنة بهذا النسق إلا أنها لا تزال محافظة عليها ، كما أن فقدان الأسرة لعلاقاتها بالنسق القرابي لا يستتبع فقدانها لعلاقاتها بالجيران أو زملاء المهنة أو رفقاء الهواية أو المعتقد إذا أنه من المعروف أن العلاقات الأولية لازالت وستظل موجودة في المجتمع الحضري و لم تتحول نهائيا إلى علاقات ثانوية، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء الاجتماع، وإذن فالأسرة من حيث علاقاتها وبأي معنى لا يمكن أن تتحول إلى أسرة نواة منعزلة.[2]

[1] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص 32.

[2] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، المرجع نفسه، ص 33.

خلاصة الفصل:

من كل ما سبق يمكن أن نستنتج التغير الاجتماعي احدث قفزة كبيرة في المجال الأسري أو من الناحية الشكلية وأكثر تغير كان على مستوى الوظائف بحيث فقدت الأسرة الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها فحدث تعديل جوهري على مستوى الأدوار والمكانات التي نتج عن تغير الحياة المهنية من النمط الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي إلى النمط الصناعي الذي يعتمد على السوق الخارجية في تلبية الحاجات، هذا إضافة إلى التدخل التكنولوجي بشكل واضح في الحياة الأسرية التي تعتبر أحد أهم مصادر التغير على الإطلاق.

وأكثر ما يثير الجدل هو مكانة المرأة التي تغيرت في المجتمع بشكل واضح ومساواتها بالرجل كل ذلك سيكون حتما له انعكاسه على الحياة الأسرية بكل حيثياتها خاصة على عملية التطبيع الاجتماعي المقصود بها التنشئة الاجتماعية من أهم أو هي أهم وظيفة على الإطلاق للأسرة التي تمتد بامتداد عمر الفرد.

1. مجالات الدراسة الميدانية:

1.1. المجال المكاني: لقد قمنا بإجراء دراستنا الميدانية على مجموعة معينة من الأسر بمدينة الجلفة والتي تستوفي فيها الشروط التي تخدم موضوعنا.

1.2. المجال الزماني: لقد قمنا بالنزول لميدان البحث في 16 أفريل 2017 إلى غاية 26 أفريل 2017، وخلال هذه المدة قمنا بتحديد العينة وتوزيع الاستبيان عليها.

1.3. المجال البشري: المجتمع الأصلي للدراسة: تجري أغلب البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية على مجموعة بشرية تتكون من عشرات أو ربما ملايين الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المعينة، ومجتمع بحثنا يتكون من (35) إذا لا يمكننا معرفة أو حصر كل الأسر التي تتوفر فيهن الشروط وتخدم دراستنا.

-الأسرة الجلفاوية.

-يجب أن يكون على قيد الحياة.

-يشترط وجود أبناء من الجنسين.

-يجب أن تكون الأسرة غير مفككة.

2. العينة: من الصعب الحصول على البيانات التي يريدها الباحث من مجتمع بحث بشكل مباشر وخاصة إذا كان هذا المجتمع كبيرا، ولذلك يلجأ أغلب الباحثين إلى ما يسمى بالعينة وهي عبارة عن جزء من مجتمع الدراسة، والتي تختار بطريقة محددة ومدروسة، ومن ثمة إجراء الدراسة عليها وبعدها استخراج النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

وقد تنوعت وتعددت العينات التي تعرضها طبيعة البحث وموضوعه، وطبيعة العينة في دراستنا هذه هي "العينة القصدية"، وهي العينة التي يتعمد فيها الباحث أن تتكون من وحدات محددة، وفي هذه الحالة قد يختار الباحث مناطق معينة تتميز بخصائص ومزايا

تمثيلية للمجتمع وهذه تعطي نتائج قريبة من نتائج التي يمكن أن يتوصل لها الباحث من خلال استعمال المسح الشامل للمجتمع كله.[1]

3. أداة أو تقنية جمع المعلومات:

إن كل باحث عند نزوله للميدان البحث يقوم بالتعرف على أدوات جمع البيانات ويحدد بذلك أيهم أكثر ملائمة لبحثه، واختيار أي باحث لأداة جمع بياناته يتوقف على عدة نقاط، فطبيعة المشكلة والفرضيات ومجتمع البحث وإمكانيات الباحث المادية هي التي تحدد الأداة المثالية لبحثه، والأداة الأكثر مناسبة لدراستنا هذه هي الاستمارة أو الاستبيان، والاستبيان هو أداة من أدوات البحث العلمي ووسيلة لجمع البيانات، وهي أداة يستخدمها باحثوا التربية على نطاق واسع للحصول على الحقائق وتجميع البيانات.

وقد قمنا بإعداد استمارة تتكون من 27 سؤال وأغلبها مغلقة، وقد انقسمت إلى ثلاث محاور كالتالي:

-**المحور الأول:** ويحتوي على 13 سؤال منها 4 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية و9 أسئلة متعلقة ببيانات الفرضية الأولى: وهي خروج المرأة للعمل أدى إلى تقليل من الهيمنة الذكورية

-**المحور الثاني:** وتتعلق بالفرضية الثانية وهي: زيادة المستوى التعليمي للآباء أدى إلى ابتعاد عن الأسلوب التسلطي، واشتملت على 7 أسئلة.

-**المحور الثالث:** فهو خاص بالفرضية الثالثة وهي ظهور الأسر النواة أدى إلى الاستقلالية في تنشئة الأبناء واشتملت على 8 أسئلة.

[1] فاطنة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 196.

4. المنهج المستخدم:

يعرف المنهج بأنه عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعال لمجموعة من الأفكار المتنوعة و الهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك.[1]

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والذي يعتمد على الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة ما، ويستخدم **المنهج الوصفي** لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[2]، وقد ساعدنا هذا المنهج في وصف أثر التغير الاجتماعي على آليات الضبط لاجتماعي داخل الأسرة.

المنهج الإحصائي: وقد استعنا به لقياس الظاهرة المدروسة وذلك من خلال قياس تكرار إجابات المبحوثين وتصنيفها في جداول إحصائية ومن ثمة قراءتها إحصائيا وسوسيولوجيا فقد ساعدنا هذا المنهج في تقريب دراستنا من الموضوعية وذلك بترجمتها إلى أرقام ونسب.

5. أساليب تحليل البيانات و النتائج:

وهي أدوات التحليل الكمي المتمثلة في بحثنا هذا هي[3]:

$$\text{النسبة المئوية } \% = \frac{\text{ك(التكرار)}}{\text{ن(العينة)}} * 100$$

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي (مراحل والقراء والتطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 35.

[2] محمد عبيدات، نفس المرجع، ص 46.

[3] لكحل خيرة، **التغير الاجتماعي على أساليب التنشئة الاجتماعية للأسر بمنطقة الجلفة**، (دراسة ميدانية لبعض الأسر بمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2009/2008.

على شكل جداول بسيطة وهي جداول وصف العينة على الشكل التالي:

الإجابة	التكرار	النسبة
الاقتراحات المقترحة		
المجموع	حجم العينة	النسبة 100 %

وعلى جدولين ذات مدخلين:

الإجابة	المتغير المستقر				المجموع	
المتغير التابع	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المجموع الجزئي
المجموع	المجموع الجزئي	النسبة %	المجموع الجزئي	النسبة %	النسبة %	حجم العينة

والتحليل الكيفي عن طريق استنطاق الجداول الإحصائية والتعليق على النتائج والمقارنة بينها، وقد تم استعمال الجداول كالعادة للعرض الكمي والقراءة السوسيولوجية كأداة للعرض الكيفي.

عرض النتائج وتحليلها:

1. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الأول: القائلة بأن خروج المرأة للعمل أدى إلى التقليل من الهيمنة الذكورية.

1.1. تحليل نتائج الفرض الأول:

الجدول رقم (02): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	10	% 28.57
أنثى	25	% 71.42
المجموع	35	% 100

$$\text{النسبة المئوية } \% = \frac{\text{ك(التكرار)}}{\text{ن(العينة)}} * 100$$

الجدول رقم (03): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	00	%00
تعليم القرآن	01	%2.85
متوسط	00	%00
ثانوي	03	%8.57
جامعي	25	%71.42
دراسات عليا	06	%17.14
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 03 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأبوين إذ نجد نسبة 71.42% من الأولياء مستواهم التعليمي جامعي وهي أعلى نسبة، ثم نسبة 17.14% من الآباء الذين مستواهم يصل إلى الدراسات العليا ثم نسبة 8.57% للآباء الذين مستواهم ينحصر في التعليم الثانوي واقل نسبة 2.85% من الذين مستواهم التعليمي قرآني فقط.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن الاتجاه العام نحو الإجابة بأن المستوى التعليمي للآباء هو تعليم الجامعي وهذا راجع لضرورة التعليم في الوقت الراهن وتوفر مختلف الإمكانيات والوسائل.

الجدول رقم (04): توزيع العينة حسب السكن

توزيع السكن	التكرار	النسبة
بيت مستقل	18	% 51.42
مع الأهل	17	% 48.57
المجموع	35	% 100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 04 توزيع العينة حسب السكن إذ نجد أن نسبة 51.42% من الأسر تسكن مع الأبناء فقط في بيت مستقل ثم نسبة 48.57% يسكنون مع الأهل في بيت واحد.

يتضح من خلال الجدول أن الاتجاه العام نحو الإجابة بأن اغلب الأسر تقطن في بيت مستقل وذلك راجع لرغبة الأفراد في الاستقلالية وللحد من المشاكل الأسرية الحاصلة في الأسر الممتدة.

الجدول رقم (05): توزيع العينة حسب نوع علاقة الزوجين

نوع علاقة الزوجين	التكرار	النسبة
حوار	26	%74.82
طاعة موالية	03	% 8.57
شكل عادي	06	% 17.14
المجموع	35	% 100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 05 توزيع العينة حسب نوع العلاقة الزوجين إذ نجد أن نسبة 74.82% من الأزواج تتميز علاقتهم بالحوار والتفاهم وهي أعلى، ثم نسبة 17.14% من الأزواج الذين علاقتهم تسيير بشكل عادي، ثم تليها نسبة 8.57% من الأزواج الذين تتميز علاقتهم بالطاعة المطلقة للزوج وهي أقل نسبة.

ومن خلال الجدول يمكننا أن نستنتج أن العلاقة الزوجين أصبحت مبنية على أسلوب الحوار والتفاهم أكثر من الأسلوب الديكتاتوري الذي سابقا وذلك راجع لاستقلالية الأزواج في السكن، وهي الأفراد بضرورة اعتماد أسلوب الحوار داخل الأسرة.

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب طريقة حل المشكلات الزوجية

طريقة حل المشاكل	التكرار	النسبة
الضرب	01	%2.85
الحوار	32	%91.42
تدخل	02	%5.71
المجموع	35	%100

تكف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 06 توزيع العينة حسب طريقة حل المشكلات الزوجية إذ نجد أن نسبة 91.42% من الأزواج يتبعون أسلوب الحوار في حل مشاكلهم الزوجية وهي أعلى نسبة، ثم نسبة 5.71% من الأزواج يلجأون لتدخل الأهل في حل مشاكلهم، وأخيرا نسبة 2.85% من الأزواج يتبعون الضرب لحل مشاكلهم الزوجية.

ومن خلال الجدول نستنتج أن اغلب الأزواج يتمتعون بدرجة كبيرة من الوعي إذ هم على دراية بأن أسلوب الحوار هو أكثر الأساليب نجاعة في حل المشاكل من غيره وذلك راج إلى زيادة المستوى التعليمي وكذا الانفتاح الثقافي.

الجدول رقم (07): توزيع العينة لاتخاذ قرارات الزوج

اتخاذ قرارات الزوج	التكرار	النسبة
تلقائيا	16	%45.71
الاستشارة (الزوجة)	19	%54.28
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 07 توزيع العينة حسب اتخاذ قرارات الزوج إذ نجد 54.28% من الأزواج الذين يلجأون الأخذ برأي الزوجات في اتخاذ القرارات، ثم نسبة 45.71% من الأزواج يتخذون قرارات تلقائية دون الرجوع لأحد.

من خلال الجدول التالي يمكن أن نستنتج أن أغلب الأزواج يتخذون قرارات مشتركة مع زوجاتهم وذلك راجع لوجود تفاهم واستقرار في بيئة الأسرة.

الجدول رقم (08): توزيع العينة حسب تدخل الزوج في عمل الزوجة

تدخل الزوج في عمل الزوجة	التكرار	النسبة
نعم	05	%14.28
لا	06	%17.14
أحيانا	24	%68.57
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 08 توزيع العينة حسب تدخل الزوج في عمل الزوجة إذ نجد 68.57% من الأزواج يلجأون أحيانا للتدخل في أصول عمل زوجاتهم، وتليها نسبة 17.14% لا يتدخلون في عمل الزوجة، وأقل نسبة هي 14.28% من الأزواج يتدخلون في أمور عمل زوجاتهم.

نستنتج من الجدول التالي أن أغلب الأزواج يتبعون على اطلاع على أمور عمل زوجاتهم برغبة وقبول منهم وذلك راجع لوجود بعض الحرية للزوجة وتفهم الزوج.

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب استشارة الزوج في قرارات الزوجة

استشارة الزوج في قرارات الزوجة	التكرار	النسبة
نعم	16	%45.71
لا	03	%8.57
أحيانا	17	%48.57
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 09 توزيع العينة حسب استشارة الزوج في قرارات الزوجة إذ نجد 48.57% من الأزواج أحيانا يتدخلون في قرارات الزوجات ثم نسبة 45.71% من الزوجات اللواتي يلجأن إلى استشارة الزوج في اتخاذ القرارات وأقل نسبة 8.57% من الزوجات لا يرجعون لأزواجهم في أصورهم.

من خلال الجدول التالي يمكن أن نستنتج أن أغلب الزوجات يلجأون إلى الأخذ برأي أزواجهن في اتخاذ قراراتهن وذلك راجع لوجود نوع من الحرية.

الجدول رقم (10): يبين مدى توافق العلاقة بين الزوجين

توافق العلاقة بين الزوجين	الحوار والتفاهم		الطاعة المطلقة		شكل عادي		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تلقائيا	09	%60	02	%13.33	04	%26.66	15	%100
بالاستشارة(الزوجة)	17	%85	00	%00	03	%15	20	%100
المجموع	26	%74	02	%5.71	07	%20	35	%100

ومن خلال الجدول رقم 10 يتضح الاتجاه العام للإجابة بضرورة وجود الحوار والتفاهم بنسبة 74% من المجموع الكلي موزعة كتالي: نسبة 85% من الأزواج تتميز علاقتهم بالاشتراك في احد الآراء من بعضهم، ثم نجد نسبة 60% من الأزواج يتعاملون بتفاهم مع تلقائية اخذ القرارات، ثم تليها نسبة 20% من المجموع الكلي موزعة كالآتي: نسبة 26.66% من الأشخاص الذين تمتاز علاقتهم بصفة عادية، ثم نسبة 15% من الأزواج علاقتهم عادية ويشتركون في اخذ بالآراء، ثم تليها أقل نسبة 5.71% موزعة على المجموع الكلي حيث نجد نسبته 13.33% من الأزواج من تمتاز علاقتهم بالطاعة المطلقة.

ومن هنا نستنتج من الجدول أن الأزواج الذين يعتمدون أسلوب الحوار يلجئون إلى الأخذ بآراء بعضهم في أغلب قراراتهم، وذلك دال على وجود نوع من التفاهم والديمقراطية في علاقتهم دون اللجوء لفرض الآراء كل منهما على آخر.

الجدول رقم (11): يبين تدخل الزوج في أمور عمل زوجته واتخاذ قراراتها

تدخل الزوج	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	03	%60	00	%00	02	%40	05	%100
لا	06	%100	00	%00	00	%00	06	%100
أحيانا	08	%33.33	02	%8.33	14	%58.33	24	%100
المجموع	17	%48.57	02	%5.71	16	%45.71	35	%100

من خلال الجدول رقم 11 نستنتج أن الاتجاه العام نحو الإجابة "بنعم" مقدرة بنسبة 48.57% من المجموع الكلي الموزعة كتالي: أعلى نسبة 100% من الزوجات التي يرجعن لأزواجهن ولا يجدون نوع من التدخل من طرف أزواجهم، تليها نسبة 60% من الأزواج الذين يتدخلون في قرارات زواجاتهم مع رجعهن لهم، ثم نجد 33.33% نسبة من الأزواج الذين ترجعن الزواجات لهم ويتدخلن أحيانا في قراراتهن، وفي المقابل نجد نسبة 45.71% من المجموع الكلي موزعة كالآتي: إذ نجد نسبة 58.33% من الزوجات يرجعن أحيانا لأزواجهن في أمور عملهن، ثم نجد نسبة 40% من الأزواج من يتدخلون في أمور زواجهن العملية، ثم تلي النسبتين الأولى والثانية وهي آخر نسبة والتي لا يمكن التغافل عليها والتي تتجه نحو الإجابة ب"لا" المقدرة 5.71% من المجموع الكلي موزعة كالآتي: 8.33% من الزوجات اللاتي لا يرجعن لأزواجهن عند اتخاذ قراراتهن.

ومن هنا نستنتج أن أغلب الزوجات يرجعن لاستشارة أزواجهن في قراراتهن وعدم تدخل الأزواج في أمور عملهن، وذلك راجع لوجود الثقة المتبادلة بينهما وكذلك عدم ضغط الزوج على زوجته بتدخله في عملها نابع من احترامه لها وتقديرها لحريتها الشخصية.

الجدول رقم (12): يبين مساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة

مساهمة الزوجة	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	05	%100	00	%00	00	%00	05	%100
لا	11	%61.11	02	%11.11	05	%27.77	18	%100
أحيانا	08	%66.66	01	%8.33	03	%25	12	%100
المجموع	24	%68.57	03	%8.57	08	%22.85	35	%100

من خلال الجدول رقم 12 نستنتج أن الاتجاه العام نحو الإجابة ب"نعم" المقدرة بنسبة 68.57% من المجموع الكلي موزعة كالتالي: نسبة 100% من الزوجات تساهمن في ميزانية أسرهم برغبة منهن، ثم تليها نسبة 66.66% من الزوجات من تساهمن أحيانا بتدخل أزواجهن في مرتباتهن، ثم نجد نسبة 61.11% من الأزواج من لا تدخلن مع إسهام زوجاتهم في ميزانية بيوتهن.

ثم نجد في المقابل نسبة 22.85% من المجموع الكلي موزعة على: نسبة 27.77% من الزوجات من يساهمن أحيانا مع عدم تدخل أزواجهن، وثم نسبة 25% من الأزواج من بتدخلون أحيانا في مرتبات زوجاتهن مع مساهمتهن.

وفي الأخير نجد نسبة 8.57% للإجابة ب"لا" موزعة على: نسبة 11.11% من الزوجات اللاتي لا يساهمن في الجانب المالي لأسرتها برغبة منها، ثم نسبة 8.33% من أزواج من لا تساهم زواجهم وأحيانا يتدخلون في مرتباتهن.

ومن هنا نستنتج أن عمل المرأة اكسبها نوع الحرية داخل الأسرة ويتضح ذلك من خلال عدم تدخل الزوج في صرف مرقبها وترك الحرية لها في إمكانية مساهمتها في ميزانية أسرتها.

الجدول رقم (13): توزيع العينة حسب تدخل الزوج في مرتب الزوجة

تدخل الزوج في مرتب الزوجة	التكرار	النسبة
نعم	04	%11.42
لا	19	%54.28
أحيانا	12	%34.28
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 13 توزيع العينة حسب تدخل الزوج في مرتب الزوجة إذ نجد نسبة 54.28% لا يتدخلون في مرتبات زوجاتهم، بينما نجد نسبة 34.28% يلجئون لتدخل أحيانا، نجد أقل نسبة 11.42% وهي للذين لا يتدخلون دائما.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب الأزواج لا يتدخلون في رواتب زوجاتهم وذلك راجع لوجود حرية لدى الزوجة ووجود نوع من الاحترام في علاقتهما وكذا وعي الأزواج بضرورة وعدم المساس بالمال المرأة من الناحية الدينية.

الجدول رقم (14): توزيع العينة حسب خروج الزوجة مع صديقاتها

خروج الزوجة مع صديقاتها	التكرار	النسبة
نعم	15	%42.85
لا	20	%57.14
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 14 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب لا من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 42.85% من الإجابات ب نعم.

ومن هنا نستنتج أن أغلب الزوجات لا يخرجن برفقة صديقاتهم لوحدهن وذلك راجع لعدم وجود الوقت لذلك وعد وجود فضاءات للخروج بمدينة الجلفة لذلك أغلب الصديقات يلجأن لزيارات في البيوت لتوفير عليهن عناء الخروج والتقاء خارجا وكذلك وقوفا عند رغبة أغلب الأزواج لعدم استحبابهم لكثرة خرجات الزوجة من غير عملها.

1.2. مناقشة الفرض الأول:

خروج المرأة للعمل أدى للتقليل من الهيمنة الذكورية من خلال النتائج المحصل عليها في الجداول التي سبق وحللنا نتائجها يمكننا أن نستنتج أن لقضايا المرأة وموضوعاتها خصوصية إنسانية حضارية فرضتها أدوار المرأة المهمة في الأسرة حيث كانت تعد المشرفة على البيت وأمور زوجها وتنشئة أولادها بالدقة ولكن مع مرور الوقت وتطور المجتمعات أصبحت للمرأة اهتمامات خارج منزلها كعملها خارجه فالمرأة أكسبت بعملها خارج المنزل مزيد من الحرية في حياتها وكذلك أصبحت ذات مكانة ودور مهم في المجتمع إضافة إلى أدوارها القديمة.

فلقد فتح عنه تحسن علاقاتها بالمجتمع وخاصة بأسرتها وبأحرى زوجها فبعد أن كان هو الأمر الناهي فأصبحت هي كذلك لها وزن في أسرتها وعلاقتها بها مبنية على الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل وهذا ما يؤكده الجدول رقم (10) حيث نجد نسبة 74% من الأزواج يقومون باشتراك في القرارات مع زوجاتهم وهدا ما يدل على أن لزوجة مكانة كبيرة عند زوجها.

كما أنها بفضل خروجها للعمل أصبحت تعمل على اشتراك مع زوجها في مسؤولية منزلها وبهذا تخض عنه الضغط الذي كان طالما يلاحقه في القديم حتى وان لم يكن بكامل رغبتها لكنها على الأقل تعمل على تلبية متطلباتها.

كما أن ومن المعروف في المجتمع من لديه حرية اقتصادية فهو يتضح بحرية اجتماعية وبالتالي خروج المرأة للعمل يدفعها إلى التحصيل والاستمتاع بالعمل مع الرغبة في تأكيد الذات إلى جانب ذلك الرغبة في صحبة الآخرين وإشباع الحاجة الاجتماعية.

2. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثاني: القائلة بأن زيادة المستوى التعليمي يؤدي إلى الابتعاد عن الأسلوب التسلطي.

2.1. تحليل نتائج الفرض الثاني:

الجدول رقم (15): توزيع حسب نوع علاقة الأب بأسرته

علاقة الأب بأسرته	التكرار	النسبة
الحوار	15	%42.85
طاعة	02	%5.71
عادية	18	%51.42
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 15 توزيع العينة حسب نوع علاقة الأب بأسرته إذ نجد 51.42% من الآباء علاقتهم بأبنائهم علاقة عادية ثم نسبة 42.85% من الآباء تقوم علاقتهم على الحوار وأقل نسبة 5.71% من الآباء علاقتهم بأبنائهم تتميز بالطاعة.

من خلال الجدول التالي نستنتج أن أغلب الأسرة تكون علاقتهم عادية مع الأبناء وذلك لوجود نوع من الاستقلالية في تربية الأبناء.

الجدول رقم (16): توزيع العينة حسب مسؤولية العقاب

مسؤولية العقاب	التكرار	النسبة
الأب	04	%11.42
الأم	01	%2.85
كلاهما	30	%85.71
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 16 يتضح لنا الاتجاه العام نحو الإجابة أن كلا الوالدين مسؤولان عن معاقبة الأبناء نسبة 85.71% ثم نسبة 11.42% يكون الأب هو المسؤول على العقاب وتليها نسبة 2.85% تكون الأم هي المسؤولة عن عقاب الأبناء.

من خلال الجدول رقم 16 نستنتج أن الوالدان مسؤولان على معاقبة الأبناء وذلك لوجود نوع من الاشتراك في المهام الأسرية بين الزوجين ويدل ذلك أن الأسرة النووية (الحديثة) تخلت من سلبيات الأسرة الممتدة إذ كان الأب له كامل الصلاحيات دون مشاركة الزوجة.

الجدول رقم (17): يبين نوع علاقة الأب بأسرته وطريقة العقاب

علاقة الأب وطريقة العقاب	الضرب		الحوار		كلاهما		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الحوار	00	%00	06	%46.14	07	%53.84	13	%100
طاعة مطلقة	0	%00	00	%00	02	%100	02	%100
بشكل عادي	03	%15	06	%30	11	%55	20	%100
المجموع	03	%8.57	12	%34.28	20	%57.14	35	%100

ومن خلال الجدول رقم 17 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب"كلاهما" بنسبة 57.14% من المجموع الكلي الموزع على: أعلى نسبة المقدرة ب 100% من الآباء يستعملون الأسلوبين معا كأداة للعقاب، ثم نسبة 55% من الآباء تمتاز علاقتهم بأسرهم بصفة عادية ويقومون بدمج الضرب والحوار لعقاب أبنائهم، ثم نسبة 53.84% من الأولياء وتمتاز علاقتهم بالخوار والتفاهم المتبادل.

ثم نجد نسبة 34.28% للإجابة "بالحوار" من المجموع الكلي موزعة كالآتي: نسبة 46.14% من الأولياء يستعملون الحوار فقط كأداة لتأديب وكذا للتفاهم في أمور الحياة.

ثم نسبة 30% من الأشخاص من تمتاز علاقتهم بشكل عادي مع استعمال الحوار كحل لرجوع عن الأخطاء.

وفي الأخير نجد نسبة 8.57% للإجابة "بالضرب" من المجموع الكلي موزعة كتالي: 15% من الأشخاص من يلجئون للضرب كأداة للعقاب.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب الأولياء يلجئون لدمج أسلوب (الضرب، الحوار) معا لكي يتحصلوا على نتيجة أفضل وذلك راجع لوجود نوع من الحرية في تربية الأبناء، وكذلك يدل على أن الأبناء يستطيعون إبداء أرائهم بتلقائية ودون إحراج أو ضغط من الأولياء.

الجدول رقم (18): يبين مدى تأثير المستوى الثقافي على التنشئة

تأثير المستوى الثقافي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	00	%00	00	%00	00	%100
تعليم القرآني	01	%100	00	%00	01	%100
متوسط	00	%00	00	%00	00	%100
ثانوي	01	%25	03	%75	04	%100
جامعي	22	%88	03	%12	25	%100
دراسات عليا	05	%100	00	%00	05	%100
المجموع	29	%82.85	06	%17.14	35	%100

ومن خلال الجدول رقم 18 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة "بنعم" بنسبة 82.85% من المجموع الكلي الموزع على الشكل التالي: أعلى نسبة قدرت ب100% من الأشخاص من يقومون بالعدل بين الجنسين خلال تنشئتهم ويتمتعون بتعليم القرآن ودراسات عليا، ثم نجد نسبة 88% من المبحوثين من مستواهم جامعي ويعدلون في التربية بين أبنائهم، ثم نسبة 25% من الأشخاص يتميز مستواهم التعليمي بمرحلة الثانوي ويركزون في تنشئة على العدل بين أبنائهم.

في المقابل نجد نسبة 17.14% للإجابة ب"لا" من المجموع الكلي الموزع على الشكل الآتي: 75% من المبحوثين لا يقومون بالعدل أثناء تنشئتهم لأولادهم، ثم نسبة 12% من الأولياء من مستواهم يصل لدراسات العليا لا يقومون بالعدل بين الجنسين في التربية.

الجدول رقم (19): توزيع العينة حسب طريقة العقاب

طريقة العقاب	التكرار	النسبة
الضرب	02	%5.71
الحوار	11	%31.42
كلاهما	22	%62.85
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 19 توزيع العينة حسب طريقة العقاب إذ نجد 62.85% من الآباء تتميز طريقة عقابهم بالضرب والحوار معا، ثم تليها نسبة 31.42% من الآباء يستعملون أسلوب الحوار فقط أثناء المعاقبة وأقل نسبة هي 5.71% وهم الذين يستعملون الضرب كأداة للعقاب.

ونستنتج من خلال الجدول أن أغلب الآباء يلجئون للحوار كأداة للعقاب وذلك راجع لزيادة المستوى التعليمي للآباء الذي نتج عنه زيادة الوعي مدى تأثير الحوار على الأبناء.

وكذا نستنتج أن الآباء يتيحون بعض الحرية أمام الأبناء للاكتشاف أخطائهم وتصحيحها دون الضغط عليهم بأساليب الأخرى.

الجدول رقم (20): توزيع العينة حسب استعانة الأم بمربية

استعانة الأم بمربية	التكرار	النسبة
نعم	27	%77.14
لا	08	%22.85
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 20 توزيع العينة حسب استعانة الأم بمربية أم لا، إذ نجد أن نسبة 77.14% يستعين بمربية لتأدية مهامهم، ونسبة 22.85% لا يلجئن لها رغم عملهم خارج البيت.

ومن هنا نستطيع أن أغلب الأمهات العاملات يستعين بمربيات للاهتمام بأولادهم وقت عملهم وذلك يدل على أن الأسرة تقطن بسكن خاص وتعمل على الابتعاد على سيطرة الأهل، لكن نتيجة وجود مربية في البيت ليست دائما جيدة فقد يؤدي لعدم وجود عواطف بين الأم وأبنائها ووجود سلوكيات جديدة خارجة عن سلوكيات الأبوين، بالإضافة لتفضيل الأبناء للمربية عن الأم في كل شيء.

الجدول رقم (21): يبين مدى عدل الآباء بين الجنسين

عدل الآباء بين الجنسين	التكرار	النسبة
نعم	29	%82.85
لا	06	%17.14
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 21 يتضح أن الاتجاه العام نحو الإجابة بنعم نسبة 82.85% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 17.14% إجابة ب لا.

من هنا نستنتج أن الأسرة في الوقت الحاضر تبذل قصار جهدها لتعدل بين الجنسين في التربية وذلك راجع لزيارة المستوى التعليمي لكلا الأبوين مما سمح للإناث باحتلال مرتبة في العائلة سوء كالابنة أو كزوجة فبفضل تعلمها وثقافتها أصبحت الأم تستطيع المشاركة في تقرير مصير الأبناء بعدما كان قديما محصورا على الآباء فقط.

الجدول رقم (22): يبين مدى حرية البنات في دراسة خارجا

حرية البنات في دراسة خارجا	التكرار	النسبة
نعم	19	%54.28
لا	16	%45.71
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 22 يتضح أن الاتجاه العام للإجابة بنعم بنسبة 54.28% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 45.71% إجابة ب لا.

ومن هنا نستنتج أن أغلب الآباء يسمحون لبناتهم بالدراسة خارج ولاية سكناهم إذا اقتضت الحاجة وذلك راجع لوجود عدل في التربية بين الجنسين وكذا الوعي الآباء بضرورة تعليم الإناث ووصولها لمراتب عليا في التعليم وذلك لتعمل هي كذلك على تحقيق طموحاتها مثل الذكور.

2.2. مناقشة الفرض الثاني:

زيادة المستوى التعليمي أدى إلى الابتعاد عن الأسلوب التسلطي من خلال النتائج المحصل عليها في الجداول التي سبق وان حللنا نتائجها، ويمكننا أن نستنتج أن هناك فروقات شاسعة بين الأسرة الممتدة والأسرة النواة، وذلك ظاهر في علاقة الآباء بالأبناء علاقة الرجل بالمرأة، فقد كانت تحدد على أساس النظام الأبوي الذي يتمثل في هيمنته وسلطة الرجل على المرأة وسلطة الكبار على الصغار بما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن.

وفي الحاضر أصبحت علاقة الآباء والأبناء وكذلك المرأة والرجل تسير بصورة عادية ومبنية على الاحترام والتفاهم وهذا ما يثبته الجدول رقم (15) حيث نجد نسبة 42.85% من الآباء الذين تتميز بأبنائهم بوجود حوار وتبادل في الآراء.

وبالتالي فإن الآباء على دراية بأن تنشئة الاجتماعية لا تتم بقوة السلطة والعنف على الأبناء، فلذلك نجد الآباء يبتعدون عن أساليب التعنيف في التربية ويعتمدون الحوار والتفاهم مع أولادهم أولا ثم إذا اقتضت الحاجة للضرب والعنف يقومون ب هاو يشركون مع بعض وهذا ما يثبته الجدول رقم (17) حيث نجد نسبة 57.14% من الأولياء يقومون بدمج كلا الأسلوبين (الحوار، الضرب) أثناء المعاقبة على الأخطاء.

كما أصبح للأبناء مساحة من الحرية التي لم تكن موجودة سابقا، كإمكانية تأخر سن الزواج عندهم إلى حين لتمام دراستهم والحصول على وظيفة مع إمكانية اختيار شريك الحياة بحرية دون الضغط والإجبار من طرف الأولياء.

بالإضافة إلى وجود العدل في تنشئة بين الجنسين (ذكور، إناث) بعدما كان قديما هناك اختلاف بينهما فقد كان الذكور يتمتعون بحقوق ليست لدى البنات مثل الحق في إتمام الدراسة وتقرير المصير في أغلب أمور الحياة.

بالإضافة إلى الإمكانية الدراسة خارج مناطق سكنهم، لكن الآن أصبح أغلب البنات يتمتعون بكل هذه الميزات من حرية إتمام الدراسة والخروج خارج دائرة سكنهم لغرض

الدراسة، وهذا ما يثبته الجدول رقم (22) حيث نجد نسبة 54.28% من الآباء يسمحون لبناتهم بدراسة في الخارج دون أي إحراج أو ضغط.

وهذا يدل على أن الأولياء في الوقت الحاضر يتمتعون بنوع من التفتح والحرية وذلك يرجع لزيادة مستواهم الفكري والثقافي الذي يلعب دورا كبيرا في بناء شخصية الأفراد ويحدد توجهاتهم وقيمهم وتمثلاتهم الاجتماعية.

ومن خلال ما سبق وبعد تحليل المؤشرات المعتمدة والتي تطرقنا إليها في الاستمارة وهي من أبرز المؤشرات التي يمكن أن تأكد من خلالها من صدق الفرضية القائلة أن زيادة المستوى التعليمي أدت إلى الابتعاد عن الأسلوب التسلطي.

كما نجد أن الأولياء الذين لديهم مستوى ثقافي عالي يعملون على تنشئة بعدل بين الجنسين وهذا ما يثبته الجدول رقم (18) حيث نجد نسبة 82.85% من الأولياء يركزون على أهميته عند التربية وذلك للأهمية الدينية لمفهوم العدل بالإضافة لتغير المفاهيم حول مكانة البنات.

3. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثالث: القائلة بأن ظهور الأسرة النواة أدى إلى الاستقلالية في تربية الأبناء.

3.1. تحليل نتائج الفرض الثالث:

الجدول رقم (23): توزيع العينة حسب رغبة السكن

رغبة السكن	التكرار	النسبة
مع الأهل بيت واحد	04	%11.42
في بيت مستقل	22	%62.85
لا يهم	09	%25.71
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول 23 توزيع أهمية حسب رغبة السكن إذ نجد 62.85% من الأزواج يرغبون في السكن بيت مستقل أما نسبة 25.71% لا يهم من يسكنون ثم تليها نسبة 11.42% يرغبون في السكن مع الأهل في بيت واحد.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم الأزواج يرغبون في السكن في بيت مستقل وذلك لزيادة الحرية واكتساب حرية في تربية أبنائهم.

الجدول رقم (24): توزيع العينة حسب تدخل الأهل في الشؤون الأسرية للزوجين

تدخل الأهل في الشؤون الأسرية للزوجين	التكرار	النسبة
نعم	21	%5.71
لا	20	%57.14
أحيانا	13	%37.14
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 24 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب لا نسبة 57.14% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 37.14% إجابة باحتانا، وأقل نسبة 5.71% إجابة بنعم.

ومن هنا نستنتج أن اغلب الأهل لا يتدخلون في الشؤون الأسرية للزوجين وذلك راجع لاستقرار الأسرة في بيت مستقل، وتفهم ووعي الأهل بضرورة عدم التدخل في المشاكل الزوجية وتركها لهما.

الجدول رقم (25): يبين رغبة السكن مع تدخل الأهل

رغبة السكن مع تدخل الأهل	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بيت واحد مع الأهل	00	%00	02	%66.66	01	%33.33	03	%100
في بيت مستقل	02	%9.52	12	%57.14	07	%27.77	21	%100
لا يهم	00	%00	06	%54.54	05	%45.45	11	%100
المجموع	02	%5.71	20	%57.14	13	%37.14	35	%100

من خلال الجدول رقم 25 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب"لا" بنسبة 57.14% من المجموع الكلي الموزعة كالأتي: نجد نسبة 66.66% من الأشخاص لا يعانون من تدخل الأهل في أمورهم الأسرية، ثم نجد نسبة 57.14% من الأشخاص الذين يقطنون ببيت مستقل ولا يتدخل الأهل في أمورهم.

ثم نجد نسبة 54.54% من الأسر من ليس لهم أهمية لتواجد في بيت مستقل ولا يتدخل الأهل في أمورهم الأسرية.

وبالمقابل نجد نسبة 37.14% من المجموع الكلي الموزع على الشكل التالي: حيث نجد أعلى نسبة مقدرة ب 45.45% من الأشخاص من يعانون من تدخل الأهل في شؤونهم الأسرية.

ثم نسبة 33.33% من المبحوثين من يستقرون ببيت مستقل ويتدخل أهلهم في أمورهم أحيانا، ثم نسبة 33.33% من الأسس من يشتركون مع أهلهم ببيت واحد ويتدخلون فيهم أحيانا فقط.

وفي الأخير نجد نسبة 5.71% من المجموع الكلي موزعة على: نسبة 9.52% من الأشخاص الذين يعانون من تدخل بكثرة في أمورهم الأسرية.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب الأسر أصبحت لا تعاني أهاليهم في أمورهم الخاصة، وذلك راجع لاستقرارهم ببيت مستقل عن العائلة الكبيرة وذلك تفاديا للمشاكل المنجزة عن كبر حجم الأسرة، بالإضافة لزيادة وعي الأفراد بضرورة حل الأزواج لمشاكلهم لوحدهم دون أي تدخل خارجي عنهم فهذا التدخل يخلف عدم الثقة بين الزوجين واحتدام الخصام، كما أن الاشتراك في السكن يؤدي إلى صعوبة في ضبط سلوك الأبناء وذلك راجع لتدخل الأهل في العقاب واكتساب سلوكات خاطئة من الأقارب الأقران.

الجدول رقم (26): يبين نوع التنشئة الاجتماعية ومدى تشابهها

نوع التنشئة ومدى تشابهها	نوعا ما		نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تشابه	03	%37.5	03	%37.5	02	%25	08	%100
مشابهة قليلا	13	%59.09	09	%40.90	00	%00	22	%100
غير مشابهة	05	%100	00	%00	00	%00	05	%100
المجموع	21	%60	12	%34.28	02	%05.71	35	%100

من خلال الجدول رقم 26 يتضح لنا الاتجاه العام للإجابة "نوعا ما" بنسبة 60% من المجموع الكلي والموزعة كالآتي: نجد أعلى نسبة 100% من الأشخاص يربون أولادهم بحرية نوعا ما كما أن تربيتهم غير متشابهة مع آبائهم، ثم نجد النسبة 59.09% من الآباء الذين تشابهة تربيتهم مع تربية أهاليهم قليلا، ثم نجد نسبة 37.5% من الأولياء من تربيتهم مطابقة تماما لتربية أوليائهم، وفي المقابل نجد نسبة 34.28% للإجابة ب"نعم" موزعة كالآتي النسبة 40.90% من الأشخاص من يقولون لتربية آبائهم لهم، ثم نجد 37.5% من الأولياء من تشابه تنشئتهم لتربية أبنائهم ويربونهم حسب إرادتهم، ثم اقل نسبة 05.71% من المجموع موزعة على 25% من الآباء الذين لا يجدون حرية في تربية أبنائهم.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب الأولياء يربون أولادهم بحرية وتربيتهم غير متشابهة إلى حد مع تربية أهاليهم لهم وذلك راجع لانفصال الأسرة الصغيرة عن الكبيرة مما فسح المجال الواسع أمام حرية الآباء في تنشئة الأبناء وعمل على تأديبهم وصقل سلوكاتهم بدقة، كما أن الواقع الاجتماعي تغير وأصبح هناك قيم جديدة تختلف عن القيم القديمة في المجتمع.

الجدول رقم (27): توزيع العينة حسب تشابه تربية الأبناء للآباء

تشابه تربية الأبناء للآباء	التكرار	النسبة
تشابه	07	%22.85
مشابهة قليلا	22	%62.85
غير مشابهة	05	%14.28
المجموع	35	%100

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 27 توزيع العينة حسب تشابه تربية الأبناء للآباء إذ نجد نسبة 62.85% متشابهة قليلا ونسبة 22.85% متشابهة ثم تليها نسبة 14.28% غير متشابهة.

وتستنتج من خلال هذا الجدول أن أغلب الآباء على إحياء القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تربوا عليها لاقتناعهم لمدى ضرورتها في بناء شخصية الأبناء.

الجدول (28): توزيع العينة حسب تدخل الأهل في العقاب على تصرف ما

تدخل الأهل في العقاب على تصرف ما	التكرار	النسبة
نعم	03	%08.57
لا	23	%65.71
أحيانا	09	%25.71
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 28 يتضح لنا الاتجاه العام نحو الإجابة ب لا نسبة 65.71% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 25.71% إجابة أحيانا وأن أقل نسبة 08.57% إجابة نعم.

ومن هنا نستنتج أن الأهل يتركون المجال للآباء لمعاقبة وتربية أبنائهم كيفما يريدون وذلك راجع لأساسيات الأسرة النواة في عدم إشراك الأهل في عملية التنشئة.

الجدول رقم (29): يبين مدى حرية الآباء في تربية الأبناء

حرية الآباء في تربية الأبناء	التكرار	النسبة
نوعا ما	21	%60
نعم	12	%34.28
لا	02	%05.71
المجموع	35	%100

من خلا الجدول رقم 29 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة بنوعا ما نسبة 60% من المجموع الكلي والباقي موزع عل نسبتين 34.28% بنعم ونسبة 05.71% بإجابة ب لا.

ومن هنا نستنتج أن معظم الأزواج لديهم حرية في تربية أبنائهم وذلك راجع لوجودهم في أسرة نووية وعدم التدخل الأهل في تربية الأبناء.

الجدول رقم (30): توزيع العينة حسب قدرة المرأة على القيام بأدوارها كأم أو موظفة

قدرة المرأة على القيام بأدوارها كأم أو موظفة	التكرار	النسبة
نعم	22	%62.85
لا	13	%37.14
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 30 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة بنعم نسبة 62.85% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 37.14% إجابة لا.

ومن هنا نستنتج أن معظم الزوجات العاملات يوفقن بين أولادهن وكزوجة وأم وموظفة وذلك راجع لتقاسم المهام بينهما وبين الزوج، وجود تفاهم في العلاقة الأسرية، ووجود مؤسسات بديلة في تربية الأبناء (الأهل، الحضانة، المربية).

الجدول رقم (31): أثر تغير التواصل الأسري في تفكك الأسري

أثر تغير التواصل الأسري في تفكك الأسري	التكرار	النسبة
نعم	23	%65.71
لا	02	%05.71
لا أدري	10	%28.57
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 31 يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب نعم نسبة 65.71% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 28.57% بإجابة لا أدري أما أقل نسبة 05.71% بإجابة لا.

ومن هنا نستنتج أن تزايد الرغبة في الاستقلالية والحرية ضعف التواصل الأسري وذلك راجع لوجود نوع من الأنانية في ذوات الأشخاص مما أدى إلى زيادة الأسر النووية وزوال الأسر الممتدة إلى حد ما.

الجدول رقم (32): يبين ترسيخ القيم الأخلاقية حسب الأسرة النووية والأسرة الممتدة

ترسيخ القيم الأخلاقية حسب الأسرة النووية والممتدة	التكرار	النسبة
نعم	05	%14.28
لا	26	%74.28
لا أدري	04	%11.42
المجموع	35	%100

من خلال الجدول رقم 32 الجدول يتضح الاتجاه العام نحو الإجابة ب لا نسبة 74.28% من المجموع الكلي بينما نجد نسبة 14.28% إجابة نعم وأقل نسبة 11.42% إجابة لا أدري.

ومن هنا نجد نستنتج أن الأسرة الحديثة (النووية) لا تعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية والعلاقات الودية كما في الأسرة القديمة (الممتدة) وذلك راجع إلى ضعف التواصل الأسري والتخلي عن القيم والعادات والتقاليد والتماشي مع الظروف والقيم السائدة في الوقت الحاضر.

3.2. مناقشة الفرض الثالث:

ظهور الأسرة النواة أدى إلى استقلالية في تربية الأبناء من خلال النتائج المحصل عليها في الجداول التي سبق وان حللنا نتائجها يمكننا أن نستنتج أن أغلب الأفراد يميلون إلى العيش في سكن مستقل عن الأهل وذلك ما يثبته الجدول رقم 23 إذ نجد نسبة 62.85% من الأولياء يفضلون الانفصال عن الأهل في السكن وذلك لتفادي أغلب المشاكل المنجزة عن التواجد في عائلة كبيرة كتدخل الأهل وما يترتب عنه من مخلفات من بغضاء وكره بين أفراد الأسرة الواحدة، بالإضافة إلى اكتساب الأبناء لسلوكات غريبة نتيجة لمعاشرة أقرانهم من الأقرباء.

كما أن التواجد في أسرة منفصلة يجعل الأسرة تكسب نوعا من الخصوصية والحرية بعيد عن تدخلات الأهل ونصائحهم المتكررة وهذا ما يثبته الجدول رقم 25 إذ نجد نسبة 57.14% من العائلات المنفصلة لا يشكون من تدخل الأهل بأمورهم الأسرية وكذا أن الانفصال والاستقرار في الأسرة نووية يتيح للآباء مساحة كبيرة نوعاما لتنشئة الأبناء وفق إرادتهم وهذا ما يؤكده الجدول رقم 26 إذ نجد نسبة 60% من الأولياء ممن يجدون نوع من الحرية في صقل وتربية أولادهم وفق تصوراتهم وتمتلاثهم الاجتماعية.

فالأسرة النواة اكتسبت للأفراد مجالا واسعا من التحرر والخصوصية، فمثلا نجد الزوجة اكتسبت حرية في تصرفاتها دون انتظار ملاحظات عليها من طرف أهل الزوج أو غيرهم وخصوصا أنها أصبحت في الوقت الحاضر عاملة خارج المنزل وتعمل بجهد كبير لتوفيق بين مختلف أدوارها كموظفة وأم وزوجة، وذلك ما يؤكد الجدول رقم 30 إذ نجد نسبة 62.85% من الزوجات يوفقن بين أدوارهن بشكل ملحوظ دون تقديم أي دور عن الأخر أو الإفراط في احدهم.

ومن هنا نستنتج أن الفرضية القائلة بأن ظهور الأسرة النواة أدى إلى الاستقلالية التنشئة الأبناء قد تحققت وذلك يظهر من خلال ايجابيات الأسرة النواة المتمثلة في سهولة

مراقبة سلوكات الأبناء وسهولة إبعاد المصادر الغربية والمؤثرة في الأبناء وكذا سهولة ضبط سلوك الأولاد دون إحراج أو تدخل خارجي.

4. الاستنتاج العام:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية وعرض نتائجها وتحليلها التي حاملنا من خلالها معرفة أثر التغير الاجتماعي على آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

فوجد بأن لخروج المرأة للعمل أهمية في حياتها وذلك لوجود الحاجة المادية لذلك وكذلك يساعدها على رفع المستوى الثقافي للأسرة، بالإضافة إلى أنه يعمل على تأكيد ذاتها داخل المجتمع عامة وأسرتها خاصة مما يؤثر في البنية الشخصية للمرأة ويجعلها قادرة على القيام بكل أدوارها كأم وزوجة والموظفة بشكل أفضل من السابق.

لما تجده من احترام وتفاهم ومن قبل أسرتها وخاصة زوجها ثم توصلنا إلى أن زيادة المستوى التعليمي للآباء عمل على الحد من التسلط الأبوي والذكوري، فبعد أن كانت السلطة في الماضي متمركزة في (الأب والجد) فإنه في الوقت الحاضر أصبحت السلطة مشتركة بين عنصرين في الأسرة (الأبوين).

وكن أصبحت التنشئة الاجتماعية للأبناء تتم بعدل بين الجنسين فحقوق والواجبات التي تنسب لذكر أصبحت تنسب للإناث كذلك دون وجود تباين أو تميز بينهما.

بالإضافة إلى أن ظهور الأسرة النووية أدى إلى الاستقلالية في تنشئة الأبناء وذلك لتمتع هذه الأسرة بقدر عالي من الخصوصية مما يقلق النزاعات والمشكلات الأسرية بالإضافة إلى إمكانية وضع برامج للأبناء فيها أوقات لزيارة الأقارب والنوادي وبهذا يكتسب الابن بعض السلوكات الحميدة التي تنمي شخصيته.

ومن هنا نستنتج أن التغير الاجتماعي قد مس جميع جوانب الأسرة وأثرها في قيمها وعاداتها ومبادئها وغير فيها كثير فبعد أن كانت كبيرة العدد أصبحت صغيرة وبعد أن كانت قائمة على التواصل الأسري بين الأجيال أما الآن أصبح الأفراد معزولون اجتماعيا فكل عالمهم أسرتهم الصغيرة.

فالتغير أضاف للأسرة ايجابية وأخرى سلبية فالايجابية منها اكتساب المرأة لمكانة مهمة قي الأسرة والمجتمع وكذا تزايد الخصوصية والحرية داخل الأسرة النووية مع وجود التفاهم والاحترام بين الأفراد وازدياد الرقابة الأبوية للأبناء.

أما السلبيات فتتمثل في ضعف التواصل بين الأجيال وكذا العلاقات الودية الأسرية فالتواصل كان ليمنح الأبناء الاستفادة من تجارب الأولين وخاصة ما يرتبط منها بالتعليم والدراسة.

وفي الأخير نستنتج أن الفرضية العامة القائلة بأن للتغير الاجتماعي أثر في آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة.

استهدفت الدراسة البحث الكشف عن مدى تأثر وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة بالتغير الاجتماعي بمنطقة الجلفة، وحاولنا الكشف عن أهم وسائل الضبط ومدى تماشيها مع تطورات العصر الحالي، وذلك من خلال جانبيه النظري والميداني.

ففي الجانب النظري تطرقنا فيه إلى أهم النقاط المتعلقة بالموضوع والتي تخدمه بشكل مباشر، محاولة منا التعرف على التراث النظري للموضوع، وألحقناه بشق ميداني بغية التحقق من صحة أو نفي الفروض التي كانت مقترحة كإجابة على الإشكال المطروح، وبعد تحليل النتائج وعلى ضوئها يمكننا القول أن التغير الاجتماعي لعب دور في تغيير وتطوير آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة نوعا ما.

حيث وجدنا أن عمل المرأة من أهم اثأر التغير الاجتماعي، حيث أصبحت تتمتع بحرية واستقلالية أكثر من السابق.

كما أن زيادة المستوى التعليمي تجعل الآباء يتمتعون بثقافة انفتاحية وبالتالي الميل إلى انتهاج الأسلوب الديمقراطي في تنشئة الأبناء ومنحهم الاستقلالية في بعض الأمور أي أن هذا الأسلوب يعتمد على الحوار واحترام ميولات الأبناء.

بالإضافة إلى أن ظهور الأسرة النواة جعل الآباء يتمتعون بنوع من الاستقرار الأسري وبالتالي اعتمادهم على أساليب ديمقراطية واستقلالية في تنشئة الأبناء.

ومن هنا يمكننا القول أن التغير الاجتماعي جاء بايجابيات وسلبيات، فمن ايجابياته حرية المرأة واستعمال أسلوب الديمقراطي في تربية الأبناء واستقرار الأسري، ومن سلبياته إفراط في اعتماد الأسلوب الديمقراطي والتساهل مع الأبناء، والابتعاد عن الثقافة الأصلية للمجتمع الذي نشؤوا فيه.

فهرس المحتويات: **الصفحة**

الإهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة.....أ، ب

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد.....05

1. **أسباب اختيار الموضوع**.....05

2. **أهمية الموضوع**.....06

3.**أهداف الموضوع**..... 06

4. **الإشكالية**.....06

5. الفرضيات.....08

6. **تحديد المفاهيم**..... 08

7. **صعوبات الدراسة**.....10

8. دراسات سابقة.....11

9. **ملخص الفصل**.....15

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: التغير الاجتماعي

تمهيد.....18
1. مفهوم التغير الاجتماعي.....19
1.1. التقديم.....19
1.2. عوامل التغير الاجتماعي وأسبابه.....24
1.2.1. العوامل الطبيعية البيئية.....24
1.2.2. العامل الديموغرافي.....26
1.2.3. العوامل التكنولوجية.....27
1.2.4. العوامل الايدولوجية.....28
1.2.5. العوامل الثقافية.....29
1.2.6. العوامل الاقتصادية.....29
1.2.7. الحروب والفتوحات والثورات.....30
1.2.8. ظهور القادة والمفكرين.....31
1.2.9. العامل الاجتماعي.....31
1.3. مراحل التغير الاجتماعي.....**33**
1.4. خصائص التغير الاجتماعي.....**34**
1.5. أنواع التغير الاجتماعي.....**36**
1.6. أشكال التغير الاجتماعي.....**39**
1.7. مظاهر التغير الاجتماعي.....**41**
2. نظريات التغير الاجتماعي.....43
2.1. نظرية ابن خلدون: (1332-1406).....43

2.2. نظرية أوجست كونت (1798-1857)..... 47
2.3. نظرية دور كايم.....52
2.4. نظرية كارل ماركس (1818-1883).....53
2.5. نظرية تالكوت بارسونز.....57
2.6. نظرية ولبرت مور.....61
خلاصة الفصل.....63

الفصل الثاني: الضبط الاجتماعي

تمهيد.....65
1. مفهوم الضبط الاجتماعي.....66
1.1. تعريف الضبط الاجتماعي.....66
1.2.أنواع الضبط الاجتماعي.....67
1.3.أهداف الضبط الاجتماعي.....69
2. أساليب الضبط الاجتماع.....70
3. نظريات الضبط الاجتماعي.....74
أ) نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross).....74
ب) نظرية الضوابط التلقائية لسمنر.....74
4. نظريات المعاصرة 75
خلاصة الفصل.....77

الفصل الثالث: الأسرة

تمهيد.....81

1. مفهوم الأسرة.....82

1.1. تعريف الأسرة.....82

1.2. التكوين الاجتماعي للأسرة.....84

1.3. خصائص الأسرة.....85

1.4. أنواع الأسرة.....86

2. الأسرة في المجتمع الريفي.....89

2.1. نمطها.....89

2.2. وظائفها.....90

2.3. علاقات الأسرة الداخلية والخارجية.....92

2.4. مكانة المرأة.....94

3. الأسرة في المجتمع المتحضر.....95

3.1. نمطها.....96

3.2. وظائفها.....96

3.3. علاقات الأسرة الداخلية والخارجية.....98

3.4. مكانة المرأة.....102

3.5. التنشئة الأسرية.....103

4.الأسرة الجزائرية.....105

4.1. الأسرة الجزائرية قديما.....105

4.2. الأسرة الجزائرية حديثا.....107

4.3. المرأة في الأسرة الجزائرية.....108

4.4. الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي.....109

خلاصة الفصل.....112

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل الأول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

1. مجالات الدراسة الميدانية.....115
2. العينة.....**115**
3. أداة أو تقنية جمع المعلومات.....116
4. المنهج.....117
5. أساليب تحليل البيانات والنتائج.....117

الفصل الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

عرض النتائج وتحليلها.....121
1. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الأول.....121
1.1. تحليل نتائج الفرض الأول.....121
1.2. مناقشة الفرض الأول.....134
2. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثاني.....135
2.1. تحليل نتائج الفرض الثاني.....135
2.2. مناقشة الفرض الثاني.....142
3. تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثالث.....144
3.1. تحليل نتائج الفرض الثالث.....144
3.2. مناقشة الفرض الثالث.....154

4. الاستنتاج العام.....156
خاتمة.....159
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتأصلة في حياتها، والممتعة والتي ليس لها نهاية ولا حتى تموت، ويعد سمة من سمات الكون، لأنها تعكس حركية الأفراد وحياتهم و تثمر نتائجهم وتعارك مصالحهم، وهناك حقيقة مطلقة يجب أن نؤمن بها جميعا أن المجتمعات أيا كانت بدائية قروية حضرية، هي ليست ثابتة بل هي دائمة التغيير، فالتغير ظاهر عامة وهامة وخاصية أساسية وتتصف بها كل المجتمعات مهما كانت درجة بساطتها وانعزاليتها إلا أن معدل التغير قد يختلف من مجتمع إلى آخر في اتجاهه، والتغير يمس كل جوانب الحياة سواء منها المادية والمعنوية فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات ويمس القيم والعادات والثقافات كما يرتبط بالتحضير والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام كما يمس التنشئة الاجتماعية وأسلوب الحياة، ولعل اللم بكل حيثيات هذا الموضوع لهو فعلا بالأمر الصعب فحاولنا في هذا الفصل التطرق لمعظم النقاط والتي تعطي معرفة كبيرة بهذا الموضوع من خلال تعريفه، والتعرف على أهم العوامل المساهمة في أحداثه، وأنواعه وأشكاله، مراحله والمقاربات السوسيولوجية المتناولة للتغير الاجتماعي.

1. مفهوم التغير الاجتماعي:

1.1. تقديم:

لعله من المستقر في أدبيات العلوم الاجتماعية والإنسانية غياب وحدة مفاهيمية لتحديد المصطلحات المستخدمة في مجال الدراسات الاجتماعية فالتعريفات والمصطلحات تتباين بتباين الأطر الفكرية والمعرفية والإيديولوجيات التي ينتسبون إليها كما أنها تتباين أيضا بتباين الزمان والمكان وظلت هذه القضية هي العقبة الرئيسية في مجال الاتفاق على تحديد مفاهيم المصطلحات، ولكن ذلك لا ينفي وجود اطر عامة ومفاهيم شاملة يكاد يجمع عليها كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويعتبر تحديد تعريف واضح للتغير الاجتماعي ومتفق عليه أمر صعب للغاية لان تعريفه اختلف باختلاف مداخله والزوايا التي درس منها لكثرة مدارسه الفكرية والأيدلوجيات التي ينتمي إليها، ومفهوم التغير خاصة يوجد تداخل كبير جدا بينه وبين عدة مفاهيم أخرى مشابهة له مثل : التغير الثقافي التقدم الاجتماعي، التنمية، التحضير، التحديث....الخ وقد كنا وضحنا هذا التداخل في الفصل السابق.

والتغير لغة: يعني التحول من حال إلى حال[1]، ومن وتدل أيضا كلمة التغير في اللغة العربية الأشياء كما يعني أو التبدل، فتغير الشيء هو تحول وتبدل هذا الشيء بغيره كما أنها تعني الأشياء كما يعني الاختلاف مابين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة زمنية

[1] صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 130.

محددة [1] هذا من حيث اللغة، أما من ناحية الفلسفة أو من وجهة نظر الفلاسفة فالتغير يقصد به إرادة معينة تعني بدورها فعلا سواء أكان هذا الفصل ضئيلا أو جسميا فهو تغير، فكل إرادة إذن في معناها الفلسفي فعل وكل فعل حركة ولذا فان القول بإرادة التغيير يوضح الإرادة إذا يكفي القول عن الإنسان انه إنسان لنفهم من ذلك وحدة عضوية هادفة وانه في سيره نحو أهدافه كائن عاقل وانه في إرادته فاعل وأنه متحرك محرك ومتغير ومغير ".[2]

أما إذا تعرضنا لمفهوم التغير الاجتماعي سوسيولوجي فإنه لا يكفينا المقال لذكر كل التعاريف لأنه لا يكاد هناك عالم اجتماعي إلا وقد صاغ تعريفا للتغير الاجتماعي وان كانت كل التعاريف تصب في قالب واحد ولكنها تختلف في تفسير أسباب التغير وفقا للقاعدة المنطلق منها من طرف كل باحث، بحيث يعرفه ستيفن فيجو" هو عملية التحولات و التبدلات الكمية أو الكيفية المخططة أو غير المخططة في الظاهرة الاجتماعية التي يمكن أن توصف في مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها وهذه العناصر هي وحدة التغير، مستوى التغير دوام استمرار التغير، اتجاه، مقدار التغير"[3]، أما ناصر ثابت " أستاذ علم الاجتماع فيرى إن فكرة التغير الاجتماعي تشير في جوهرها إلى البحث عن المبادئ التي تحكم الذبذبات الاجتماعي، وتقوم على تحليل موضوعي لعل

[1] **النجد في اللغة والأدب والعلوم**، المطبعة الكاثولكية بيروت، لبنان، 1956، ص 06.

[2] فادية عمر الجولاني، **المجتمع والأنساق الاجتماعية المتغيرة**، المكتبة مصرية، مصر، 2004، ص 14.

[3] السيد عوض، **الجريمة في المجتمع المتغير**، المكتبة المصرية، مصر، 2001، ص 170.

هذه الذبذبات واتجاهاتها انه احد مظاهر الطبيعة الدينامية للمجتمع[1]، وينظر "فير تشليد" للتغير على أنه أي تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية وقد يكون التغيير تقديم أو تأخير ثابتا أو مؤقتا مخططا أو غير مخطط موجه أو غير موجه مفيدا أو ضارا[2]، وهناك من ربط التغير الاجتماعي بالبناء الاجتماعي والسلوكات وبناء وظائف والعلاقات الاجتماعية بحيث يقول "جيز برغ" أني لا أفهم تغيرا لا يتم إلا في بناء المجتمع، أي في حجم المجتمع ومركب أجزائه وتشكل تنظيمه الاجتماعي وعندما يحل هذا التغير في المجتمع نجد أفراده يمارسون مراكز وادوار اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة ولت من الزمن[3]، وفي نفس السياق يعرفه جرت وملزم بأنه هو ما يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يمارسها الأفراد على النظم والضوابط الاجتماعية التي يتضمنها بناء اجتماعي معين خلال الزمن وذلك في حالة قيامها ونموها وانهيارها والمجتمع عبارة عن نمط مركب من العلاقات حيث يشترك فيه الأفراد بدرجات متباينة وبتغير هذه العلاقات يتغير معها تلقائيا سلوك الأفراد في نفس الوقت.[4]

---

[1] ناصر ثابت، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992، ص 144.

[2] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 16.

[3] ناصر ثابت، مرجع سابق، ص 145.

[4] ناصر ثابت، مرجع سابق، ص 164.

ويعد كتاب التغير الاجتماعي لعالم الاجتماع "مليم أوجبرن" سنة 1922 أول كتاب في العصر الحديث ولكنه لم يقدم تعريف واضح للتغير الاجتماعي.

ويعرفه عبد الهادي الجوهري في كتابه أصول علم الاجتماع "بأنه التغير الاجتماعي يعني أساسا تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء متعددة"[1]، أو كما يعرفه "جير وشي" هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها وللتغير الاجتماعي عند جير وشي أربع صفات هي:

1-التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2-التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزاء فالتغير الاجتماعي المقصود هنا هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك، هذا التغير هو الذي يمكن أن نسميه تغير.

3-التغير الاجتماعي يكون محددا بالزمن أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنية معينة من اجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة

[1] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 299.

ومن أجل الوقوف على مدى التغير، ولا يأتي إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة أي أن قياس التغير انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

4-أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، وذلك من اجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومته.[1]

على أية حال فهناك طرق عديدة لوصف التغير الاجتماعي فعلماء الاقتصاد والتاريخ والسياسة والاجتماع كل منهم يعرف التغير الاجتماعي في دائرة اهتمامه ومنظوره بل يلاحظ أن تعريف التغير بين علماء الاجتماع يختلف من عالم إلى أخر ومن باحث إلى أخر وذلك طبقا لموضوع الدراسة المعينة، ومن هنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عندما نستخدم مصطلح التغير الاجتماعي التجربة الماضية للباحث في أبعادها الثقافية والاجتماعية من خلال مجتمع معين لأنها تجعله قادرا على خلق ثقافة ونقلها في شكل اجتماعي من جيل إلى جيل، ويعني التغير بالنسبة لعلم الاجتماع ظهور اختلافات يمكن ملاحظتها في البناء الاجتماعي أو في العادات المعروفة أو في المعدات و الآلات لم تكن موجودة من قبل وذلك بالمقارنة بمجالات و أوضاع سابقة، واختلاف أسباب تفسير التغير بالضرورة سيتغير المفهوم بتغير السبب.

[1] Guy Rocher..le changement sociale .Ed .Paris.1968.p22.

1.2. عوامل التغير الاجتماعي و أسبابه: أن ظاهرة التغير الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية،مرافقة لجميع المجتمعات وهناك عوامل كثيرة ومختلفة تتفاعل مع البعض لتحدث تغييرات في سلوك الناس وفي ثقافتهم وبناء مجتمعاتهم وبعض هذه العوامل لها دور كبير وخطير في جعل عملية التغير عملية حتمية وكل عامل يؤثر في الآخر ويتوقف كل على الآخر، كما أن تأثير هذه العوامل يختلف تبعا للموقف والزمان والمكان[1]، بحيث لا يمكن اعتبار عامل واحد أو سبب واحد هو المسؤول الأول و الأخير عن التغيير الاجتماعي، ويمكن تصنيفها كالتالي:

1.2.1. العوامل الطبيعية البيئية: أو ما يعرف بالعوامل الايكولوجية (الفيزيقية) وهي كل العوامل الخارجة عن الإنسان أما الجانب البيئي فيكون للإنسان دخل فيه، ويقصد بالعوامل الطبيعية أي العوامل البيئية المادية مثل: المناخ سقوط الأمطار والثلوج والرياح وغيرها من الظواهر الجوية وهذه العوامل تتطلب التكيف والتعايش معها[2]، أي ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير ومدى انعكاسه في الأنشطة الاجتماعية وظواهر المجتمع وتشير الدراسات الجغرافية والاجتماعية والأنثروبولوجية إلى وجود علاقة وثيقة بين التغيرات الجغرافية البيئية وبين التغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع[3]، وهذا ما يظهر في تأثير الطبيعة في ثقافة المجتمع وبنائه فالسكان اللذين يعيشون

---

[1] قصري نصر الدين، **معوقات التغير الاجتماعي وتأثيرها على تطور الرياضة في ظل العولمة والمجتمع الجزائري**، مجلة علمية للتربية البدنية والرياضية، العدد 09، (ديسمبر 2007)، ص 21.

[2] إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996، ص 122.

[3] عبد الله زاهي الرشدان، **علم اجتماع التربية**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004، ص 272.

في أقاليم الجبال والصحراء لهم أشغال و أنماط اجتماعية يختلفون عن السكان الذين يعيشون في المدن، فالبيئة الطبيعية تضع بعض المحددات الاجتماعي والمقصود في هذا المجال هو التفاعل الحاصل بين الإنسان وبيئته الطبيعية ومدى ما تجود به من مواد أولية تشكل نشاطاته، أي أن ذلك التغير الذي يطرأ على البيئة الطبيعية بوصفه موسمية تنعكس أثاره في تحولات وتغيرات اجتماعية[1]، كحدوث البراكين والزلازل والعواصف ....الخ، هذا فيما يتعلق بالجانب الطبيعي الذي هو خارج عن قدرة الإنسان ولكن هناك جانب بيئي الإنسان هو المسؤول عنه بشكل مباشر كإصلاح التربة لزراعتها وإحضار القنوات المائية ليروي زراعته إضافة إلى البحث عن المعادن في باطن الأرض وإقامة السدود على الأنهار[2]، أو كان يزيل الغابات أو يردم البرك والمستنقعات ويقيم الطرق مما يغير الشكل الجغرافي للبيئة[3]، ذلك لأنه لا يستطيع الإنسان العمل من أجل تغيير معلم بيئته الطبيعية دون قيامه بسلسلة من العلاقات الإنسانية القائمة على مبدأ التفاعل والتعاون، وطبعا هذا العامل لديه درجات متفاوتة التأثير من مجتمع على أخر وتنعكس عليه عدة مظاهر تعكس مدى درجة التغير.

[1] شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **أسس التربية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 112-111.

[2] إحسان محمد الحسن، **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 313.

[3] احمد محمد الطيب، **أصول التربية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 88.

1.2.2. العامل الديمغرافي: أو ما يعرف بالعامل السكاني وهو يصنف من بالعوامل الحيوية بها العوامل التي تطرأ على السكان، أي أن أي تغيير في زيادة أو نقص السكان يؤثر في الحياة والتغيرات الاجتماعية فإن حجم السكان له أهميته الفعالة في التنظيم الاجتماعي حيث نجد طبيعة العلاقات تختلف باختلاف السكان زيادة ونقصا، وذلك لان التغيرات في البناء الديمغرافي للسكان يؤدي إلي تغير في حياة السكان الاجتماعية باعتبار أن السكان هم الأفراد الذين يعنون بالتغير الاجتماعي فإن أي تغير في تركيب هولا يؤدي إلى تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي، فمثلا الهجرة الداخلية والخارجية كلها تؤدي إلى تغيرات مادية وفكرية واجتماعية واقتصادية، مثلا الهجرة الخارجية تعد من أهم عوامل الانتشار الحضاري والهجرة تعتبر من أهم مظاهر الحراك الجغرافي، هذا إضافة إلى أن التغيرات الديمغرافية تؤدي إلى تغير في وضع الطبقات المختلفة وفي معدلات التنقل الجغرافي وبناء النظم السياسية وتوزيعها وتتضمن هذه التغيرات في حاجات الناس وأفعالهم وظهور نماذج جديدة من التنظيمات[1]، ويؤدي التضخم السكاني إلى تغيير الأسواق وزيادة البطالة وعدم إشباع المدارس للتلاميذ وتشتيت نسق العائلة، كما تغير الايدولوجيا والعقائد.[2]

[1] حسين عبد الحميد، احمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 112.

[2] حسين عبد الحميد، احمد رشوان، نفس المرجع، ص 112.

1.2.3. العوامل التكنولوجية: يعتبر العامل التكنولوجي من أهم العوامل المحدثة للتغير الاجتماعي والفعالة بصورة كبيرة جدا حيث أن دراسات التغير الاجتماعي تكاثفت وكثرت خاصة بعد انتشار الثورة الصناعية في أوروبا إبان القرن 19، وتتمثل العوامل التكنولوجية في القوة الميكانيكية والقوة الكهربائية والمخترعات الكثيرة[1]، ويقصد به أيضا كافة العوامل التي تكون من ابتكار الإنسان بهدف إشباع حاجاته ويلاحظ أن لكل اختراع علمي أثار اجتماعية على الحياة الإنسانية وفي سلوك الأفراد وعلاقاتهم فقد أدى مثلا إلى ضخامة الإنتاج والى التخصيص الشديد والى تركيز قوة المدن والى تعقيد العلاقات الاجتماعية وانهيار قيم وظهور قيم جديدة[2] خاصة بالنسبة لتلك الوسائل التكنولوجية التي يعتبر أثرها مباشر على الإنسان كوسائل الإعلام كالتلفاز الراديو الفيديو الهاتف الأقمار الصناعية الكمبيوتر الخ حيث تقوم بتغيير القيم بشكل كبير جدا وتغير الكثير من الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات.

لقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى التغير الاجتماعي متواصل ومستمر الاتجاهات الحياتية المختلفة وأصبح التغير الاجتماعي يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات لدرجة يمكننا القول أن سرعة التغير تتناسب طردا وكثرة الاختراعات التكنولوجية ولقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات التكنولوجية من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص العوامل اليوم وقد صاحبتها أيضا تغيرات جوهرية في طبيعة

[1] احمد محمد الطيب، مرجع سابق، ص 88.

[2] عبد الله الرشدان، مرجع سابق، ص 273.

البناء العام للنسق الصناعي والاجتماعي كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي وتغير توزيع الأدوار الاجتماعية وكذلك مكانة المرأة.[1]

1.2.4. العوامل الإيديولوجية: أو ما يعرف بالعمل الفكري الفلسفي وتعتبر الايدولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية[2] والواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليبا وأشكالا تقليدية وهي تلك الأفكار التي يشعر الأفراد في المجتمع بأنهم ملزمون باعتناقها مما لاشك فيه أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد وأهدافه وغاياته وهذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر وقوالب العمل والسلوك مما يؤدي إلى تغيرات في النظم الاجتماعية[3]، والتاريخ حافل بحركات فكرة كثيرة أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة وعميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية مثل الديانات السماوية وليس أدل من ذلك على التغيير الذي أحدثه الإسلام في تغيير المجتمع من الجاهلية إلى الإسلام وحول صورة الحياة الاجتماعية فالإيديولوجيا ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعا معينا من الناس إنما هي حركة فكرية هادفة لها غاية وفاعلية وايجابية في الواقع الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية وبما يحدث تغيرا في القيم والعمليات، والايديولوجيا لا يمكن أن يكون لها دور في التغير الاجتماعي إلا بالقبول الاجتماعي لها، وإيمان الناس بها، واعتناقهم لها،ولعل

[1] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 63-64.

[2] عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 274.

[3] شبل بدران، احمد فاروق محفوظ، مرجع سابق، ص 112.

إدراك علماء الاجتماع المحدثين لمدى العلاقات المتفاعلة والمتبادلة بين الإيديولوجية المتحركة وبين دينامية البيئة الاجتماعية المتطورة في وقتنا الحاضر كان أكثر حافز على تصوير الإيديولوجية على أنها قوة فكرية قهرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة وأهداف محددة.

1.2.5. العوامل الثقافية: وهناك من يطلق عليها العوامل الحضارية ويقصد به نوع التفكير السائد والاتجاهات الفكرية الأساسية وكذلك الاتجاهات الأخلاقية[1]، أن اتصال الثقافات المختلفة واحتكاكها ببعضها البعض يؤدي إلى انتقال الكثير من العناصر الثقافية وبالتالي يؤدي إلى إحداث تغيرات كبيرة في الحياة الاجتماعية وقد تتم هذه الاتصالات بين الشعوب بالأساليب السليمة المختلفة هذا ما يعرف بالانتشار الثقافي،وتساهم الثقافة بالتغير الاجتماعي أيضا من خلال تأثيرها في وسائل الإنتاج ونوعه وطرق الاستهلاك لتدخل الكثير من عاداتنا ومعتقداتنا الدينية في النواحي الاقتصادية وتختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع وفئاته.[2]

1.2.6. العوامل الاقتصادية: ويقصد بها شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع[3]، ويلعب هذا العمل دور كبير جدا في عملية التغير الاجتماعي مثلا عند تغير نظام الملكية في مجتمع من

[1] عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 301.

[2] عبد الهادي الجوهري، نفس المرجع، ص 302.

[3] محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966، ص 75-76.

المجتمعات فان ذلك تصاحبه تأثيرات واضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي وتشير الدراسات التاريخية والثقافية والمقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية، إذ يذهب فريق من المفكرين الاجتماعية، وعلى رأسهم كارل ماركس إلى أن العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في عملية التغير الاجتماعي وسنتناولها بالتفصيل فيما بعد.

1.2.7. الحروب والفتوحات والثورات: تعتبر الحروب والفتوحات والثورات من أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير اجتماعي كبير جدا وفي زمن قصير، بحيث تعتبر الحروب بجميع أنواعها عاملا من العوامل التغيير العامة والشاملة وإذ أنها تقضي على جميع مظاهر الحضارة وتنشئ حضارة أخرى وتدمر ثقافة وتأتي بثقافة أخرى مكانها[1]، وقد تسهم بإحداث تغيرات جذرية مثل الفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية هذا فيما يخص الحروب، أما فيما يخص الثورات فتعتبر من العوامل الهامة في التغير الاجتماعي الشامل والسريع فالثورات عادة تأتي بأفكار ومفاهيم حديثة وأساليب جديدة تؤدي إلى أبعاد والأساليب والمفاهيم والأفكار القديمة[2]، فالثورات السياسية كالثورة الفرنسية والأمريكية والتركية وغيرها من الثورات أحدثت كلها تغييرات كبيرة عظيمة المدى في مختلف الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية ويتصف

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 224.

[2] إبراهيم ناصر، نفس المرجع، ص 225.

التغير الثوري السمات التالية: السرعة، الانطلاق من داخل الجماعة، الجذرية، الشمول، الإيجابية، الهادفة، الشعبية، الاعتماد على الأسلوب العلمي وتعتبر الفتوحات والحروب والثورات من العوامل الحاسمة للتغير الاجتماعي.

1.2.8. ظهور القادة والمفكرين: وهي شخصيات بارزة تظهر في المجتمع بغية التغيير وهم أفراد يتمتعون بالقدرة على القيادية أو القدرة الفكرية أو القدرة الشخصية وهم أشخاص يقومون بتوجيه الناس توجيها يؤثر في الناس تأثيرا واضحا في اتجاهاتهم وآرائهم وأفكارهم وسلوكهم العام وهذا يؤدي إلى إحداث تغير اجتماع [1]، عن طريق إحداث تغيير عام سوء في النظم الاجتماعية أو في الأسلوب التفكير أو أسلوب العطاء تتغير بالتالي طريقة حياة الناس ومن أمثال هولا الناس: كارل ماركس، ماوتسي تونغ، محمد عبده ...الخ.

1.2.9. العامل الاجتماعي: أن الانتقال من الريف إلى الحضر وانتشار التصنيع من أهم العوامل التي أدت إلى تغيرات في الخصائص البنائية والوظيفية للأسرة، وتتمثل في حجم الأسرة والتغيرات الوظيفية إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت على أنماط التفاعل بين أفرادها وعلى مجموعة القيم التي توجه ها التفاعل، فالهجرة المتزايدة إلى المدن وترتب على ذلك من تحرر من الروابط التقليدية والقرابية وما إتاحته فرصة تعليم المرأة وخروجها إلى العمل كل ها انعكس بدوره على الأدوار، وما حققته المرأة من استقلال اقتصادي وما صاحبه من استقلال عاطفي واجتماعي.

ويمكن تقسيم عوامل التغير الاجتماعي إلى أربعة مصادر:

[1] شبل بدران، احمد فاروق، مرجع سابق، ص 114.

-نوع يعكس مصدرا اجتماعيا يبلوره أفراد المجتمع ممن يبحثون في تحقيق احتياجاتهم أو إشباعها التي تمثل طموحا تطوريا جمعيا تفرضه الظروف المحيطة مثل عامل النمو السكاني.

-نوع يعكس المقدرة المتميزة المنفردة بشخص واحد مثل العالم أو القائد تكتشف عن موهبة إبداعية أو وعي سياسي اجتماعي عالي يستطيع صاحبها أن يوظفها لخدمة مجتمعه مثل القواعد والمفكرين والمصلحين أو ما يعرف بشخصيات الكارزما.

-تتمثل في العامل المادي المشتمل على المواد الخام ومصادر الطاقة والابتكارات التكنولوجية التي تخدم حياة الأفراد المتمثل في العامل التكنولوجي.[1]

-النوع الرابع هو العامل الذي لا يكون للإنسان تدخل فيه مثل العامل الطبيعي.

ومن خلال كل ما سبق لا يمكن إرجاع التغير الاجتماعي إلى عامل دون آخر بل كل عامل يؤثر في الآخر مع اختلاف درجة تأثير كل عامل باختلاف الزمان والمكان والمجتمع.

[1] معن خليل العمر، **التغير الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 2004، ص 165.

1.3. مراحل التغير الاجتماعي: لقد صنف العلماء مراحل التغير إلى أربعة مراحل وليس بالأمر الحتمي أن تمر كل المجتمعات بهذه المراحل بل هناك بعض المجتمعات تتجاوز بعض المراحل تنتقل للتي تليها على حسب العامل المساهم في عملية التغير.

1.3.1. مرحلة التحدي أو التشويش: وهذه المرحلة تعتبر بداية لعملية التغير وأما تقابل بالرفض أو القبول، ويعتبرها الرافضون عملية تشويش إذ أن أي مجتمع ينظر لأي تغير في أي مظهر من مظاهر الحياة أنها عملية تحد للقيم والعرف والعادات المتبعة، وكلما كان التغير في صفة من الصفات الثقافية المتصلة كان الرفض شديد أي كلما كان بعيدا عن الشخصية القاعدية للمجتمع، ويمكن ملاحظة أن المجتمعات الزراعية التقليدية تكون اقل تقبلا للتغير الاجتماعي وأكثر معارضة من المجتمعات الصناعية التي تتقبل التغير بشكل سريع وأقل رفض وأكثر تقبلا.[1]

1.3.2. مرحلة التحول أو مرحلة الدفاع: في هذه المرحلة تقل قوة المقاومة من الفئات المعارضة وتمتلك مظاهر التغير والقوة ويزداد عدد الذين يقبلون التغيير سواء عن قناعة هذه الفئات أو من عدم جدوى المعارضة وتبدأ عملية إعادة التنظيم للظاهرة المتغيرة، وتسمى بمرحلة التحويل لان كثير من الناس المعارضين الرافضين للتغير إلى المساندين له، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لأن الفئة المتغيرة تحاول في هذه المرحلة الدفاع عن وجهة نظرها وتبرير مواقفها.

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 117.

1.3.3. مرحلة التطبيق أو مرحلة الاستقرار والتبني: في هذه المرحلة يطبق التغيير على المجتمع، وتستقر التغيرات كعادة أو نظام أو واقع لا يقبل الجدل ولا تعود مجالا للمناقشة أو الجدل أو الحكم عليها وتدخل الأفكار نطاق الثقافة وتصبح من العموميات التي يعمل بها جميع أفراد المجتمع ولكن هذا لا يعني أن جميع أفراد المجتمع يتغيرون بل تبقى فئة قليلة معارضة وأخرى منافقة.

ولابد من التنويه إلى انه ليس هناك نقاط فاصلة أو حدود بين كل مرحلة وأخرى فهي متداخلة وتتم بفترة زمنية قد تطول أو تقصر، ولا يوجد تناسب زمني قد تندمج مرحلة بأخرى لأن مرحلة التطبيقات الفعلية العملية لا يحدث فجأة بل تحتاج إلى فترة زمنية ما بين وقت وجود الفكرة إلى تطبيقها خاصة في تقبل المتغيرات المادية.

1.4. خصائص التغير الاجتماعي: تختلف خصائص التغير الاجتماعي من مجتمع إلى آخر وباختلاف الزمان والمكان وهذا راجع إلى العامل الأكثر فعالية في عملية التغيير:

1.4.1. ذاتي: أي ينبع من ذات الجماعة أو من فئة منهم تشعر بشعورهم وتعاني من مشكلات المجتمع المحيط.[1]

1.4.2. سريع: وذلك بان يكون التغير الاجتماعي سريع سواء على مستوى كل مرحلة، وان لا يكون هناك تردد في عملية التغير لأنه كلما كان سريعا كانت نتائجه وثماره أسرع.

[1] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 131.

1.4.3. جذري: بمعنى أن يرسخ الظاهرة أو يغيرها من جذورها فيقوم بمعالجة الأسباب والنتائج معا.

1.4.4. شامل: بان يكون شامل لمختلف جوانب الحياة فان كان التغير اقتصاديا فلابد أن يكون اجتماعيا وتربويا وثقافيا.

1.4.5. واقعي: لابد للتغير من أن يعالج أمرا واقعيا ومشكلة اجتماعية موجودة فعلا يمكن ملاحظتها وملاحظة التغيير عليها من أجل التحقق من عملية التغير.

1.4.6. ايجابي: حتى وان اختلفنا في عمومية هذه الخاصية على جميع أنواع التغير ولكن يكون هذا التغير ايجابي إذا صاحبه تخطيط سليم للحياة الاجتماعية بما ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع.

1.4.7. تقدمي: أن يكون مواكبا ومتماشيا مع سيرورة حياة المجتمع وطرق معيشته الحديثة ونقله من الحياة التقليدية القديمة إلى الحياة العصرية الحديثة.

1.4.8. علمي: أي انه يقوم على أسلوب علمي ومنهجي مخطط ومنظم بعيدا عن التلقائية والعفوية والعشوائية خاضعا للتطبيق الوضعي الإمبريقي.[1]

هذه الخصائص تعتبر شاملة وعامة ومميزة للتغير الاجتماعي وقد يتحكم بها عامل مؤثر أو المسبب في عملية التغيير فمثلا خاصية الايجابية والتقدم قد لا تنطبق على التغير الذي سببه الحروب.

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 225.

1.5. أنواع التغير الاجتماعي: هناك خمسة أنواع للتغير الاجتماعي هي كالتالي:

1.5.1. التغير التلقائي الطبيعي: هو ذلك التغير الذي يسير بشكل طبيعي وتلقائي غير مقصود دون أن يكون لأي قوى خارجية أن تتدخل في سواء في محاولة الإسراع لتحريكه أو لتأخيره.[1]

1.5.2. التغير التقدمي الارتقائي: أو ما يعرف بالتغير التطوري التدريجي، وهو التغير إلى الأمام أو إلى الأفضل وهو يهدف إلى تحقيق أغراض مخطط لها تخطيط علمي، ذا مقدمات منظمة وتكون فيها المعارضة والصراع أقل منهما في أي تغير آخر[2]، وهو من أكثر الأنواع التي تؤثر في التربية وهو ينقسم إلى قسمين: **الذاتية والموضوعية** التي تمر بها المجتمعات وهو يرتكز على جملة من الدلائل الواضحة التي تشير إلى التغير وأسبابه وعواقبه لإثبات تلك الحقائق.[3]

وهذا الشكل من أشكال التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة ونظام طردي بحي يعود المجتمع من حيث بدا في دورة معينة، تمر بفترات جمود وتخلف وانتكاس، تعقبها فترات تطور ونهوض، ثم لا تلبث هذه الفترات أن تنتهي ويحل محلها فترات تخلف وفوضى وعدم استقرار[4] يعني في المجمل أن الفكرة الأساسية ينطوي عليها

[1] السيد عوض، مرجع سابق، ص 173.

[2] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 132.

[3] فوضيل دليو وآخرون، **من التغريب إلى التأصيل**، دار المعرفة، ص 121.

[4] إحسان محمد حسن، مرجع سابق، ص 303.

هذا الشكل أن المجتمعات تتطور وتزدهر ثم تختفي وتندثر وتسير وفق ثابتة تكاد تشبه سنن الطبيعة في عمومها ودوامها.

1.5.3. التغير الاجتماعي الخطي (الطولي): ويتميز هذا الشكل بان المجتمع يتغير باستمرار ويكون هذا التغير نحو أهداف محددة، وهذا التغير لا يحوي أحداث جرت في الماضي وهو مقرون بالتقدم بحث يسير في اتجاه واحد بدون العودة للمراحل الأخرى التي اجتازها.[1]

فتتغير هذه المجتمعات من الشكل البسيط إلى الشكل الأكثر تعقيدا في خط مستقيم نحو التقدم أي من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا ومن السيئ إلى الأحسن.

1.5.4. التغير المختلط: وهو تغير متوسط بين الشكلين الدوري والطولي بحيث انه تغير دائري من حيث سير التاريخ وتحرك الأحداث الحضارية الاجتماعية وهو تغير خطي من حيث النتيجة التي سارت بها تلك العملية[2]، أي أن المجتمع في واقعه التاريخي يحمل بذور فنائه، ليحل في نفس الوقت واقع آخر يناقضه، ثم يتفشى هذا الواقع المناقض ليظهر واقع تالفي مركب بين الواقعتين السابقتين يحمل خصائص كلتا الواقعين ثم ينحل إلى ما ينقضه وهكذا يكون السير الدوري، ثم يبدأ من التغير من حيث انتهى فيها الآخر ولكنه خطي ومستقيم من حيث النتيجة بحيث يسير في تقدم مستمر دون تكرار الأحداث بنفس الخصائص.

---

[1] عبد الله الرشدان، مرجع سابق، ص 281.

[2] شبل بدران، مرجع سابق، ص 104.

أ/ **التغير البطيء:** من كثرة بطئه قد يعتقد انه سكون، تحتاج ملاحظته فترة من الزمن ولا يمكن للإنسان العادي ملاحظته إلا بصعوبة بالغة جدا وقد يستطيع الباحث المدقق أن يلاحظ ذلك عن طريق مقارنة منطقة في فترتين مختلفتين من الزمن.[1]

ب/ التغير المرحلي: قد يكون هذا التغير مرحلي عن طريق تراكم جزئيات على بعضها البعض في فترة زمنية معينة وقد لا يستطيع الإنسان العادي ملاحظتها وغالبا ما يكون هذا النوع من التغير كميا لا يؤثر في كيفية الظاهرة وقد لا يظهر هذا التغير إلا على المدى البعيد.

1.5.5. التغير المفاجئ: أو ما يعرف بالثوري أو الطفرة، هو الغير الذي يكون مفاجئ ودون مقدمات ظاهرة ويسمى التغير الثوري إذا كان سياسيا، ويسمى بالطفرة إذا كان اجتماعيا، لأنه يطيح ببعض النظم القائمة وترسي بدلا منها نظما مستحدثة، ويطلق على هذا النوع التغير السريع لأنه يمكن ملاحظته بوضوح سواء من طرف الباحث المتخصص أو الإنسان العادي.[2]

1.5.6. التغير الانتكاسي: هو التغير الذي يكون في الاتجاه السلبي المعاكس عكس التغير التقدمي فتسوء حالة المجتمع وتتدهور، وهذا التغير عادة ما يكون سببه الحروب أو الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.[3]

---

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 216.

[2] السيد عوض، مرجع سابق، ص 174.

[3] السيد عوض، نفس المرجع، ص 173.

1.5.7. التغير الجزئي المحدود: وهو التغير الذي يكون غير شامل أي جزئي ومحدود النطاق أي يقتصر على مجال من مجالات الحياة، كالمجال السياسي، الاقتصادي...الخ.[1]

1.6. أشكال التغير الاجتماعي: أن أشكال التغير الاجتماعي مرتبطة ارتباط وثيق باتجاهات وأهداف التغير فشكله يختلف باختلاف الزمان والمكان والعامل المؤدي إليه فالتغير لا يكون على شكل واحد لطالما أن أهدافه وبيئاته الحضارية مختلفة وقد صنفت أشكاله إلى:

1.6.1. التغير الدائري: ويقوم على مجموعة من المسلمات مفادها بان الظواهر الاجتماعية مهما تكن أنواعها وصورها تتكرر بين الآونة والأخرى وتكرارها يعتمد على الظروف.

-ظهور التعقيد في الحياة الاقتصادية على مستوى الإنتاج والاستهلاك بعد أن كان يتسم بالبساطة في الحياة العائلية القديمة، ونظرا لظهور التجارة والصناعات التحويلية والبناء والنقل اقتضى الأمر وجود مهارات خاصة في العمل الزراعي لم تكن موجودة من قبل.[2]

2.2.2. المظاهر الأسرية: هناك بعض المظاهر التي تطرأ على الأسرة نتيجة للتغير الاجتماعي نذكر منها:

-ظهور الأسرة النواة من أهم مظاهر المصاحبة للتغير الاجتماعي فتغيرت من التركيب الممتد إلى الأحادي فبدأت الأسرة الجديدة عند تكوينها البحث

[1] عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 304.

[2] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص 152، 153.

عن مكان إقامة مستقل عن الأسرة الكبيرة [1]، إضافة إلى ميلها لتقليص حجم الأسرة وتقليص عدد أفرادها.

-**علاقات السلطة:** نلاحظ تغير على مستوى علاقات السلطة في الأسرة وهو غياب لأسلوب التسلط الأبوي وتغير معاملة الآباء للأبناء فتصبح عل نحو من الاستقلالية واحترام الميول ومشاركتهم في اتخاذ القرار نظرا لتأثر الأسرة بالتغيرات التكنولوجية والإيديولوجية.

-اتسام العلاقات الأسرية الخارجية بالفتور وقلة الميل للتعاون مع الجيران ،لأنه في المدينة الكل يعتبر غريبا، غريب عن الآخرين أو غريب عن الآخر [2]أما في الريف فالجميع يعرف بعضه البعض والعائلات تسكن في مناطق مجاورة لبعضها البعض ويكون التعاون والعلاقات الحميمية لأقصى درجة.

-**تغير مركز المرأة:** خروج المرأة للعمل وزيادة مستواها التعليمي وخوضها لبعض المجالات كالسياسة والرياضة وتحررها من سلطة الرجل ومساواتها به نعتبر من أهم مظاهر التغير الاجتماعي.

---

[1] إبراهيم ناصر ،**علم الاجتماع التربوي**، مرجع سابق، ص 228.

[2] سامية حسن الساعاتي، **اختيار الزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 208.

1.7. مظاهر التغير الاجتماعي

1.7.1. المظاهر الديموغرافية للتغير الاجتماعي:

1.7.1.1. الهجرة: تعتبر الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ويقصد بالهجرة الداخلية هي الانتقال من الريف إلى المدينة أو العكس بالنسبة لبعض الدول الصناعية، أو الهجرة الخارجية وهي انتقال الفرد من مجتمعه الأصلي إلى مجتمع أخر ولها عدة أسباب اقتصادية وسياسية .....الخ.[1]

1.7.1.2. تضخم المدن: يعتبر تضخم المدن الناتج عن الزيادة الديمغرافية والهجرة من مظاهر التغير الاجتماعي.

1.7.2. بعض المظاهر المتفرقة الدالة على التغير الاجتماعي:

1.7.2.1. المظهر السياسي: ويظهر ذلك من خلال مقارنة بين المجتمعات البدائية الإنسانية والمجتمعات المتمدنة ففي القديم كل فرد يعبر عن نفسه من خلال علاقاته القرابية إما بعد التغير يتحدد مكانة الفرد من خلال إقليم معين، إضافة إلى تغير معدلات التصويت والاحتجاج السياسي في نظم الانتخابات[2]، التي تظهر من خلالها الحركات الطلابية على الصعيد السياسي عن طريق اهتمام الشباب بالسياسة أما قبل التغير فيتسم الشباب بالعزوف والسلبية وانعدام المشاركة السياسية.[3]

---

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 228.

[2] حسين عبد الحميد واحمد رشوان، مرجع سابق ، ص 95.

[3] محمد علي محمد، **الشباب والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 173.

1.7.2.2. ظهور مفاهيم جديدة: إن التقدم العلمي وأساليب التغير الأخرى في الحياة أدت إلى ظهور مفاهيم فكرية، ثقافية، وحياتية، مثل مفاهيم الحرب الباردة، الحرب النفسية، الديمقراطية ...الخ، هذه المفاهيم تغير مفهومها ومماريتها في المجتمعات الحاضرة عنه في المجتمعات القديمة التي كانت تستخدمها.[1]

1.7.2.3. تحسن الاتصال والانتقال: تغير وسائل الاتصال والانتقال أدى إلى تحسين وازدياد المواصلات في النوع والقدرة والكم والكيف، فصارت المعلومات في متناول الجميع وبسرعة بحيث تنقل الفكرة من مكان إلى أخر كما تنقل المعلومات بسرعة الصوت والصورة.[2]

1.7.2.4. التقدم العلمي: يعتبر التقدم العلمي من أهم مظاهر التغير الاجتماعي الذي ينجم عنه تطور التكنولوجيا التي لها تبعاتها في التغير ويتضح ذلك من تغير العلوم المختلفة وتطبيق نتائج الدراسات والأبحاث العلمية وظهور معارف جديدة والأفكار الحديثة والمخترعات واستخدام كل ذلك في تحسين أوضاع المجتمع.[3]

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 225.

[2] صلاح الدين شروخ، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 225.

2. نظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

2.1. نظرية ابن خلدون (1332-1406): يعتبر العلم الكبير ابن خلدون المؤسس لعلم الاجتماع والذي اسماه بعلم العمران البشري هذه التسمية التي لم يسبقه إليها احد، وقد قدم نظرية تفسر التغير الاجتماعي وهناك من اسماها بنظرية التحديث والتي تصنف ضمن النظريات الدائرية، حيث يرى أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته إلى وفاته أي انه كالكائن الحي، وقدر زمن هذه الدورة ب 120 سنة، وتنقسم هذه الدولة إلى ثلاثة أجيال عمر كل جيل 40 سنة، استنادا إلى قوله تعالى «....حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة... ».[1]

وفي تفسيره لقيام الدولة وزوالها اعتمد على ثنائية (البدو والحضر) حيث قارن بينهما مقارنة لا تقهر، و اعتبر أن البدو هم أصل الحضر، وقارن بينهما على أوجه عدة من خلال: التقدم الزمني، نوع الحاجة، الطبيعة البشرية ، الدفاع عن النفس، العمل[2]، والمراحل الثلاث لقيام وانهيار الدولة ترافقها خمس حالات تفسر الواقع الاجتماعي لكل مرحلة:

[1] القران الكريم، **سورة الأحقاف**، الآية 15، برواية ورش عن الإمام نافع، دار العلم والمعرفة، القاهرة، ص 504.

[2] معن خليل العمر، **ثنائيات علم الاجتماع**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001، ص 160.

أ/ **مرحلة النشأة والتكوين:** هي المرحلة الأولى وتمثل الجيل الأول وتعرف أيضا بمرحلة البداوة[1]، ويكون الأفراد في هذا الجيل يتميزون بخشونة العيش وتوحش الأفراد ويقتصرون على الضروري فقط ويتصفون ببسالتهم وبوجود العصبيات ويعرفهم ابن خلدون قائلا " ...أن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي والقيام على الأنعام وأنهم المنتصرون على الأحوال والعوائد والمقتصرون على ما فوق الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الشجر من الأحجار ذلك من حاجي إلى كمالي وينجدون البيوت من الشعر والوبر الغير منجد ...".[2]

هذا من المنظور الاقتصادي إما من المنظور الجغرافي يرى أن البدو " ... و من هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في ضواحي الجبال والحلل المنتجعة وفي القار وإطراق الرمال ... ".[3]

هذا في عموم البدو والبدو بدورهم يتقسم إلى ثلاث أقسام البدو الأقحاح أو الإبالة وهم في أقصى سلم البداوة، ونصف البدو أو المنتجعون، أو الشاوية، والنوع الثالث هم البدو المزارعون وسمو هكذا لمزاولتهم مهنة الزراعة ويرى ابن خلدون أن هذا النوع الأخير هو الذي يساهم في بناء الدولة أي هم من يكونوا الجيل الأول في نشأة الدولة ويؤكد ذلك بقوله " ...في أن البدو

---

[1] نبيل عبد الهادي، **علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، دار اليازوزي، عمان، الأردن، 2002، ص 141.

[2] ابن خلدون، **المقدمة**، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2002، ص 115.

[3] عبد الغني المغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 127.

أقدم [1] من الحضر وسابق عليه وان البادية أصل العمران والأمصار ومدد لهما .. فالبدو أصل المدن، وللحضر وسابق عليهما لان الأول مطلب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة " ويؤكد ابن خلدون أن أهل البادية الذين ينقطعون إلى الزراعة يشعرون بضرورة دنو بعضهم من متزايد وظاهرة الدنو هذه تكاد تكون عفوية لأن الأفراد المعنيين بالأمر يشعرون بضرورة الدفاع الذاتي ولكي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم مدافعة فعالة يجدون أنفسهم مرغمين على بناء الأسوار التي تصون مساكنهم ويرى العالم بان مجموعة البيوت هذه تكون مدينة صغيرة ويعتبر هذا الجيل الأول الذي يمثل نشأة وتكوين البداوة " وتبقى العصبية القبلية وتماسك الناس يكون على أساس رابطة الدم وليس على أساس قانوني".[2]

ب/ مرحلة النضج والاكتمال: تمثل الجيل الثاني تظهر حالتين من الحالات الخمس المذكورة سابقا وهي حالة الملك والاستبداد وحالة الترف والنعيم وهذه المرحلة هي انتقالية متوسطة بين الجيل الأول والجيل الثاني بحيث ينتقل حكم المجتمع من البداوة ورابطة الدم إلى الانتساب إلى الحضارة حيث تسود القانون المدني بدلا من القانون العشائري ولكن رغم ذلك تبقى العصبية ولكن ليس بنفس القوة التي كان عليها الجيل الأول إضافة الإنفراد به حيث يصفهم ابن خلدون في مقدمته بقوله " ... الجيل الثاني تحول الملك والترفه من

[1] ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص 116.

[2] نبيل عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ومن الاشتراك بالمجد إلى الإنفراد به وكسل الباقين عن السعي فيه ومن عز الإستطانة إلى ذل الإستكانة ... ويؤنس منهم المهانة والخضوع "[1]، ويرى ابن خلدون انه بانتشار هذه الأخلاق يبدأ انقطاع الصلة بالبداوة التي يرى أنها عز الدولة وقوتها.

ج/ مرحلة الهرم والشيخوخة: في هذه المرحلة يرى ابن خلدون أنها تنقطع أي صلة بين البداوة والحضارة وتصاحب هذا الجيل حالتين حالة الخنوع والمسالمة وحالة الضعف والاستكانة، وهنا تختفي العصبية بشكل كلي وتبدأ الدولة بالضعف ويدب الفساد داخل الدولة بحيث أن كل هذه الظروف والعوامل في المرحلة تضعف من شان الدولة وتؤدي إلى الاستكانة وعدم التماسك وترابط الدولة يعجزون عن الذود عن دولتهم ويطلبون أهل النجدة والأجانب يستكثرون الموالي للدفاع عنهم ويرجع ذلك ابن خلدون إلى الأخلاق الفاسدة تنتشر في المجتمع، ويقول فيهم " ... ثم تزيد أحوال الرفه وأحوال الدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغة في التأنق وفي علاج الأقوات وإستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة ...".[2]

وهذه الأمور تدفع بالناس للمنافسة فيها والتي تزيد لزيادة العمران تناولها في فصل بعنوان في إن تفاضل الأمصار والمدن في الكثرة والألفة لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة، وبانتشار هذه

[1] ابن خلدون، **مقدمة**، مرجع سابق، ص 135.

[2] عبد الغني مغربي، مرجع سابق، ص 188.

الأخلاق والمظاهر يتنبأ ابن خلدون بزوال الدولة وانهيارها واضمحلالها، في هذا الجيل يأتي جماعة من البدو ويقضون على هذه الدولة ويقيمون دولة جديدة تمر بنفس المراحل من البداية، هذه نظرية ابن خلدون المفسرة للتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات بشكل دائري مع تكرار نفس المراحل.

النقد الموجه لنظرية ابن خلدون بأن قوانينه وأفكاره لا تصدق على هذه الأمم نفسها إلا في النقد الموجه لنظرية ابن خلدون بان قوانينه وأفكاره لا تصدق على هذه الأمم نفسها إلا في مرحلة من مراحل تاريخها، وهي المرحلة التي شاهدها وانتهى إليه علمه، فالخطأ الكبير الذي وقع فيه ابن خلدون يرجع إلى نقص في استقراء* الظاهرة، فهو لم يستقرئ الظواهر إلا في أمم معينة وفي عصور خاصة وخلص من ذلك إلى قوانين وظن أنها تصدق في كل المجتمعات وفي كل زمان ومكان عليه أن يستقرئ في مجتمعات أخرى من أنواع متباينة سواء كانت متقدمة أو متأخرة.[1]

2.2. نظرية أوجست كونت (1798-1857): تصنف نظرية أوجست كونت المفسرة للتغير الاجتماعي ضمن النظريات الخطية، ويذهب كونت إلى أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا تقدميا، والتقدم في نظره هو سير اجتماعي نحو هدف معين وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته، ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم المطردة بأنها

*يعتبر الاستقراء من الأساليب المنهجية وهو الانتقال بالتعميم من الجزء إلى الكل أي ما يصدق على الجزء يصدق على الكل من أجل تعميم الحكم على كل الظاهرة والخروج بقانون.

[1] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 68.

تمر بثلاث مراحل سنذكرها بعد حين، والتي تأثر أثناء صياغتها بسان سيمون، وبكوندسيه، ومثل التغير الاجتماعي من خلال حالتين: حالة الستاتيكا وحالة الديناميكا ويعرف الستاتيكا بأنها تعني تشريح وتحليل المجتمع وهو في حالة الاستقرار والثبات ودراسة التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات عندما يكون المجتمع الإنساني في حالة الاستقرار والثبات النسبي والتعاون.[1]

أما الديناميكا يعني بها دراسة المجتمع وهو في حالة من التغير والتحول والتطور والتبدل، وعنا يهتم كونت خاصة بفكرة التقدم، ويمكن اعتبارها دراسة للتاريخ إذ أن مهمة علم الاجتماع الديناميكي هي اكتشاف قوانين التغير الحضاري للمجتمع الإنساني من خلال قانون الحالات الثلاث والديناميكا بالنسبة لكونت هو نظرية التطور أو التقدم الإنساني[2]، ولذلك جاء أوجست كونت بقانون الحالات الثلاث الذي اعتبره القانون المطلق لتطور الفكر والمنهج وهو القانون العام الذي يكشف عن تلك الرابطة الأصلية التي تربط المنطق بعلم الاجتماع وعمم هذا القانون على كل مظاهر الحياة، ويحدد كونت هذا القانون في بداية الدرس الأول من دروس الفلسفة الوضعية بقوله " أن مضمون هذا القانون هو أن كل تصور من تصوراتنا الرئيسية وكل فرع من فروع معارفنا يمر بثلاث حالات نظرية مختلفة وهي الحالة اللاهوتية أو

[1] علي الحوات، مرجع سابق، ص 67.

[2]Boutefnoushet Mustapha , société et modernité , office publication universitaire , Algérie,P19.

الخيالية والحالة الميتافيزيقية أو المجردة ثم الحالة العلمية الوضعية"[1]، وهذا القانون كالآتي:

أ/ المرحلة اللاهوتية: وتسمى الدينية البيولوجية وذلك ميل الإنسان الفطري أو الاتجاه الأول الساذج لمنطق الإنسان حين يعلل الظواهر الفيزيقية ويفسرها على أساس الفهم الديني أي تفكير لاهوتي وهي افتراض وجود العلل الولي لتلك التي لا تصد إلا عن كائنات فوق الطبيعة أي أن كل ما يحدث أنما سببه فعل أو قوة أو علة وهي أفعال أسطورية وقوى روحية وعلل غيبية.[2]

ب/ المرحلة الميتافيزيقية: أي المرحلة الفلسفية، وهنا لا يستخدم كونت معنى كلمة "ميتافيزيقيا" بمعناها التقليدي على حسب رأي ليفي بريل، بحيث لم يقصد بها العلم الذي يدرس الوجود من حيث الوجود، أو أنها علم المبادئ الأولى أو علم الجوهر، بل الميتافيزيقا في رأي كونت هي اتجاه التزم به العقل الإنساني في التحليل والتعليل بعد انتهائه من الحالة الأسطورية أو الخيالية، فيستند العقل الإنساني في تفسيره للظواهر الفيزيقية بقوى مجردة إلى افتراضات ميتافيزيقي، وفي هذه المرحلة لا يؤمن الإنسان بوجود كائنات غيبية وإنما يفترض العقل الميتافيزيقي وجود قوى مجردة كامنة في الأشياء قادرة على فعل وإحداث الظواهر.[3]

---

[1] إسماعيل قباري، **أصول علم الاجتماع ومصادره**، المكتب العربي الحديث، مصر، ص 145.

[2] إسماعيل قباري، نفس المرجع، ص 147.

[3] أنظر نبيل عبد الهادي ص 148، و إسماعيل قباري ص 148.

ج/ المرحلة الوضعية: المرحلة الواقعية/العلمية وفي هذه المرحلة يكون تفسير الظاهرة على أساس المنهج العلمي المبني على الملاحظة وفي وصف هذه المراحل يقول أوجست كونت في كتابه الوضعية يقول: " وأخيرا في الحالة الوضعية حين اتضح للفكر الإنساني استحالة حصوله على المعاني المطلقة فإنه قد عدل عن البحث عن أصل العلم ومصيره وعن معرفة العلل الكامنة للظواهر فاقتصرت فقط على اكتشاف قوانينها الحقيقية باستخدام الاستدلال والملاحظة (باقترانها معا) ونقصد بالعلاقات الثابتة في تتابع الظواهر وتشابهها"[1]، ففي الحالة الوضعية كف العقل الإنساني عن البحث العقيم في المطلقات وانصرف إلى دراسة قوانين الظواهر بالنظر إلى علاقات التعاقب والتواتر عن طريق قياس ما يتعاقب وما يتواتر.

هذا ما يراه كونت في حالة تطور الذكاء الإنساني، ولكن الملاحظ لهذا القانون يجد إشكالية في كيف يفسر هذا القانون التغير الاجتماعي كواقع وكيف تأتي كل مرحلة لتدحض سابقتها سندرج هذا المثال للتوضيح، اعتبر كونت إن الوضع الإقطاعي أي النظام الإقطاعي اللاهوتي سهل نمو المجتمع الحديث وان هذا النظام لا يستطيع أن يواجه نمو المجتمع الحديث ولا يستطيع أن يواجه أو يتفاعل مع التقدم الطبيعي للعالم والتغيرات الاجتماعية الأولى فإن السياسة اللاهوتية لا يمكن أن تكون مرة ثانية أساس لنظام الاجتماعي وان تقدم العلم وازدهار الصناعة من الرئيسية التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي، كما أن انتشار الروح العلمية جعل من المستحيل

[1] إسماعيل قباري، مرجع سابق، ص 150.

الاحتفاظ بهذا النظام بعدها، إلا أنهم أسهموا في التقدم ولكن بصورة سلبية وتعتبر المرحلة الميتافيزيقية مهمة لأنها أطاحت وحطمت المرحلة السابقة ومهدت السبيل للمرحلة اللاحقة وهي المرحلة الوضعية ويرى أن الأزمة سوف تستمر طالما ظلت الفكرتان المتصارعتان اللاهوتية والميتافيزيقية قائمتين ولن ينسى النظام ولن يكون ممكنا إلا إذا اجتاحتهما المرحلة الوضعية، والتي هي قادرة على إدراك القانون الأساسي للنمو الإنساني المستمر وأن التطور المستمر ما هو إلا نتيجة ضرورية للمراحل المتدرجة للمتغيرات السابقة وذلك عن طريق مد الظواهر الاجتماعية بلا روح التي تحكم معالجة كل ظواهر الطبيعة.[1]

أما بالنسبة للنقد الموجه لنظرية أوجست كونت فقد تعرضت لعدد منها أولا أو هذه النظرية تؤكد على الطابع الحتمي للتاريخ فضلا عن مضامينها الشمولية، كما أن ادعائها (النظرية) اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي لم تؤيده أي شواهد تفصيلية على وجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعي[2]، لأنهم يرو بأن أحكامه أي كونت لم تقم على أساس الخبرة والملاحظة بل قامت على قيم وعواطف، و بأنه لم يدرك أو لم يرد أن يدرك أن مبادئ التنظيم المتأصلة في مضمون اجتماعي محدد، ورفض الاعتراف بأن الإنسان ليس مجرد شيء بل موضوع فعال يستطيع أن يقرر

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص 168-169.

[2] السيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 167.

وليس مجرد إنسان محكوم وأنه يستطيع فوق كل ذلك أن يغير المجتمع طبقا لأهداف معينة[1]، ويمكن تلخيصها في هذا الجدول كما يلي:

المرحلة العقلية	الناحية المادية	نموذج الوحدة	نظم النموذج	نموذج المشاعر
اللاهوتية الميتافيزيقية الوضعية	العسكرية التشريعية الصناعية	الأسرة الدولة الإنسانية	منزلي جمعي عالمي	المحبة والتعلق الاحترام والتوقير الإحسان والخير

الجدول رقم 01: قوانين التطور الاجتماعي عند أوجست كونت

2.3. نظرية دور كايم:

تصور حالة تغير المجتمع الإنساني من مرحلة التضامن الميكانيكي إلى العضوي، إذ وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرا عن الشعور الجمعي ويعكس مفهوم "النحن"، لأن كافة أفراده متجانسون عقليا وأدبيا ومشتركون في معتقدات واحدة، وعندهم نظام تقسيم عمل قائم على العمر والجنس المتصف بالبساطة والمتضمن علائق اجتماعية منسوجة من خلال الروابط القرابية

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 170.

المتصفة بالمتانة التي لا تحل ولا تنكسر، بذات الوقت يخلق بين حاملي هذه العلاقات شعورا جمعيا قويا وولاء للضمير الاجتماعي الأمر الذي لا يفسح المجال عندهم للتعبير عن حريتهم الفردية أو مواقفهم الشخصية.

بعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية والمهنية، ولا يوجد أي اثر للأواصر القبلية وفي ضوء ذلك تكون العلاقات الاجتماعية سهلة الانحلال والانكسار وهذا يفسر لنا أن الشعور الجمعي فيه ضعف كبير، الأمر الذي يسهل على الفرد أن يعبر عن حريته الفردية وموقفه الشخصي بدون مجاملة أو تردد، أما نظام تقسيم العمل فيكون مبنيا على التخصص المهني الدقيق الذي يصاغ من خلال الانجاز والكفاءة والتخصص، وهذا يخلق شعبا متنوعا في بنائه فيجعل منه شكلا مركبا.

2.4. نظرية كارل ماركس (1818-1883): تعتبر نظرية كارل ماركس من أهم نظريات التغير الاجتماعي التي يصنفها العلماء ضمن أشكال التغير المختلط بين الخطي المستقيم والدائري، ويطلق عليها أيضا النظرية الديالكتيكية.[1]

بداية لابد من التعرف على المبادئ الأساسية التي انطلق منها العالم كارل ماركس لابد من التعرف والقائمة على فرضية أساسية وهي الحتمية

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الاقتصادية والصراع وهو المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج أي القوى المنتجة[1]، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية وهي تمثل البناء التحتي الذي تستند عليه كل النظم الأخرى، ولشرح نظرية التغير الاجتماعي لدى كارل ماركس لابد من التعريف بالمصطلحات التي استخدمها: أولا مفهوم الطبقة ويقول بان الطبقات هي التي تشرح البنية الاجتماعية للمجتمع وان هذا التقسيم لا يتم على أساس قانوني أو أساس ديني بل على أساس امتلاك وسائل الإنتاج[2]، ويقسم المجتمع إلى طبقتين: البروليتاريا والبرجوازية، ويقصد بالأولى الطبقة العاملة الكادحة المضطهدة، والثانية الطبقة الرأسمالية الممتلكة لوسائل الإنتاج، وناقش ماركس مجرى التاريخ واعتبره صراع مستمر بين الطبقتين أما ميكانيزمات التغير الاجتماعي فان ذلك يتم في إطار جدلي الذي أخذه كارل ماركس من فلسفة هيغل، فكل شيء في العالم في ذلك المجتمع يمر وفقا لضرورة جدلية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي مرحلة الإثبات أو الموضوع ، والمرحلة الثانية هي مرحلة النفي أو نقيض الموضوع، المرحلة الثالثة هي مرحلة الأضداد أو مركب الموضوع[3]، في مرحلة الموضوع هي انه وجود طبقة مستقلة مستغلة وسائل الإنتاج وهي الطبقة البرجوازية وطبقة مستغلة لا نملك سوى قوة العمل التي تبيعها قسرا للطبقات المستغلة.

[1] علي الحوات، مرجع سابق، ص 150.

[2] Boutefnoushet Mustapha , société et modernité ,optic p82.

[3] علي الحوات، مرجع سابق، ص 161.

في هذه الحالة تكون طبقة البروليتاريا تحت ما اسماه كارل ماركس بالوعي الزائف وهذا الوعي ناتج عن إدراك الذين يملكون ويديرون قوى الإنتاج والعمل يدركون إدراك عقلاني بالعلاقات بين أهدافهم المختلفة ووسائل تحقيقها والذين يخضعون لهم لا يكون لديهم مثل هذا الإدراك وهذه الطبقة المستغلة قد تفشل في أن تدرك المنطق الحقيقي لذلك فإنها تعتبر ضحية الوعي الزائف الذي يؤدي إلى الموافقة على وضعها، باعتباره غير قابل للتغيير والموافقة على حقوق هؤلاء المسيطرين عليهم بوصفها حقوقا غير قابلة للمعارضة والهجوم.[1]

وهناك حلقة وصل هي التي تؤدي إلى تبدد هذا المعي الزائف وهو شعور الطبقة العاملة بالاغتراب ويعني ماركس بالاغتراب في نظريته وهو حالة نفسية واجتماعية يحس بها نتيجة الفصل القاطع بينه وبين ملكيته وسائل الإنتاج التي يعمل بها فهو ليس جزء من عملية الإنتاج إنما هو مجرد مسير أو مستخدم الآلات الإنتاج من اجل غيره لذلك فهو لا يضفي على عملية الإنتاج ولا على الآلة ولا على المهنة التي يقوم بها أي طابع إنساني وهذا الاغتراب في رأي ماركس انه ينمو ويتفاقم بالنمو وسائل الإنتاج الرأسمالية مثل المصانع الكبيرة ومؤسسات إنتاجية كبرى فيتبدد ذلك الوعي الزائف الذي كان مسيطر على طبقة البروليتاريا فيكون هناك إدراك واعتراف بان بعض الأهداف قابلة للتحقيق وان هناك فرصا يمكن أن تنتهز لتحقيقها

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 216-217.

فينتج ما يعرف بالوعي الاجتماعي في ظل الوجود الاجتماعي بحيث يفسر ماركس العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي من خلال علاقات الإنتاج القائمة بين الأفراد، وما الوعي والإحساس إلا انعكاس لهذا الواقع الاجتماعي المادي بمعنى أن الطبقة الاجتماعية التي يعمل ويعيش في إطارها الإنسان هي التي تحدد وعيه بنفسه وبعلاقاته مع الآخرين ويقول في ذلك "أن الوعي البشر ليس هو الذي يحدد وجودهم وإنما على العكس فان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم"، وبالتالي تتعدد أشكال الوعي وأنماطه والإحساس به بتعدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع وهذه تعتبر المرحلة الثانية وهذا ما يقود إلى تضارب وتناقض أنماط الوعي والإحساس به فيحدث الصراع بين الطبقات نتيجة لوعي البروليتاريا بوضعها السيئ الفقير وبعد إحساس كل طبقة بوعيها يتهيأ الإنسان للدفاع عن واقعه الطبقي لاستمرار وجوده بالنسبة للطبقة البرجوازية أم الطبقة العاملة فتحاول الثورة والتمرد على واقعه الطبقي الذي يريد أن يغيره (ثورة العمال ضد أرباب العمل) وبذلك في الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة قبل إذن قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج، وتنسيق العلاقات الاجتماعية[1] لتشييد نظام اجتماعي جديد وهذا يعتبر نقيض القضية، فيظهر الوضع الجديد وهو انتهاء هذا الصراع بانتظار طبقة البرليتاريا العاملة وتغفل الرأسمالية وتختفي في طريقها الطبقات وتظهر الاشتراكية كبديل حتمي للرأسمالية هذا في طريقها

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 216-217.

إلى الشيوعية الكبرى[1]، وبذلك يرى ماركس أن تاريخ المجتمعات الإنسانية ليس إلا تاريخ النضال الطبقي ومن بين الانتقادات الموجهة لماركس وهو توقف الديلاكتيكية فجأة عند المجتمع الشيوعي وبوصول البروليتاريا إلى الحكم وقيامها بهدم الدولة، وهذا التوقف ليس له ما يبرره فان كانت الحركة المادية دائمة أو بمعنى أدق إذا كانت في حالة سيرورة مستمرة فإننا لا نفهم دواعي توقفها المفاجئ عند مرحلة المجتمع الشيوعي، وكان الأولى بماركس أن يقرر اتفاقا مع مذهبه العام أن التاريخ يعيد نفسه وان السلسلة التي قدمها لا تلبث أن تتكرر أو يقرر بالديلاكتيك سوف يكشف عن مراحل جديدة تتخطى مرحلة المجتمع الشيوعي.

2.5. نظرية تالكوت بارسونز: تشتهر نظرية تالكوت بارسونز بصعوبة فهمها وذلك بسبب تعقيدها أكثر منه بسبب عمقها ويصف بارسونز نفسه بأنه (مريض بداء التنظير)[2] وحاول بارسونز أن يعطي عدة تعريفات حول النسق الاجتماعي ولعل أوضح تعريف هو النسق الاجتماعي عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزا أو مكانة اجتماعية متميزة عن الأخرى ويؤدي دورا متمايزا فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض كما أنه يعتبر إطار في المعايير أو القيم المشتركة بالإضافة إلى انه تشتمل على أنماط مختلفة من الرموز

[1] احمد عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] ايان كريب، مرجع سابق، ص 65-67.

والموضوعات الثقافية)[1] أن فكرة النسق أو النظام تزودنا بالاستعارة الأساسية في نظرية بارسونز وهي المماثلة التي يقيمها بين النسق الاجتماعي والكائن العضوي وهو لا يكتفي باستخدام هذه المماثلة على أنها تشبيه مبسط إذا لا يتوقف عند القول أن الحياة تشبه الكائن الحي بل يقول أن الحياة الاجتماعية هي كائن حي من نوع خاص[2]، ويؤكد بارسونز انه بالرغم من وجود عديد من نظريات التغير التي سبقت نظريته إلا أنها عاجزة عن تفسير التغير لأنها ترجع التغير إلى سبب بعينه دون الأخر، ويقدم بارسونز نظرية تطورية في التغير الاجتماعي منطلقا من المماثلة السابقة بين المجتمع والكائن الحي في الطريقة التي تنقسم بها الخلية الحية وتتكاثر بانقسامها إلى اثنتين فأربع ويرى بارسونز أن تطور المجتمع الإنساني يمكن أن يرى بنفس الطريقة. فالمجتمعات البسيطة يمكن اعتبارها خلايا أولى تنقسم في البداية إلى أربعة انساق فرعية لنسق الفعل العام وهذه بدورها تنقسم وهكذا، وهذه العملية ذات مراحل ثلاث: التمايز حيث يقوم النسق الفرعي الجديد وتمييز الجديد وفي المرحلة الثانية يتكيف ويندمج النسق الجديد وأخيرا يقوم نسق القيم له قاعدة أوسع في المستوى الأعلى لنسق القيم يحتضن النسق الجديد وأخيرا يقوم نسق القيم له قاعدة أوسع في المستوى الأعلى لنسق القيم يحتضن النسق الفرعي الجديد ويتحدث بارسونز عن ذلك بمثال وهو تحول المجتمعات ذات

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 28.

[2] ايان كريب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

القاعدة الزراعية الفلاحية إلى مجتمعات صناعية فهذه العملية تقتضي انفصال النسق الاقتصادي عن نسق التنشئة الاجتماعية ففي حين كانت العائلة في المجتمعات قبل الصناعية هي أيضا وحدة إنتاج وتحتفظ بالأرض وتعمل مجتمعه–بدرجة تقسيم العمل– فان عملية التصنيع فصلت العمل إلى المصانع والمكاتب بينما أصبحت العائلة أسيرة المنزل ومن اجل أن يكون هذا الفصل ناجحا يرى بارسونز أن هذه العملية يجب أن تكون ذات قدرة تكيفية أكبر، لذا أن يكون هذا الفصل ناجحا يرى بارسونز أن هذه العملية يجب أن تكون ذات قدرة تكيفية اكبر، لذا كان العمل في الوحدات الصناعية أكثر كفاءة وعقلانية وإنتاجا بينما تقوم العائلة بوظيفة التنشئة الاجتماعية بكفاءة اكبر من ذي قبل عند انتزاع وظائفها الاقتصادية أما عملية الاندماج فتفترض التواؤم بين نسقين فرعيين[1] (كنسق القوانين التي تحرم النساء والأطفال من أعمال معينة)، وتحتاج إلى خلق نظام هرمي جديد للتحكم الاقتصادي لان الأب لم يقم بذلك الدور كما كان يفعل في المجتمع قبل الصناعي، و لابد لكلا النسيق الفرعيين أن يتكاملا مع نسق السياسة والروابط المجتمعية ولابد لنسق القيم هو الآخر أن يتطور ليضم إليه ادوار ترتبط بمكانات جديدة كالدور الجديد كدور الأب الذي انتزع بعض نفوذه أو كادوار مدراء مصانع، وهكذا وقد ميز بارسونز بين ثلاث نماذج من التغير من التغير الاجتماعي سنحاول اختصارها فيما يأتي[2]:

[1] ايان كريب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 134–136.

-**نموذج التغير التدريجي المنظم:** الذي يرى أن أهم عامل فيه هو التطور التكنولوجي والتقدم العلمي ومن أهم ما ينتج عنه هذا النموذج من التغير هو تقسيم العمل الاجتماعي وتباين الوظائف وتفتتها ويؤدي أيضا إلى عزل الأسرة النواة عن النسق القرابي، وخروج المرأة إلى العمل.

-**نموذج التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة:** يعتبر التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة احد نماذج التغير الاجتماعي من خارج النسق الاجتماعي، ويقسم بارسونز إلى **مجموعتين من عملية التغير:**

الأولى : بالقضاء المفاجئ على الاتزان الكامل لتوازن النسق الاجتماعي عن طريق النفوذ والسيطرة التي تمتلكها حركة ثورية تعمل على تنظيم مجموعة من التوجيهات الحافزية المغتربة بالنسبة إلى النظام القائم والمستمر.

بينما تتعلق المجموعة الثانية من العمليات بالحركة الثورية أثناء صعودها لغرض نفوذها وسيطرتها ومن الطبيعي أن ندرك أن مجموعة العمليات الثانية ليست إلا امتداد للمجموعة الأولى.[1]

-**نموذج التغيير العضوي بفعل العوامل الذاتية:** من خلال هذا النموذج يرى أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال نمو منظم أو بناءات جديدة ومتميزة تتولى انجاز وظائف معينة ومع ظهور البناءات المتباينة حديثا فان بعض من المعايير الأخلاقية التي تحكم كل وحدة تغير، كما تتغير هذه البناءات

[1] محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص 145.

أيضا، واستنادا إلى ذلك يرى بارسونز أن التباين الاجتماعي يعني خلق وحدة جديدة تقوم بأداء الوظائف والمهام التي كانت تقوم بها الوحدة القديمة.[1]

تعتبر نظرية بارسونز اعقد من النظريات التي يصعب تفسيرها أو حتى تلخيصها ففهما يستلزم شرح مطول لكل المفاهيم والمبادئ لكافة نظريته الاجتماعية فضلا عن جزئها الذي هو التغير.

2.6. نظرية ولبرت مور:

يعتبر ولبرت مور من الممثلين الرئيسيين للنظرية التحديثية والتصنيع والتلازم بينهما، ويعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي–ما قبل التحديث–إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصاديا والمعتمد على التكنولوجيا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي.[2]

ويرى أن التمايز بين المجتمع التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا و إتباع التصنيع بوجه عام وان المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث" لا بالأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية ويؤكد أن التمايز تجسد التخصيص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية من ناحية عامة، وأوضح في كتابه الشروط اللازمة المرافقة لعملية لتغير منها:

1–**تغير القيم:** ويعتبرها أمور من أهم شروط التحديث التي تؤدي إلى التصنيع.

[1] محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص161.

[2] WibertE.Moore.Socahlchage .Prentice –Hall.Inc New Gersey .1963.P89.

2-**تغير في المؤسسات:** أي تغير المؤسسات التجارية والمالية.

3-**تغير التنظيم:** الذي يعتبر من سمات الأنظمة الاقتصادية الحديثة ويعني به تهيئة المصانع المنتجة عن طريق الإدارة الرشيدة والتخصص الدقيق من اجل البدا بعملية التصنيع.

4-**تغير الدافعية:** بان تتوفر لدى أفراد المجتمع الرغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد مور أن تغير الدافعية يرتبط بمسالة القيم ومعقدات التربية بالإضافة إلى الإيديولوجية.[1]

[1] WibertE.Moore.Socahlchage .Prentice –Hall.Inc New Gersey .1963.P89.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا افصل وان طال قليلا نستخلص أن التغير الاجتماعي موضوع حدوده واسعة جدا منعكسة على كافة جوانب لحياة المادية منها وغير المادية وهو نتاج لعدة عوامل مشكلة خارجية وداخلية اجتماعية غير اجتماعية.

ويعد التغير الاجتماعي قانون طبيعي وحتمي وانه حقيقة وجودية وظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في موضوع التغير الاجتماعي هو انعكاسه على سير الحياة البشرية أو على كافة جوانبها وأن المتتبع لحيثيات التغير يدرك أن هناك أن صح التعبير حلقة تأثير وتأثر واسعة بين العوامل المساهمة في التغير فينا بينها وبين عوامل ونتائج التغير الاجتماعي، وعلى ضوء ذلك شغل موضوع التغير الاجتماعي العديد من العلماء والباحثين في مجالات متنوعة من تخصصاتهم وهناك تنوع في لمقاربات عند معالجتهم للتغير ولعل أي تغير في المجتمع سيكون أثره مباشرا على الأسرة باعتبار أن المجتمع لا يتعدى أن يكون مجموعة من الأسر توجد فيما بينها تفاعلات اجتماعية.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قوانين التطور الاجتماعي عند أوجست كونت	52
02	توزيع العينة حسب الجنس	121
03	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	122
04	توزيع العينة حسب السكن	123
05	توزيع العينة حسب نوع علاقة الزوجين	124
06	توزيع العينة حسب طريقة حل المشكلات الزوجية	125
07	توزيع العينة لاتخاذ قرارات الزوج	126
08	توزيع العينة حسب تدخل الزوج في عمل الزوجة	127
09	توزيع العينة حسب استشارة الزوج في قرارات الزوجة	128
10	يبين مدى توافق العلاقة بين الزوجين	129
11	يبين تدخل الزوج في أمور عمل زوجته واتخاذ قراراتها	130
12	يبين مساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة	131
13	توزيع العينة حسب تدخل الزوج في مرتب الزوجة	132
14	توزيع العينة حسب خروج الزوجة مع صديقاتها	133
15	توزيع حسب نوع علاقة الأب بأسرته	135
16	توزيع العينة حسب مسؤولية العقاب	136
17	يبين نوع علاقة الأب بأسرته وطريقة العقاب	137
18	يبين مدى تأثير المستوى الثقافي على التنشئة	138
19	توزيع العينة حسب طريقة العقاب	139
20	توزيع العينة حسب استعانة الأم بمربية	140

21	يبين مدى عدل الآباء بين الجنسين	141
22	يبين مدى حرية البنات في دراسة خارجا	141
23	توزيع العينة حسب رغبة السكن	144
24	توزيع العينة حسب تدخل الأهل في الشؤون الأسرية للزوجي	145
25	يبين رغبة السكن مع تدخل الأهل	146
26	يبين نوع التنشئة الاجتماعية ومدى تشابهها	148
27	توزيع العينة حسب تشابه تربية الأبناء للآباء	149
28	توزيع العينة حسب تدخل الأهل في العقاب على تصرف ما	150
29	يبين مدى حرية الآباء في تربية الأبناء	150
30	توزيع العينة حسب قدرة المرأة على القيام بأدوارها كأم أو موظفة	151
31	أثر التغير التواصل الأسري في تفكك الأسري	152
32	يبين ترسيخ القيم الأخلاقية حسب الأسرة النووية والأسرة الممتدة	153

الفصل الأول

التغير الاجتماعي

الفصل الثاني

الضبط الاجتماعي

الفصل الثالث

الأسرة

الباب الأول

الجانب النظري

الباب الثاني

الجانب الميداني

الفصل الأول

الأسس المنهجية للدراسة

الميدانية

الفهرس

خاتمة

مقدمة

قائمة المصادر

والمراجع

الفصل التمهيدي:

الإطار المنهجي

للدراسة

الملاحق

الفصل الثاني

تحليل ومناقشة النتائج

إهداء

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
1	المخطط الذي يوضح كيفية تحول الأسرة من ممتدة إلى نواة وتغير مكانة المرأة في المجتمع	103

قائمة المصادر:

1-القرآن الكريم، **سورة الأحقاف**، الآية 14، برواية ورش عن نافع، دار العلم والمعرفة، القاهرة.

2- ابن خلدون، **المقدمة**، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، 2002.

المراجع:

3-ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، لبنان.

4-إحسان محمد حسن، **علم اجتماع العائلة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

5-احسان محمد حسن، **علم الاجتماع العائلة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

6-إحسان محمد الحسن، **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

7-إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996.

8-بلهادي وافية، **التصورات الاجتماعية للقيم لدى المرأة الريفية**، دراسة سوسيولوجية لمجتمع ريفي متغير، دراسة ميدانية بمنطقة حلوية البليدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، 2006/2005.

9-بورقدة عائشة، **العائلة الجزائرية وتنظيم النسل**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع الجزائر، دراسة غير منشورة.

10-بيومي محمد أحمد، عفاف عبد العليم ناصر، **علم اجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، 2005.

11-ثابت ناصر، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992.

12-الجابري خالد فرج، **دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي**، بدون طبعة، بيت الحكمة، الرياض.

13-جابر سامية محمد، **القانون والضوابط الاجتماعية**، ب.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

14-جورج شهلا وآخرون، **الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية**، دار النهضة، بيروت لبنان، 1972.

15-الجوهري عبد الهادي، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

16-الجيلاني فادية عمر، **علم الاجتماع التربوي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

17-حسن الساعاتي سامية، **اختيار الزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.

18-حطب زهير، **السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية**، مجلة الفكر العربي، العدد 19 فيفري، بيروت، 1981.

19-الخشاب مصطفى، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1975.

20-الخشاب مصطفى، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

21-الخشاب مصطفى، **علم الاجتماع ومدارسه**، ط 5، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993.

22-خواجة عبد العزيز، **مبادئ في التنشئة الاجتماعية**، دار العرب للنشر، الجزائر، 2005.

23-الخولي سناء، **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، لبنان.

24-الخولي سناء، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

25-رسام أمل، **نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة في العلم العربي في الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اليونسكو، 1984.

26-الرشدان عبد الله، **علم الاجتماع التربية**، ط 1، دار الشروق، عمان، 1999.

27-الرشدان عبد الله زاهي، **علم اجتماع التربية**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004.

28-رشوان حسين عبد الحميد، **الأسرة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

29-رؤوف عزة هبة، **المرأة والعمل السياسي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.

30-زايد احمد وآخرون، **الأسرة والطفولة**، ط 01، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

31-زيدان أحمد محمد، **علم الاجتماع الاتصال والإعلام**، ب.ط، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

32-دليو فوضيل وآخرون، من التغريب إلى التأصيل، دار المعرفة.

33-دور كايم إميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، (ترجمة محمود قاسم)، ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

34-سرحان منير المرسي، **في اجتماعيات التربية**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2003.

35-السقا سميرة، **تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر**، سلسلة الوصل، العدد 02، الجزء الأول، 2005-2006.

36-السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

37-السيد عوض، **الجريمة في المجتمع المتغير**، المكتبة المصرية، مصر، 2001.

38-الشاملوطي نبيل، **الدين والبناء العائلي**، دار الشروق للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

39-شبل بدران، احمد فاروق محفوظ، **أسس التربية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

40-شروخ صلاح الدين، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

41-الطيب احمد محمد، **أصول التربية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

42-علي محمد محمد، **الشباب والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

43-العمر معن خليل، **ثنائيات علم الاجتماع**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001.

44-العمر معن خليل، **ثنائيات علم الاجتماع**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001.

45-عبد الحميد حسين، رشوان احمد، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.

46-عبد الرحمان عبد الله محمد، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

47-عبد القادر نوح فاروق، **الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الانحراف**، دار الشروق العربي، الرياض، السعودية، 1989.

48-عبد محجوب محمد، **أنثروبوجيا الزواج والأسرة والقرابة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

49-عبد الهادي نبيل، **علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2002.

50-عبيدات محمد وأخرون، **منهجية البحث العلمي (مراحل والقراء والتطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، 1999.

51-عوض صابر فاطنة، وعلي خفاجة ميرفت، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

52-عقل فاخر، **التربية قديمها وحديثها**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1975.

53-عمر الجولاني فادية، **المجتمع والأنساق الاجتماعية المتغيرة**، المكتبة المصرية، مصر، 2004.

54-العمر معن خليل،**علم اجتماع الأسرة** ، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000.

55-العمر معن خليل، **التنشئة الاجتماعية**، ط 1، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

56-العمر معن خليل، **التغير الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الشروق ، مصر 2004.

57-غيث محمد عاطف، **دراسات في التغير القروي**، دار الشروق العربي، الإسكندرية، مصر.

58-غيث محمد عاطف، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966.

59-غيث محمد عاطف، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.

60-قباري اسماعيل، **أصول علم الاجتماع ومصادره**، المكتب العربي الحديث، مصر.

61-قصير عبد القادر، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

62-القصير عبد القادر، **الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة المتغير**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1999.

63-قصري نصر الدين، **(معوقات التغير الاجتماعي وتأثيرها على تطور الرياضة في ظل العولمة والمجتمع الجزائري)**، مجلة علمية للتربية البدنية والرياضية، العدد 09، (ديسمبر 2007).

64-قدى سيف الدين، **الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، مكتبة الأسد، حلب.

65-كسال مسعود، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

66-هشام حسان، **مدخل إلى علم الاجتماع التربوي**، الطبعة الأولى، مطبعة النقطة، الجزائر، 2008.

67-ماكيفر، **المجتمع**، ترجمة أحمد عيسى، بدون طبعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961.

68-مانع علي، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

69-مخلوف محمد، **نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة إحصائية وتحليل نظري**، سلسلة الوصل، العدد 01، ج 01، 2005 / 2006.

70-المسلم، أسامة خالد، **القوة التفسيرية للنظريات الاجتماعية لعمليات الضبط الاجتماعي في النظام التعليمي الأمريكي**، رابطة التربية الحديثة، مجلة دراسات تربوية، القاهرة.

71-مصباح عامر، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

72-معتوق فريديريك، **معجم العلوم الاجتماعية الأكاديمية**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1993.

73-المغربي عبد الغني، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

74-النجد في اللغة والآداب والعلوم، المطبعة الكاثولكية، بيروت، لبنان، 1956.

الرسائل جامعية:

75-بن حزيم الرشيدي نايف فرحان، **فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، سنة 2010، الرياض.

76-لكحل خيرة، **التغير الاجتماعي على أساليب التنشئة الاجتماعية للأسرة بمنطقة الجلفة، (دراسة ميدانية لبعض الأسر بمدينة الجلفة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008/ 2009.

77- فكرة عبد العزيز، أساليب **الضبط في المؤسسة التربوية بين قواعد القانونية والقيم الاجتماعية**، رسالة جامعية، جامعة باتنة، 2009-2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

78-BoudhibaAbdelwaheb . a la recherche des normes perdus . maison paresienne de 1 er édition .Tunis 1973.

79 -Bourdieu (Pierre) . Sociologie de algeria , Paris :P.U.F,1987 .

80-Boutefnouchet(M) **, La famille Algéienneévolktion et caratéristiques récentes ,**société nationale d'édition et de diffusion , deuxiéme , Alger , 1982.

81-Boutefnoushet Mustapha , société et modernité , office publication universitaire , Algérie.

82-ChouletClaudi ne . la terre des fréres et l'argent stratégie familiale et production agricole en Algerie depuis 1962.OPU . Alger .1987.tome I.

83 -Guy Rocher..le changement sociale .Ed .Paris.1968.

84-Todd Emmanuel **. I enfance du monde . structures . familiales et développment** . le seuil . Paris . 1984 .

85 -WibertE.Moore.Socahlchage .Prentice –Hall.Inc New Gersey .1963.

ملخص :

هدفت الدراسة المعنونة بـ: التغير الاجتماعي واثره على اليات الضبط الاجتماعي داخل الاسرة الجزائرية الى الإجابة على التساؤل الرئيسي :ماأثر التغير على اليات الضبط الاجتماعي داخل الاسرة الجزائرية ؟

وللاجابة على هذا التساؤل اعتمادنا على جملة من التساؤلات لفرعية وتتمثل في:

هل خروج المراة للعمل أدى الى تقليل هذه الهيمنة الذكورية ؟

هل زيادة المستوى التعليمي يؤدي الى الابتعاد عن أسلوب التسلطي؟

هل ظهور اسرة النواة أدى الى استقلالية لتربية الأبناء ؟

لقد كانت اهداف الدراسة كالتالي :

معرفة مدى تاثير التغير على الاسرة الجزائرية

معرفة راي المجتمع في خروج المراة

التعرف على راي المجتمع في التغيرات الحاصلة في بناء الاسرة وكذلك في الأدوار الاجتماعية

وللاجابة عن التساؤلات السابقة اعتمد على مجموعة من الإجراءات المنهجية المتمثلة في المنهج الوصفي وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات انطلاقا من الملاحظة مرورا بالاستبيان ثم أساليب تحليل البيانات

وطبقت هذه الأدوات على عينة من اسر ولاية الجلفة ، حيث تم اختيار العينة القصدية وتمثل حجمها في 35 فرد

وقد اسفرت نتائج الدراسة الميدانية على :

عمل المراة من اهم اثار التغير الاجتماعي .

زيادة المستوى التعليمي تجعل الأباء لانتهاج الأسلوب الديمقراطي مع افراد الاسرة

ظهور الاسر النواة جعل اباء يتمتعون بنوع من االاستقرار الاسري .

Abstract :

The study entitled: Social change and its impact on the mechanisms of social control within the Algerian family to answer the main question: What is the impact of the change on the mechanisms of social control within the Algerian family?

To answer this question, we have relied on a number of sub-questions:

Does the exit of women to work led to the reduction of this male domination

Increasing the level of education leads to a shift away from authoritarianism

Has the appearance of the nuclear family led to independence for raising children?

The objectives of the study were as follows:

To know the impact of change on the Algerian family

Know the opinion of the community in the exit of women

Identify the community's view of changes in family building as well as social roles

To answer the previous questions, he relied on a set of methodological procedures in this descriptive approach using a set of tools to collect data from observation through the questionnaire and then data analysis methods

These tools were applied to a sample of families from the state of Djelfa, where the sample was chosen and the size of the sample was 35 individuals

The results of the field study resulted in:

Women's work is one of the most important effects of social change.

Increasing the level of education makes parents adopt a democratic approach with family members

The emergence of nuclear families has made parents enjoy some form of family stability.

Résumé:

Le but de l'étude intitulée B: Le changement social et son impact sur les mécanismes de contrôle social au sein de la communauté algérienne pour répondre à la question principale: Maother changement sur les mécanismes de contrôle social au sein de la famille algérienne?

Pour répondre à cette question, notre dépendance à l'égard d'un certain nombre de questions au sous-représentées dans:

Les femmes vont travailler à l'extérieur a conduit à réduire la domination masculine

Avez-vous d'augmenter le niveau d'instruction conduit à un abandon d'un régime autoritaire

Est-ce que l'émergence du noyau familial a conduit à l'indépendance de l'éducation des enfants

Ce sont les objectifs de l'étude sont les suivants:

Pour connaître l'étendue de l'impact du changement sur la famille algérienne

société de la connaissance Ray sur les femmes

Ray reconnaissance dans la communauté qui a lieu dans le bâtiment de la famille, ainsi que dans les rôles sociaux des changements

Pour répondre aux questions précédentes était basée sur un ensemble de procédures méthodologiques de l'approche descriptive cela en utilisant un ensemble d'outils pour recueillir des données de l'observation par les méthodes d'analyse et de données au questionnaire

Ces outils sont appliqués à un échantillon de familles Djelfa, où l'échantillon a été sélectionné intentionnalité et représente sa taille en 35 personne

Les résultats de l'étude sur le terrain a donné lieu à un:

Le travail des femmes des effets les plus importants du changement social.

Augmenter le niveau d'éducation des parents à faire adopter un style démocratique avec les membres de la famille

L'émergence des familles nucléaires font les parents bénéficient d'une sorte de famille